مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى

والاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥

الدكتور أحمد جامع

مدرس الاقتصـــــــاد

كليـــة الحقـــوق ــ جامعـــة عين شمس

تمهيـــــــد :

ان المقصـــود بالمشروع الاشتراكى الذى تنصب عليه دراستنا هـــذه هو مشروع الدولة فى الاقتصـــــاد الاشتراكى ، أى المشروع الذى تملكه الدولة . وبهذا يخرج من نطاق هذه الدراسة ما قد يوجد فى بعض الدول الاشتراكية من مشروعات اشتراكية أخرى غير مشروعات الدولة وأهمها كما هو معروف المزارع الجماعية فى الاتحـــاد السوفيتى على وجـــه الخصوص ، وكذلك الجمعيات التعاونية سواء الانتاجية أم الاستهلاكية التى توجد فى كافة الدول الاشتراكية بلا استثناء . ومن البديهى أن مشروعات الدولة هى الشـــكل الارقى والاكثر تطورا من كافة أشـــكال المشروعات الاشتراكية الموجودة فى الاقتصاد الاشتراكى .

وتسيطر مشروعات الدولة فى الاقتصاد الاشتراكى على النشاط الصناعى سيطرة تامة ، وهى توجد فضلا عن هذا فى قطاعات المواصلات والانشاءات وتجارة الدولة وكذلك فى المزارع الحكومية . وعلى هذا فان مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى موضوع هـــذه الدراسة انمـــا تخص مشروع الدولة الصناعى بصفة أساسية ، وان كانت تنطبق أيضا على مشروعات الدولة فى المواصلات والانشاءات وتجارة الدولة والى حد ما على المزارع الحكومية.

ويعد المشروع الاشتراكى ، وفقا للتعبير الشائع فى هذا الصدد ، هو الوحدة الانتاجية الاساسية فى الاقتصـــــاد الاشتراكى . وهو يتميز عن الوحدات الادارية الاخرى ، أى المؤسسات ، الموجودة فى هذا الاقتصاد والتى تقوم بمختلف أوجه النشاط غير الانتاجى وذلك من وجهين : الاول أن المشروع يتمتع ، على خلاف المؤسسات ، بالشخصية الاعتبارية أو القانونية ويختص بجزء من الثورة القومية تضعه الدولة تحت تصرفه ويخضع لادارة المشروع وحده بصفة مطلقة وذلك مع بقاء هذا الجزء على الدوام فى نطاق ملكية الدولة وحدها وليس ملكية المشروع الخاصة . والوجه الثـــانى أن المشروع الاشتراكى يتمتع ، على خلاف المؤسسات أيضا ، باستقلال مالى عن ميزانية الدولة ، ومن ثم فانه يتعين عليه بصفة عامة أن يغطى

نفقاته المختلفة من ايراداته الخاصة . والواقع أن الاحكام التى تخضع لها المؤسسات فى الاقتصاد الاشتراكى لا تكاد تختلف ، من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، عن تلك الخاصة بالمؤسسات المماثلة فى الاقتصاد الرأسمالى .

ويكتسب الاستقلال المالى للمشروع معنى خاصا فى الاقتصادالاشتراكى، فالمشروع مستقل بمعنى أنه يختص بالقيام بمهام انتاجية محددة تماما فى نطاق النشاط الانتاجى القومى بواسطة الخطة الاقتصادية ، وأنه بالتالى يتمتع بالحقوق كما أنه مسئول عن الوفاء بالالتزامات التى تترتب على قيامه بهذه المهام ، وذلك كله تحت اشراف ورقابة كاملين من جانب السلطة الادارية التى يتبعها سواء كانت وزارة متخصصة أم مجلسا اقتصاديا اقليميا . كما كان الحال فى الاتحاد السوفيتى خلال المدة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٥ .

وهكذا لا يعدو المشروع الاشتراكى أن يكون الاداة الرئيسية لتنفيذالخطة الاقتصادية القومية ، ولا يعدو الاستقلال المالى للمشروع أن يكون الوسيلة الاساسية للادارة المخططة للاقتصاد القومى .

وتعرف المادة ٢ من « الاحكام الخاصة بمشروع الدولة الاشتراكى الانتاجى » ، والتى وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٤ أكتوبر ١٩٦٥ ، تعرف المشروع الاشتراكى على الوجه التالى : يقوم مشروع الدولة الاشتراكى بالانتاج مستخدما الجزء من ثروة الدولة الذى خصص له وبواسطة قوى العاملين فيه وتحت ادارة سلطة أعلى بمباشرة نشاط اقتصادى انتاجى (صناعة منتجات ، تنفيذ انشاءات ، القيام بخدمات) وذلك وفقا للخطة الاقتصادية وعلى أساس الاستقلال المالى ، كما يقوم بتنفيذ الالتزامات والتمتع بالحقوق المرتبطة بهذا النشاط ، وهو يختص بميزانية مستقلة ويتمتع بالشخصية القانونية (١) .

وفيما يتعلق بعدد المشروعات الصناعية فى الاتحاد السوفيتى فقد تم انشاء ما يقرب من ٣٨٠٠٠ مشروع منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٦٥ ، كما يتراوح المعدل السنوى لانشاء المشروعات الصناعية ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ مشروع . وتميل أحجام المشروعات الفردية الى الضخامة ، وهكذا كانت ٦٢٪ من كافة المشروعات فى عام ١٩٦٢ يستخدم كل منها أكثر من ٥٠٠ شخص . كما أن أكثر من نصف العدد الكلى للعاملين فى الصناعة يشتغل فى مشروعات يبلغ عدد العمال فى كل منها ٥٠٠٠ عامل أو أكثر (٢) .

---

(١) راجع نص هذه الاحكام فى
Textes relatifs à l'entreprise industrielle, in Annuaire de l'U.R.S.S., Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1966, pp. 425 - 445.

(٢) راجع فى هذا
Edward Ames, **Soviet Economic Processes**, Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 1965, pp. 33.

وفيما يتعلق بادارة المشروع الاشتراكى ، فانه يوجد على رأس كل مشروع مدير تعينه وتعزله السلطة الادارية التى يتبع لها المشروع . وطبقا لمبدأ « وحدة الادارة » التقليدى فانه يوجد فى كل مشروع مدير واحد فحسب له كافة السلطات فى نطاق مشروعه من جهة ، ومسئول مسئولية كاملة عن تنفيذ المهام الملقاة على عاتق المشروع على النحو وفى الوقت المحددين لذلك من جهة أخرى .

ويتولى المدير تنظيم وادارة مختلف أوجه نشاط المشروع بطريقة مباشرة ، كما يقوم باعداد خطط المشروع المختلفة ، ويلتزم كافة العاملين فى المشروع بتنفيذ أوامره وتعليماته . ومدير المشروع هو الذى يتولى اختيار الكادر والعمال المشتغلين فى المشروع والذين يسألون أمامه فقط . وبالرغم من خضوع المشروع لسلطة ادارية أعلى فان رئيس هذه السلطة أو رئيس أية سلطة أخرى لا يحق له قانونا التدخل مباشرة فى شئون ادارة المشروع دون علم من مديره .

ويوجد عدة نواب لمدير المشروع ، أولهم رئيس المهندسين الذى يختص بادارة الانتاج المادى فى المشروع . ويلى رئيس المهندسين فى الاهمية سكرتير الحزب الشيوعى فى المشروع . ومن الشخصيات الهامة الاخرى فى المشروع رئيس الحسابات ، وهو المختص بكافة المسائل المالية للمشروع ، وتقوم بتعيينه وزارة المالية ويسأل أمامها فحسب . وأخيرا فانه يوجد فى كل مشروع سكرتير لنقابة العمال التى ينتمى اليها عمال المشروع ، وهو مسئول بدوره أمام النقابة وليس أمام مدير المشروع . ويتعلق نشاط هذا السكرتير بصفة أساسية بعقد اتفاقات العمل الجماعية مع مدير المشروع وبادارة أوجه النشاط الاجتماعى والصحى والثقافى لعمال المشروع (٣) .

وفيما يتعلق بموضوع هذه الدراسة ، أى مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى والاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥ ، فان المؤشر يعرف ، طبقا لقاموس اللغة الروسية لاوجيروف ، بأنه « ما يمكن بواسطته تقدير نمو الشىء وتطوره (٤) » . وهكذا تكون مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى هى المقاييس أو المعايير التى يمكن بواسطتها تقدير درجة أو مدى قيام هذا المشروع بتحقيق الغاية التى يعمل من أجلها .

---

(٣) راجع فى تفاصيل تنظيم المشروع الاشتراكى وادارته

Monique Meyer, **L'entreprise industrielle d'Etat en Union Soviétique,** éditions Cujas, Paris, 1966, pp. 89 - 157; David Granick, **Management of the Industrial Firm in the U.S.S.R.**, Columbia University Press, New York, 1959, pp. 27 - 34; Serg Mawrizki, **l'industrie lourde en Union Soviétique** Librairie E. Droz, Genève - Librairie Minord, Paris, 1961, pp. 92 - 97.

(٤) راجع : **Meyer, L'entreprise..., op. cit.,** p. 444.

ولا شك فى أهمية موضوع مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى ، بل ان هذا الموضوع يعد فى رأينا أهم الموضوعات المتعلقة باقتصاديات المشروع الاشتراكى قاطبة . وليس ادل على هذه الاهمية الكبرى من التعديلات المتواصلة التى يشهدها الاقتصاد السوفيتى ومعه اقتصاديات الدول الاشتراكية الاخرى لنظام مؤشرات نجاح المشروع ، ومن أن هذا الموضوع هو الذى يحظى دائما بأكبر قدر من الجدل والمناقشات والانتقادات والاقتراحات من بين كافة الموضوعات المتعلقة بالمشروع الاشتراكى .

والواقع أن هذه الاهمية الكبرى أمر مفهوم تماما ولا يدعو الى أية غرابة . ذلك أن مختلف القرارات التى يضمنها المخططون فى الخطط القومية أو فى خطط المشروعات فى شكل مؤشرات معينة ذات طبيعة مختلفة انما تهدف فى نهاية الامر الى تسيير الاقتصاد الاشتراكى وتنميته ، ولن تكون لهذه القرارات كلها أية أهمية أو قيمة مهما كانت ما لم يتم تنفيذها عملا ونقلها من مجال الاوراق الرسمية الى مجال العمل الفعلى حيث توجد مواقع الانتاج المادى . ولما كان المشروع الاشتراكى ، باعتباره الوحدة الانتاجية الاساسية فى الاقتصاد القومى ، هو موقع الانتاج المادى الذى يتم فيه العمل الاجتماعى فانه يترتب على هذا أن يكون المدى الذى ينجح فيه المشروع الاشتراكى فى تحقيق المهام الانتاجية التى وجد من أجل القيام بها هو نفسه المدى الذى تنجح فيه عملية التخطيط الاشتراكى ذاتها فى تحقيق أهدافها .

ولهذا فقد وجدت وطبقت بطبيعة الحال عدة مؤشرات لقياس نجاح المشروع الاشتراكى فى كل الدول الاشتراكية وذلك منذ اللحظة التى وجد فيها المشروع نفسه . وقد قصد بهذه المؤشرات كلها اعطاء أصدق تقدير ممكن للنتائج التى ينتهى اليها نشاط المشروع الاشتراكى وهو بصدد العمل على تحقيق خطته الفنية والصناعية والمالية . لكن مؤشرات نجاح المشروع التى طبقت فى الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية حتى عام ١٩٦٥ لم تكن صالحة تماما لتحقيق الغرض منها مما تسبب فى احداث مناقشات واسعة حول هذا الموضوع وعلى الاخص فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات بهدف تعديلها على النحو الذى يكفل أدائها الغرض منها بصورة أحسن مما هو قائم فعلا . لكن هذه المناقشات لم تقتصر على موضوع مؤشرات نجاح المشروع وحده ، وان كان هو الموضوع الرئيسى فيها ، بل امتدت الى موضوعات أخرى تتعلق كلها باقتصاديات المشروع الاقتصادى .

وفى سبتمبر وأكتوبر أجرى الحزب الشيوعى السوفيتى والحكومة السوفيتية ما عرف باسم « الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ » ، واشتمل على موضوعات أخرى الى جانب مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى لكنها خاصة كلها بنشاط هذا المشروع . وقد تبعت باقى الدول الاشتراكية فى أوروبا الاتحاد السوفيتى فى اجراء اصلاحات اقتصادية بها على نسق الاصلاح

السوفيتى الى حد كبير ، وان كانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا قد شهدتا قبل هذا التاريخ ، أى عام ١٩٦٥ ، محاولات متعددة للاصلاح الاقتصادى طبق بعضها بالفعل .

وتنقسم دراستنا لموضوع مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى والاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥ اذن الى بابين :

الأول ، فى مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى قبل عام ١٩٦٥ ،

والثانى ، فى الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ .

الباب الأول

مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى

قبل عام ١٩٦٥

لم يوجد مؤشر واحد لتقييم فعالية النشاط الانتاجى للمشروع الاشتراكى قبل الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ ، بل وجدت عدة مؤشرات ينصرف كل منها الى وجه معين من أوجه هذا النشاط ، وان كان المؤشر الرئيسى والهام من بينها هو تحقيق خطة الانتاج . وقد استلزم وجود عدة مؤشرات فى نفس الوقت وجوب تقييم عدة نتائج لنشاط المشروع وليس نتيجة واحدة فحسب ، وكذلك التأكد من عدم تحقيق بعض هذه النتائج على حساب البعض الاخر . وهكذا هدف كل مؤشر من مؤشرات نجاح المشروع الى تقييم وجه واحد فحسب من وجوه نشاطه وأصبح من المتعين الرجوع الى هذه المؤشرات كلها للحكم على نتيجة النشاط الانتاجى للمشروع . وسنعرض فيما يلى لاهم هذه المؤشرات وهو تحقيق خطة الانتاج ، ثم لمؤشر تحقيق الربح ، وأخيرا لبعض المؤشرات الاخرى .

أولا — مؤشر تحقيق خطة الانتاج :

يعنى هذا المؤشر أن يكون المقياس الاساسى لنجاح المشروع الاشتراكى هو تحقيق المشروع لخطة انتاجه ، أى حجم الانتاج الكلى الذى توصل اليه المشروع فعلا خلال فترة خطته السنوية وعلاقته بالحجم المقرر فى هذه الخطة . ويقاس هذا الانتاج فى شكل وحدات قياس أما فى شكل وحدات مادية مختلفة أو فى شكل وحدات قيمية على أساس الاثمان الجارية أو المقارنة . وقد كان تحقيق المشروع لخطة انتاجه سببا فى تلقى مديره والعاملين فيه مكافآت قد تكون نسبة كبيرة من أجورهم فى بعض فروع الصناعة وذلك فضلا عن تقديرات معنوية مختلفة . كذلك فقد كان فشل المشروع فى تحقيق خطة الانتاج سببا فى حرمانه من هذه المكافآت فضلا عن احتمال توجيه اللوم الى القائمين على ادارة المشروع أو حتى التنزيل من درجاتهم . وبطبيعة الحال فقد كان تحقيق المشروع لمقدار من الانتاج يجاوز ما هو مقرر فى خطته هو أمل كل مشروع وذلك حتى تتضاعف المكافآت ويزداد تقدير المسئولين عن ادارة المشروع واعتبارهم لدى السلطات العليا فى الحزب والدولة .

وقد تعرض هذا المؤشر الرئيسى لنجاح المشروع الى عدد من الانتقـادات الشائعة رددتها مختلف الصحف والمجلات فى الدول الاشتراكية قبل الدول الغربية . فمن ناحية أولى يحاول المشروع أن يحصل من السلطـات الادارية التابع لها على خطة انتاج سهلة التحقيق وذلك حتى يتمكن من تجاوزها ومن ثم يستحق العاملون فيه المكافآت المقررة فى هذا الشأن . ويحصل المشروع على مثل هذه الخطة عن طريق اخفائه لامكانيات الانتاج الحقيقية فيه . وهكذا تكون المشروعات التى تلجأ الى هذه الطريقـة فى وضع أحسن من تلك التى لا تلجأ اليها وتعلن للسلطات العليا عن طاقات المشروع الفعلية وبالتالى تتمكن بالكاد من تحقيق الخطة التى توضع لهـا على هذا الاساس دون تجاوزها . لكن الامر لا يقف عند هذا الحـد ، بل ان المشروع يعمل ، بعـد الحصـول على خطة سـهلة التنفيذ ، على ألا يجاوزها بنسبة كبيرة والا كشف هذا عن امكانياته الحقيقية وكان سببا فى زيادة كبيرة فى خطة انتاجه المستقبلة ، اذ أن أهداف خطة المشروع لعام ما انما تتقرر عادة على أساس النتائج التى حققها المشروع فعلا فى العـام السابق مضافا اليها نسبة مئوية معينة ، مما يجعل من المتعذر عليه تجاوز خططه المستقبلة وبالتالى صرف المكافآت المقررة لذلك .

ومن ناحية ثانية ، وأكثر خطورة ، فانه يترتب على اختيار وحدة قياس مادية معينة ، سواء الوزن أو العدد أو المساحة ، لقياس مقدار الانتاج أن يلجأ المشروع الى زيادة انتاجه مقاسا بوحدة القياس المختارة فحسب وعلى حساب ما تمليه مصلحة الاقتصاد القومى البحتة أو مصلحة مستهلكى السلعة المنتجة . وهناك أمثلة لا حصر لها فى كافة الدول الاشتراكية على مثل هذا السلوك من جانب المشروع . والمثل التقليدى على هذا أن فى حالة ما اذا كانت وحدة القياس المقررة لتقدير انتاج مصنع للمسامير هى الوزن فان الانتاج من المسامير الكبير الحجم يزداد بشـكل بالغ على حسـاب المسامير صغيرة الحجم ، ويحدث العكس تماما فى حالة تقدير الانتـاج أو قياسه على أساس عدد المسامير المنتجة ، وكذلك الحـال بالنسبة الى مصانع الطوب وغيرها . فالمشروع يختار دائما أن ينتج من الاصناف ما يؤدى أكثر من غيره الى تحقيق خطة الانتاج كما تعبر عنه وحدة القياس المقررة وذلك بغض النظر عن مدى الحاجة الى الاصناف التى ينتجها من السلعة . وبالاختصار فانه فى كل مرة تكون وحدة القياس المستخدمة لتقدير الانتاج هى الوزن فانه يحدث نقص فى انتاج الوحدات ذات الحجم الصغير من السلعة ، وبالعكس فانه اذا كانت الوحدة المختارة هى العدد فان النقص يحدث فى الوحدات ذات الحجم الكبير .

ومن ناحية ثالثة فان اختيار النقود كوحدة لقياس الانتاج ولو أنه يتلافى بطبيعة الحال الاثار المشار اليها حالا والتى تترتب على قياس الانتـاج بوحدات مادية ، الا أنه يحدث آثارا أكثر خطورة منها . ذلك أن الانتاج الذى يقدر بالنقود هو الانتاج الكلى للمشروع لا القيمة المضافة ، وبالتالى تحسب قيمة المواد الاولية والوسـيطة وغيرها من مسـتلزمات الانتـاج التى اشتراها المشروع من غيره من المشروعات عند تقدير قيمة انتـاج

المشروع . وقد أدى هذا بالمشروع الى العزوف عن صنع أصناف تستخدم فيها مواد أولية ووسيطة رخيصة ، وبالذات فى صناعة المنسوجات ، والميل الى انتاج الاصناف ذات مستلزمات الانتاج الغالية مادامت قيمتها الكبيرة ستؤدى الى زيادة قيمة الانتاج الكلى للمشروع . وقد تسبب هذا السلوك فيما هو مشاهد من الثقل الكبير فى وزن الكثير من السلع المصنوعة بلا مبرر سوى الاكثار من المواد الاولية والوسيطة الداخلة فى انتاجها ، كما تسبب فى اتجاه المشروعات الى زيادة التعاون فيما بينها فى شكل شراء كل منها الكثير من منتجات الاخرى وذلك بدلا من صنعها فى المشروع وذلك كله حتى تزداد قيمة الناتج الكلى للمشروع بأقل مجهود ممكن من جانبه . وهذا هو تفسير الفارق الكبير بين معدلات زيادة الانتاج الكلى ومعدلات زيادة القيمة المضافة . ولا شك أن الندرة الملاحظة فى قطع الغيار انما يرجع بصفة رئيسية الى قياس الانتاج على أساس كلى وليس على أساس القيمة المضافة ، ذلك أن قيمة قطعة معينة ينتجها المشروع وتباع مفردة باعتبارها قطعة غيار ستكون أقل فى قيمتها عند تقييم نتيجة نشاط المشروع عن قيمتها عندما تدخل فى الالة تامة الصنع بسبب ما تتضمنه هذه الالة من منتجات وخدمات لم ينتجها المشروع بل قام بشرائها من المشروعات الاخرى .

ومن ناحية رابعة فان المشروع قد ينتج سلعا لا تجد أى طلب فعلى عليها ولكنها تدخل فى الحساب عند اعداد نتيجة نشاط المشروع ، فالمعيار المتبع فى هذا الشأن هو أن الانتاج انما يتحقق عندما تقبله الادارة المختصة فى المشروع بالاشراف على كيفية الانتاج ويوضع فى المخازن المعدة للمنتجات تامة الصنع بالمشروع وذلك بغض النظر عن التصريف الفعلى للمنتجات . وهكذا لا تجد المشروعات الحافز الكلى على التعرف على رغبات مستهلكى السلع التى تنتجها ولا تهتم بالتالى بتحسين درجة جودتها اهتماما كافيا حتى تتمكن من تصريفها وذلك ما دام أن كل ما تنتجه سيحسب ضمن نتيجة نشاطها الانتاجى سواء تم بيعه أو تصريفه فعلا أو لم يتم ذلك (٥) .

ثانيا ــ مؤشر تحقيق الارباح :

يقصد بالارباح ، كمؤشر لنجاح المشروع ، الفرق بين ايرادات المشروع نتيجة بيع منتجاته وبين نفقات الانتاج والبيع فيه كما تتحدد كلها فى ميزان

---

(٥) راجع فى تفاصيل هذه الانتقادات

Alec Nove, **The Problems of «Success Indicators» in the Soviet Industry,** «Economica», vol. XXV, No. 97, feb., 1958, pp. 4 - 6; Philippe J. Bernard, **Destin de la planification soviétique,** Les éditions ouvrières, Paris, 1963, pp. 172 - 178; Bela A. Belassa, **The Hungarian Experience in Economic Planning,** Yale University Press, New Haven, 1959, pp. 142 - 147; Alec Nove, **The Soviet Economy,** George Allen and Unwin, London, 1961, pp. 156 - 160.

ايرادات ونفقات المشروع . ومن الممكن نسبة مبلغ الارباح الى نفقات الانتاج ، وهو ما اتبع حتى عام ١٩٦٥ ، أو الى مبالغ الاجور ، أو الى قيمة راس مال المشروع سواء الثابت أم الكلى ، أى الثابت والجارى (٦) . وتدل الارباح التى يحققها المشروع على مدى الزيادة فى القيم التى يحصل عليها نتيجة نشاطه الانتاجى عن القيم التى يبذلها فى سبيل القيام بهذا النشاط ، وهى لهذا تعد معيارا كيفيا تقاس به نتيجة نشاط المشروع .

ويلاحظ أن تحقيق المشروع الاشتراكى لارباح لا يعد غاية فى ذاته ، وذلك كما هى الحال بالنسبة الى المشروع الراسمالى ، فالغاية الوحيدة من وجود المشروع الاشتراكى هى الانتاج المتزايد واشباع حاجات الاقتصاد القومى والسكان من السلع والخدمات . أما السبب فى حث المشروع الاشتراكى على تحقيق أرباح فيرجع الى الرغبة فى أن يبلغ المشروع الغاية من وجوده عن طريق الاقتصاد فى نفقات الانتاج الى أقصى حد ممكن وذلك طبقا للقانون المطلق للنمو الاقتصادى ، وهو التوصل الى أحسن النتائج بأقل النفقات الممكنة . ونظرا الى التحديد السابق بواسطة المخططين لاثمان المواد الاولية وغيرها من مستلزمات الانتاج والاجور من جهة وكذلك لاثمان المنتجات النهائية من جهة أخرى فان تخفيض نفقات الانتاج ، وبالتالى زيادة الارباح ، تصبح قبل كل شىء نتيجة مباشرة لما يحققه المشروع من اقتصاد فى مجال استخدام مستلزمات الانتاج ولرفع المستوى الفنى للانتاج فيه ولتحسين ادارته وبصفة خاصة للتقدم الذى يحرزه فيما يتعلق بزيادة انتاجية العمل . وهكذا فانه كلما انخفضت نفقات المشروع كلما زادت أرباحه ، وذلك مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها بطبيعة الحال .

ويجد العاملون فى المشروع حافزا ماديا أو اقتصاديا قويا يدفعهم الى تحقيق الارباح المخططة وتجاوزها . ويتمثل هذا الحافز ، كما هو معروف ، فيما هو مقرر من اقتطاع نسبة معينة من الارباح المخططة ، ونسبة أعلى منها من الارباح التى تجاوزها ، لتغذية صناديق خاصة للتشجيع المادى فى المشروع تدفع منها مكافآت نقدية للعاملين فيه وتوفر منها خدمات اجتماعية متنوعة لهم ولعائلاتهم (٧) .

لكنه يلاحظ أن دلالة الربح الذى يحققه المشروع انما تنصرف فقط الى مدى قيامه بالمهام الانتاجية المحددة له بواسطة الخطة عن طريق أقل قدر من النفقات سواء كان ذلك نتيجة للاقتصاد فى استخدام مستلزمات الانتاج

---

(٦) راجع فى التفاصيل الفنية لحساب أرباح المشروع

Eveline Verre, L'entreprise industrielle en Union Soviétique, Editions Sirey, Paris, 1965, pp. 153 - 155; Meyer, L'entreprise , op. cit., pp. 606 - 610.

(٧) راجع وتفاصيل توزيع الربح المخطط والربح الزائد عنه قبل عام ١٩٦٥

Verre, L'entreprise..., op. cit., pp. 155 - 156; Meyer, L'entreprise..., op. cit., pp. 611 - 616.

أو لرفع انتاجية العمل فى المشروع . وهكذا لا يعتبر تحقيق الربح فى واقع الامر مؤشرا أصليا ومستقلا بل هو مؤشر مشتق من مؤشر تحقيق خطة الانتاج وتابع له . وهكذا يظل هذا المؤشر الاخير ، فى نهاية المطاف ، هو المؤشر الرئيسى لتقييم نشاط المشروع الاشتراكى .

ثالثا ــ بعض المؤشرات الاخرى :

لم يقتصر الحال على مؤشرى تحقيق خطة الانتاج وتحقيق الارباح لقياس نتيجة النشاط الانتاجى للمشروع بل وجدت الى جانبهما عدة مؤشرات أخرى ، ذات طبيعة كيفية ، بحيث أصبح المشروع فى الواقع أمام مجموعة كبيرة من المؤشرات يتوقف عليها صرف المكافآت للعاملين فيه . وقد هدفت هذه المؤشرات الاخرى الى معالجة القصور المشاهد فى مؤشر تحقيق خطة الانتاج ، وهو مؤشر كمى ، بصفة خاصة . لكنه لم يترتب على العمل بهذه المؤشرات الاخرى تحقيق النتيجة المطلوبة على الاطلاق ، اذ أن كل مؤشر منها يخلق سلوكا معينا من جانب المشروع لا يتفق مع الغاية النهائية لنظام مؤشرات نجاح المشروع ، وهى اعطاء تقدير صحيح للنشاط الانتاجى للمشروع . وقد كان مؤشرا زيادة انتاجية العمل وتخفيض نفقات الانتاج هما أهم هذه المؤشرات الاخرى .

وبالنسبة الى **مؤشر زيادة انتاجية العمل** فانه توجه اليه نفس الانتقادات الموجهة الى مؤشر تحقيق خطة الانتاج وذلك نظرا الى أن الانتاج الكلى هو الذى يتخذ قاعدة لقياس الزيادة فى انتاجية العمل . وهكذا ، مثلا ، أنتجت منسوجات صوفية عرضها ١٠٦ سم فقط بالمخالفة للعرض الامثل من الناحية الفنية وهو ١٤٢ سم ، وما ذلك الا لان كلا من خطة الانتاج وانتاجية العمل كانت تقاس فيما يتعلق بهذه المنسوجات بالمتر . وفضلا عن هذا فانه وان كان يترتب على مؤشر زيادة انتاجية العمل صرف المشروع عن تشغيل أعداد اضافية من العمال لديه ، فانه حتى عام ١٩٥٨ كان قياس الانتاجية فى الاتحاد السوفيتى يقتصر على أخذ « العمال الانتاجيين » فقط فى الاعتبار ، أى استبعاد الموظفين والكادر الفنى والقائمين بالاعمال الثانوية . وقد كانت النتيجة المنطقية لهذا هى أن اتجهت ادارة المشروع اما الى عدم الاهتمام بتحسين طريقة عمل هؤلاء الموظفين وغيرهم وبالتالى تخفيض عددهم واما الى محاولة ادراج أكبر عدد ممكن من العاملين فى المشروع فى عداد فئات العاملين غير الانتاجيين . ولهذا السبب فقد تقرر منذ عام ١٩٥٩ أن تستند احصاءات انتاجية العمل فى المشروع الى كل القوة العاملة فيه .

أما **مؤشر تخفيض نفقات الانتاج** فقد أخذ يؤدى دورا متزايد الاهمية فى الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٥٩ عندما عدل نظام مؤشرات نجاح المشروع بحيث يتوقف حجم المكافآت التى يحصل عليها العاملون فيه على تحقيق المشروع لخطة تخفيض نفقات الانتاج وتجاوزها ، وان كان تحقيق خطة الانتاج قد ظل شرطا ضروريا لاستحقاق المكافآت أصلا . وفضلا عن هذا فقد حرم انتاج بعض السلع بكمية أكبر من تلك المحددة فى خطة الانتاج . لكنه يلاحظ

أن المؤشر الكيفى الجديد وان كان لا يشجع المشروعات على استخدام المواد الاولية والوسيطة غالية الثمن فانه يدفعها على العكس الى استخدام مواد منخفضة الثمن حتى ولو كانت سيئة النوع ولا تؤدى تماما الغرض المطلوب منها ، كما أنه يدفعها الى تركيز الانتاج من الاصناف ذات الثمن المنخفض بغض النظر عن منفعتها الحقيقية . وفضلا عن هذا فان مؤشر تخفيض نفقات الانتاج يقف حائلا دون انتاج المشروعات لاصناف جديد وجيدة من السـلعة وذلك لان نفقـات انتاجها المرتفعة سـتقارن بنفقات الانتاج من الاصناف الاقل جودة من نفس السلعة باعتبار كافة هـذه الاصـناف « متماثلة » من وجهة النظر الاحصائية ممـا يؤدى الى الاضرار بمركز المشروع فيما يتعلق بمؤشر تخفيض النفقة وبالتالى حرمانه من المـكافآت التى يسعى الى الحصول عليها (٨) . وهكذا لا يؤدى هذا المؤشر بدوره ، مثله فى ذلك مثل مؤشر زيادة انتاجية العمل ، الى حث المشروع الاشتراكى على اتباع الطريقة الاقتصادية الرشيدة فى ادارة عمليات انتاجه ولا يمكن بالتالى اعتباره مؤشرا صالحا لنجاح المشروع الاشتراكى .

والواقع أن كل محاولة من المحاولات المتعددة التى أجريت لتعديل نظام مؤشرات نجاح المشروع قد استهدفت تحقيق غاية محددة تتلخص عادة فى تطبيق مؤشر جديد لمعالجة عيوب مؤشر آخر سبق تطبيقه فعلا . لكن كل مؤشر جديد يطبق انما يأتى بدوره بعيب جديد يخالف المنطق الاقتصـادى السليم فى ادارة المشروع ، مما يضطر المسئولين الى محاولة تلافى هـذا العيب عن طريق تطبيق مؤشر جديد ، وهكذا فى حركة لا تنتهى من التعديلات والتعديلات المضادة لنظام مؤشرات نجاح المشروع.وبهذا يبدو العبثالكبير **والجهد الذى لا طائل تحته من تعداد مؤشرات نجاح المشروع** . ولهذا فقد كانت مشكلة المعيار أو المؤشر الصحيح لتقييم النشاط الانتـاجى للمشروع الاشتراكى هى احدى المشكلات الكبرى التى كان يعانى منها الاقتصـاد الاشتراكى المتقدم فى الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية المتقدمة بالذات فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . وقد وجدت الى جانب هذه المشكلة عدة مشكلات اخرى كلها خاصة باقتصاديات المشروع الاشتراكى، وكلها فى حاجة الى حلول مناسـبة تأخذ فى الاعتبـار وتراعى التغير الكبير الذى طرأ فى الاوضاع المـادية والظروف الموضوعية للاقتصاد الاشتراكى فى هذه الدول بعد أن انتهت فترة التنمية السريعة والعميقة بنجاح وادت مهمتها فى انتشال الاقتصاد القومى من مرحلة التخلف ونقله الى مرحـلة التقدم الاقتصادى .

---

(٨) راجع

Nove, **The Problems...**, op. cit., pp. 6-7; Nove, **The Soviet Economy**, op. cit., pp. 161 - 162.

الباب الثانى

الاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥

تمهيد :

شهدت السنوات الاولى من الستينات وضوح عدة مشكلات كبرى يعانى منها الاقتصاد السوفيتى كان من أبرز نتائجها الصعوبات الاقتصادية التى اعترضت تنفيذ الخطة السبعية (١٩٥٩ ــ ١٩٦٥) وبصفة خاصة سلسلة الاختناقات التى تعرض لها الانتاج الصناعى مما أثار مناقشات كبيرة بمناسبة تحضير الخطة السنوية لعام ١٩٦٣ . وقد تسببت هذه الصعوبات الاقتصادية فى تقييد الاختصاصات الممنوحة قبل وقت قليل لمديرى المشروعات وبالذات تحريم القانون المالى لعام ١٩٦١ الصادر بميزانية ذلك العام قيام المشروعات بالاستثمارات خارج الخطة وتخفيض كافة مصادر الموارد المالية اللامركزية المخصصة للاستثمارات بمقدار النصف .

والواقع أن المشكلات التى عانى منها الاقتصاد السوفيتى فى تلك السنوات لم تقتصر على مشكلة اختيار المؤشرات الصحيحة الكفيلة بتقييم النشاط الانتاجى للمشروع الاشتراكى والسابق الاشارة اليها بل تعدتها الى عدة مشكلات أخرى لصيقة كلها باقتصاديات المشروع الاشتراكى وأخصها اثنتان : الاولى هى مشكلة استقلال المشروع الاشتراكى والثانية هى مشكلة الحوافز الاقتصادية أو المادية .

وفيما يتعلق باستقلال المشروع ، فانه على الرغم مما هو معترف به صراحة من أن المشروع الاشتراكى هو وحدة ادارية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالى ويخضع العاملون فيه جميعا لسلطة واحدة هى سلطة مدير المشروع وما هو مقرر من وجود نوع من المسئولية الجماعية تربط ما بين جميع العاملين فى المشروع فيما يتعلق بالنتائج التى يحققها من نشاطه الانتاجى وتتمثل على الاخص فى استحقاقهم للمكافآت المقررة من الارباح التى يحققها المشروع فى حالة تحقيق خطة الانتاج ، بالرغم من هذا كله فان الاستقلال الذى تمتع به المشروع عملا كان شيئا أقل بكثير مما هو معترف له به صراحة . فالسلطات الادارية العليا التابع لها المشروع تحدد له كل مؤشر على أى قدر من الاهمية مهما صغر وتفرض عليه أن يضمنه فى خطته الفنية والصناعية والمالية : مقدار الانتاج المادى

وقيمته النقدية ، التنوع الواجب فى هذا الانتاج ، كل ما يتعلق بالاجور فى المشروع ، عدد العاملين فى النشاط الادارى والكتابى فى المشروع ، الموردين للمشروع والمشترين منه ، مقدار الاستثمارات التى يقوم بها ، نفقات انتاجه السنوى ومستوى الارباح التى يحققها ، مقدار ما ينفقه المشروع على الاصلاحات الرأسمالية ، وغير ذلك من مختلف مؤشرات خطة المشروع .

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل ان هذه السلطات العليا احتفظت لنفسها دائما بالحق فى التدخل فى مجال عمل المشروع أثناء تنفيذ خطته بمختلف أنواع التدخل وذلك بتعديل الاوامر السابق اعطاؤها للمشروع فى شكل المؤشرات السابق الاشارة اليها أو اعادة توزيع المهام الانتاجية والموارد المالية بين المشروعات التابعة لنفس السلطة الادارية العليا . وهكذا أصبح مدير المشروع مقيدا فى تصرفاته وعاجزا عن اتخاذ القرارات الهامة التى يتوقف عليها نشاط المشروع . وبطبيعة الحال فقد كان ذلك التدخل وهذه التعديلات من جانب السلطات العليا فى أمور المشروع بالاضافة الى فرضها عددا كبيرا من المؤشرات عليه ، كان كل هذا أمرا مفهوما فى مختلف فترات تنمية الاقتصاد السوفيتى . لكنه بعد أن اجتاز هذا الاقتصاد تلك الفترات وزاد انتاجه وتنوعت فروعه وأقيم جهازه الانتاجى على أساس من استخدام فنون الانتاج الحديثة ووجد فيه عدد كبير من المديرين الاكفاء ، بعد هذا كله فان احتفاظ السلطات العليا بحقوقها التقليدية فى التدخل فى شئون المشروع قد أصبح عائقا فى وجه استمرار الانتاج بالكفاءة المطلوبة ومجرد وصاية ضارة ومعوقة للانتاج ومعقدة لسيره تفرض فرضا على المشروع الاشتراكى .

ولم يكن من الغريب أن يخلق هذا التقييد لاستقلال المشروع ذلك النمط من المديرين الذين يفضلون تحاشى اتخاذ أى قرار هام وتجنب المخاطرة وتفضيل حماية أنفسهم بالرجوع الى كل ما يمكنهم من تعليمات وخطابات وأوراق من كل نوع ، وما أكثرها . كذلك لم يكن من الغريب أن تتسبب هذه الحالة فى افساد كل مؤشر لنجاح المشروع الاشتراكى وأن تحاول ادارة المشروع اعطاء صورة ظاهرية أكثر منها واقعية عن كفاءة أداء المهام الانتاجية الموكولة الى المشروع .

أما الدولة فانها فى مواجهة ذلك كله لم تجد مفرا من أن تعدد المؤشرات الاجبارية الواجب أن تتضمنها خطط المشروعات ومن أن تعدد أيضا من المؤشرات التى يرجع اليها لقياس مدى نجاح المشروعات فى أداء مهمتها ، أى فى تنفيذ خططها ، وذلك الى حد أن أصبحت فكرة « تنفيذ الخطة » فى ذاتها فكرة مبهمة وصعبة التحديد وأصبح من العبث التوصل الى معيار تركيبى واحد يمكن بواسطته قياس مدى تنفيذ خطة المشروع بكل ما تحتويه من مؤشرات آمرة وفى نفس الوقت تقييم مدى فعالية نشاط المشروع

الانتاجى واعطاء أساس صالح لتقرير المسائل المتعلقة بالمكافآت التى تمنح للعاملين فيه (٩) .

ووثيق الصلة بما كان يعانى منه المشروع الاشتراكى من حرمان من الاستقلال ما كان يعانى منه أيضا من انعدام حريته فى اقامة روابط مباشرة بينه وبين المشروعات الاخرى سواء كانت موردة لمستلزمات انتاجه أم مشترية لمنتجاته . فقد كانت تحول بين المشروع وبين هذه المشروعات الاخرى مجموعة ضخمة من الحواجز التى تتمثل فى لجان وادارات وهيئات على مختلف المستويات مهمتها تلقى طلبات المشروع لما يحتاجه من امدادات أو ما يرغب فيه من تصريف لمنتجاته والتحقق من هذه الطلبات وقبولها ثم توزيع الامدادات المادية والفنية فيما بين الجمهوريات والوزارات والادارات التى تشتمل عليها كل وزارة وأخيرا بين المشروعات التابعة لكل ادارة . وهى تقوم بهذه المهمة عن طريق منح المشروع ما يعرف بشهادات الامدادات ، وهى الشهادات التى تخوله الحصول على كمية معينة من كل مادة أو وسيلة انتاج يحتاج اليها .

ولهذا لم يكن من الغريب أن تمر طلبات المشروع للحصول على اطارات الكاوتشوك ، مثلا ، باثنين وثلاثين مكتبا مختلفا ، وطلباته للحصول على الكرتون بخمسة عشر مكتبا وهكذا . ولم يكن من الغريب أيضا أن يستغرق حصول المشروع على شهادة الامدادات نفسها ما يقرب من ثلاثة أو أربعة أشهر مما يضطره الى الانتظار طوال هذه المدة قبل أن يقوم بابرام عقود الامدادات والتصريف مع غيره من المشروعات . وهكذا كثرت الوثائق والمكاتبات وطال أمد الاجراءات الى حد هدد بانعدام كل فعالية حقيقية لانتاج المشروع ومنعه من الاستغلال الكامل لطاقاته الانتاجية .

وفضلا عن هذا فقد تسبب انعدام حق المشروع فى اقامة الروابط المباشرة مع غيره من المشروعات فى عرقلة التقدم الفنى وادخال فنون الانتاج الجديدة فى عملية الانتاج وذلك بالنظر الى ما يتطلبه ذلك من تخصص كبير بين المشروعات ، وهو تخصص يحتم اقامة علاقات أوثق فيما بينها فى أكثر من مجال ويجعل خطة المشروع فى نهاية الامر معتمدة أكثر على توريد

---

(٩) راجع

E. Zaleski, **Les réformes d'Octobre 1965 et la gestion de l'entreprise en URSS**, Cahiers de l'I.S.E.A., G. 23, Mai 1966, pp. 133 - 134; V. Trapaznikov, **For Flexible Economic Management of Enterprises** (Pravda, August 17, 1964), «Problems of Economics», vol. VII, No. 9, Jan. 1965, p. 3; I. Manvelov, **Economic Accounting in Place of Administrativeness** (Pravda, Sep. 19, 1964), «Economics of Planning», Nos. 1 - 2, vol. 5, 1965, p. 104; **E. Zaleski, Les réformes de la planification en URSS**, Cahiers de l'I.S.E.A., G. 20, June 1964, p. 57.

المشروعات الاخرى للامدادات المادية والفنية التى يحتاجها . واذا علمنا أن حوالى ثلث حالات التوقف عن العمل انما ترجع الى عيوب فى الامدادات التى يتلقاها المشروع أمكننا أن ندرك جيدا لماذا يتردد المشروع كثيرا قبل أن يقدم على ادخال فنون الانتاج الحديثة فيه .

ولهذا كله فقد لاحظ كتاب كثيرون وجود تعارض بين مصلحة المشروع الخاصة من جهة ومصلحة الاقتصاد القومى من جهة أخرى ، فالمشروعات لا تهتم بأن تستخدم الموارد الاقتصادية المتاحة لها أكفأ استخدام ممكن بقدر اهتمامها بتحقيق خطتها للانتاج على النحو الشكلى السابق الاشارة اليه ، كذلك فانها لا تحاول تحقيق الكفاءة القصوى فى نشاطها الانتاجى بقدر محاولتها الحصول على خطة انتاج سهلة التنفيذ وتجاوز التنفيذ . وهكذا انتهى الامر الى أنه بدلا من أن تكون كفاءة المشروع الانتاجية هى أساس خطة الانتاج الموضوعة له أصبحت هذه الخطة هى الاداة الوحيدة للحكم على كفاءة المشروع . فالمشروعات التى تحققها هى مشروعات ذات كفاءة عالية ويستحق العاملون فيها المكافآت المقررة لتنفيذ الخطة ، والمشروعات التى تعجز عن تحقيقها هى مشروعات تعوزها الكفاءة ويحرم العاملون فيها من الحصول على أية مكافأة (١٠) .

وقد أضيفت الى هذه المشكلات البالغة التى كان يعانى منها المشروع الاشتراكى مشكلة أخرى هى ضآلة الحوافز المادية أو الاقتصادية المقررة للعاملين فى المشروع . فقد كانت موارد « صندوق المشروع » ، وهو الصندوق الرئيسى من بين كافة الصناديق المخصصة للحوافز المادية ، تتكون من نسبة ضئيلة من الارباح تتراوح ما بين ١ ٪ و ٦ ٪ من الارباح المخططة التى يحققها المشروع ، أو من التخفيض المخطط فى نفقات الانتاج بالنسبة الى المشروعات التى تدار بخسارة مخططة ، وما بين ٢٠ ٪ و ٦٠ ٪ من الارباح الزائدة عن الارباح المخططة ، وذلك كله بحسب طبيعة نشاط المشروع . وفى كافة الحالات لا يمكن أن تجاوز موارد صندوق المشروع ٥ ٪ من المبالغ الاجمالية لصندوق الاجور فيه .

ولم يقتصر الامر على ضآلة موارد صندوق المشروع بل أضيف الى ذلك أن الجزء الاكبر من هذه الموارد لم يكن يوجه الى صرف مكافآت تمنح مباشرة الى العمال ، وهو الوجه الذى يمكن أن يعتبره العامل حافزا ماديا مباشرا بمعنى الكلمة ، بل الى القيام بانشاءات اجتماعية مختلفة وخاصة بناء المساكن للعمال وكذلك الى الاعمال اللازمة لادخال فنون الانتاج الحديثة فى المشروع . وهكذا كانت نسبة توزيع موارد الصندوق على النحو التالى : ٤٠ ٪ على الاقل للانشاءات الاجتماعية ، ٢٠ ٪ على الاقل لادخال فنون الانتاج الحديثة ، ٤٠ ٪ على الاكثر لدفع مكافآت العمال ولتحسين أحوالهم الثقافية ولارسالهم الى منازل الراحة ولمنح المساعدات الشخصية الاستثنائية .

(١٠) Ibid, pp. 58 - 59.

وقد أدى هذا كله الى أن يبلغ متوسط نصيب العامل شهريا فى المبالغ التى تكون موارد الصندوق فى المشروع فى عام ١٩٦٠ : ١ر٧١ روبل وفى عام ١٩٦١ : ٠ر٧١ روبل لا أكثر . ومن هذه المبالغ كان مقدار ما وزع على العمال فى شكل مكافآت وخدمات ثقافية ٠ر٧٢٥ روبل فى عام ١٩٦٠ و ٠ر٦٧١ روبل فى عام ١٩٦١ وتبدو الضآلة الشديدة لهذه المبالغ اذا علمنا ان متوسط الاجر الشهرى للعامل فى الصناعة قد بلغ ٩٩ر٢ روبل فى عام ١٩٦٠ و ١٠٣ر٣ روبل فى عام ١٩٦١ . وفى ظل هذه الاوضاع لم يكن مستغربا ألا يتمكن نصف كافة المشروعات الصناعية من تكوين أية موارد للحوافز المادية وأن تمنح المكافآت ، اذا ما تقررت ، من صندوق الاجور وحده. وقد أظهر أحد الاستقصاءات التى أجريت على خمسين مصنعا للانشاءات الميكانيكية والصناعات التحويلية المعدنية أنه من بين خمسين عاملا تناولهم الاستقصاء لم يعلم اثنان وأربعون منهم بوجود « صندوق المشروع » كصندوق للتشجيع المادى ، أما الاخرون فقد علموا بهذا ولكنهم لم يستطيعوا الجزم بما اذا كان مثل هذا الصندوق قد أنشىء فعلا فى مصنعهم أم لم ينشأ بعد .

وفضلا عن كل هذا فقد ترتب على نظام الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى حتى الان أن تفاوتت مبالغ الارباح التى تحققها المشروعات تفاوتا بالغا وبالتالى تفاوت مقدار المكافآت التى تدفع لكل عامل . ولهذا فقد بلغت المكافآت التى تدفع للعامل فى بعض المشروعات حوالى خمسة عشر أو عشرين ضعفا مقدار المكافآت التى تدفع للعامل فى بعض المشروعات الاخرى .

وقد أدى كل هذا بطبيعة الحال الى فشل نظام الحوافز المادية فى أداء الغرض منه وهو تشجيع العمال على زيادة الانتاج وتحسين نوع المنتجات ، والى عدم نظر العمال الى هذه الحوافز النظرة الجدية المطلوبة ، والى أن تكون احدى الغايات الرئيسية التى ترجوها ادارة المشروع من تحقيق الارباح هى تجنب استرعاء نظر مفتشى بنك الدولة وتدخلهم فى أعمالها ، وهو ما يحدث حتما اذا ما حقق المشروع خسارة غير مخططة (١١) .

---

(١١) **Nove, The Soviet Economy, op. cit.,** p. 166; **Meyer, l'Entreprise... op. cit.,** pp. 708 - 711; **Zaleski, Les réformes d'Octobre..., op. cit.,** pp. 143 - 144; **Verre, L'entreprise..., op. cit.,** p. 75; **Oblomskaja (I), Les fonds de l'entreprise** (Vopr. Ekon., No. 12, 1959), «l'URSS et les pays de l'Est», No. 4, 1960, pp. 87 - 88; **Pereslegin (V.), Profit et rentabilité des entreprises** (Financy **SSSR, No. 5, 1963**), la même revue, No. 2, 1964, pp. 307 - 308.

وراجع فى تطور نظام الحوافز المادية فى الاتحاد السوفيتى

Garetovskij (N.), Les fonds d'encouragement de l'entreprise (Financy SSSR, No. 2, 1966), la même revue, No. 7, 1967, pp. 172 - 174.

وراجع فى كل ما يتعلق بهذا النظام حتى عام ١٩٦٥ وعدم تأديته الغرض منه

Meyer, l'Entreprise... op. cit., pp. 707 - 723

وقد كان من الطبيعى أن تثير هذه الاوضاع كلها التى وجد فيها المشروع، وبالتالى الاقتصاد القومى السوفيتى بأكمله ، مناقشات وانتقادات واسعة بين الاقتصاديين وكبار المسئولين عن ادارة الاقتصاد ومديرى المشروعات وأن تتسبب فى ظهور العديد من المقترحات التى حاول بها الاقتصاديون على وجه الخصوص معالجة الاحوال غير الملائمة للنشاط الانتاجى التى أصبحت تعمل فى ظلها المشروعات الاشتراكية . واتخذت هذه المناقشات والانتقادات شكل مقالات لا حصر لها كتبت فى الصحف العامة وفى مجلات الحـزب الشيوعى وفى الدوريات المهتمة بالشئون الاقتصادية والمـالية ، كما اتخذت ايضا شكل اجتماعات وندوات متعددة عقدت وفى جدول أعمالها موضـوع واحد : تحسين أساليب تخطيط المشروع الاشتراكى . وغنى عن البيان أن كل هذا قد تم بموافقة الحزب وتحت اشرافه المباشر أو غير المباشر . وكانت السنوات من ١٩٦١ حتى ١٩٦٥ هى التى شهدت هذا النشاط العلمى الكبير الذى هدف الى اجراء اصلاحات كبرى فى طريقة عمل المشروع الاشتراكى وتقييم هذا العمل .

وفى أواخر سبتمبر ١٩٦٥ ظهر الاتجاه الرسمى الى الاصلاح الاقتصادى فى الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الذى عقـد فى المدة من ٢٧ الى ٢٩ سبتمبر واسـتمع الى تقرير مفصل من الكسى كوسيجين رئيس الوزراء وخطاب من ليونيـد بريجنيف السكرتير الاول للجنة المركزية . ولم يقتصر هذا الاتجاه الى الاصلاح على موضوع مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى والاهتمام بالارباح كمؤشر لهذا النجاح فحسب بل تعداه الى موضوعات أخرى تتصل كلها باقتصاديات المشروع الاشتراكى وهى نظام الادارة الاقتصادى للمشروع ، واستقلال المشروع ، وتحقيق الارباح كمؤشر لنجاح المشروع ، والحوافز الاقتصادية والمـادية ، وتمويل الاستثمارات من الميزانية ، ومقابل استخدام رأس مال المشروع (١٢) . وفى

---

(١٢) لا تشتمل دراستنا الحالية على موضوع الادارة الاقتصادية للمشروع الاشتراكى لعدم تعلقها بمؤشرات نجاح هذا المشروع . ونكتفى هنا بالاشارة الى أنه يقصد بالادارة الاقتصادية للمشروع الاشتراكى ، ويطلق عليها عادة الادارة الصناعية فى الاتحاد السوفيتى ، الطريقـة التى تدير بها السلطات السياسية والادارية فى الاقتصاد الاشتراكى مجموعة مشروعات الدولةالتى يتكون منها الجهاز الانتاجى الصناعى للاقتصاد القومى . وبعبارة أخرى فان الادارة الاقتصادية للمشروع الاشتراكى انما تعنى كيفية تبعية هذا المشروع للجهات الادارية العليا ، وما اذا كانت هذه التبعية تنظم فى شكل وزارى حيث تقسم المشروعات بحسب نوع النشاط الانتاجى الذى تقوم به وتتبع كافة المشروعات فى الدولة التى تعمل فى فرع أو قطاع انتاجى معين وزارة خاصة بهذا الفرع أو القطاع وحده وذلك بغض النظر عن الموقع الجغرافى أو الاقليمى لهذه المشروعات ، أ مكانت تنظم فى شكل اقليمى حيث تقسم المشروعات بحسب المناطق الجغرافية أو الاقاليم التى توجد فيها وتتبع كافة المشروعات التى توجد فى منطقة أو اقليم معين مجلسا أو هيئة خاصة بهذه المنطقة وحدها وذلك بغض النظر عن نوع النشاط الانتاجى التى تقوم به المشروعات .

وقد كان نظام الادارة الوزارية هو المتبع فى الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٥٧ عندما أجرى تعديل جوهرى فى الادارة الاقتصادية للمشروع الاشتراكى استبدل به بنظام الادارة الوزارية النظام المقابل له ،أى نظام الادارة الاقليمية وألغيت ١٦ وزارة اتحادية و ١٦ وزارة اتحادية

٤ أكتوبر ١٩٦٥ وافق مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى على لائحة تتضمن « الاحكام الخاصة بمشروع الدولة الاشتراكى للانتاج » ثم صدرت فى ٢٦ يناير ١٩٦٦ لائحة أخرى هى « التعليمات المنهجية لانتقال بعض المشروعات الصناعية الى النظام الجديد للتخطيط والحوافز الاقتصادية لعام ١٩٦٦ » . وتكون هاتان اللائحتان اللتان تضمنتها مقترحات الاصلاح الواردة فى تقرير كوسيجين المشـــار اليه ما يمكن تسميته بالنظام الجـــديد للمشروع الاشتراكى .

ويدعو الامر ، فى النهاية ، الى تقييم هذا الاصلاح الاقتصادى لعـــام ١٩٦٥ ومعرفة ما اذا كان قد أتى فعلا بالعلاج الحقيقى والمطلوب لمشكلات المشروع الاشتراكى ومعه الاقتصاد القومى بأكمله ، أم أنه لا يعدو أن يكون محاولة غير ناجحة فى هذا الصدد .

وعلى هذا فان دراستنا لهذا الباب الخاص بالاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ انما تنقسم الى فصول ثلاثة :

الأول ، فى مقترحات الاصلاح الاقتصادى ،

والثانى ، فى الاتجاه الرسمى للاصلاح الاقتصادى والنظام الجديد للمشروع الاشتراكى ،

والثالث والاخير ، فى تقييم الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ (١٣) .

جمهورية و ٩٨ وزارة جمهورية وحولت المشروعات التابعة للوزارات الملغاة جميعها الى هيئات جـديدة هى « مجالس الاقتصاد القومى » ، ويطلق عليهـا اختصـارا اسـم Sovnarkhozy والتى بلغ عددها ١٠٤ مجلسا فى أول الامر .
الا أنه بعد ثمانية أعوام ألغى نظام الادارة الاقليمية وأعيد نظام الادارة الوزارية من جـديد وذلك كأحد اجراءات الاصلاح الاقتصادى السوفيتى عام ١٩٦٥ .

(١٣) وقد حدثت اصلاحات اقتصادية مماثلة فى الدول الاشتراكية الاخرى على غرار الاصلاح الاقتصادى السوفيتى . راجع فى الاصلاح الاقتصادى المجرى العدد الخاص من مجلة «Economie appliquée», No. 1, tome XX. 1967 :
La Hongrie à l'heure de la réforme وكان عنوان هذا العدد هو
وراجع فى الاصلاح الاقتصادى فى تشيكوسلوفاكيا **Bernard Michel, La réforme économique en Tchécoslovaquie,** Cahiers de l'I.S.E.A., No. 3, Mars 1967, pp. 121 - 146, Vaclav Holesovsky, **Planning Reforms in Szechoslovakia,** «Soviet Studies», No. 4, vol. XIX, Avril 1968, pp. 544 - 556.

الفصـــل الأول

مقترحـــات الاصـــلاح الاقتصـــــادى

شهدت السنوات من ١٩٦١ حتى ١٩٦٥ ، كما سبق أن ذكرنا ، مناقشات اقتصادية خصبة فى الاتحاد السوفيتى دعت اليها المشكلات المتعددة التى كانت تعانى منها المشروعات الاشتراكية . ولم تقتصر هذه المناقشات على موضوع مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى وحده ، وان كان هو الموضوع الرئيسى الذى دارت حوله المناقشات .

وكان خريف عام ١٩٦٢ هو قمة هذه المناقشات بعدما نشر ليبرمان مقالا بعنوان « الخطة والربح والمكافآت » وقدم فيه عدة مقترحات لعـــلاج مشكلات المشروع الاشتراكى . وقد ساند فى مقترحات الاصلاح هـــذه العلمـــاء الاقتصاديون نيمتشينوف وبيرمان وفاج وزخاروف ومالیشـــيف وترابيز نيكوف وغيرهم .

لكنه مما لا شك فيه أن العالم الاقتصادى والرياضى المعروف نيمتشينوف عضو أكاديمية العلوم السوفيتية هو العميد الحقيقى لمدرسة الاصـــــلاح الاقتصادى كلها ، وذلك على الرغم من الدعاية الكبرى التى أعطيت فى العالم الغربى لليبرمان ولمقترحاته . وسنرى من دراستنا لمقترحـــــات الاصلاح الاقتصادى أنه ليست لآراء ليبرمان تلك الجدة أو القيمـــة النظرية التى تنسب اليها عادة فى الكتابات الغربية .

وفى مواجهة معسكر دعاة الاصلاح الاقتصادى تكون معسكر آخر من بعض الاقتصاديين الاخرين عارضوا مقترحات الاصلاح وساقوا حججـــا مختلفة على عدم صلاحيتها لتحقيق الغاية المطلوبة يؤيدون بها موقفهم .

وهكذا فاننا سندرس مقترحات ليبرمان أولا ، ثم مقترحات نيمتشينوف ثانيا ، ثم مقترحات فاج وزخاروف ثالثا ، ثم معارضة بعض الكتاب لمقترحات الاصلاح الاقتصادى رابعا وأخيرا .

أولا ــ مقترحات ليبرمان :

نشرت الجريدة الرسمية للحزب الشيوعى السوفيتى ، البرافدا ، فى ٩ سبتمبر ١٩٦٢ مقالا لايفزى ج . ليبرمان الاستاذ بجامعة خاركوف بعنوان « الخطة والربح والمكافآت » وذلك فى المساحة التى كانت قد خصصتهـــا الجريدة منذ مدة للكتابات والمقترحات الخاصة بتحسين الادارة والتخطيط الاقتصاديين . وبالرغم من أن هذا المقال لم يكن الاول لليبرمان ، ولاالاخير،

الا أنه كان بداية الشهرة التى نالها هذا الكاتب ، أو التى أعطيت له على وجه أصح ، فى داخل الاتحاد السوفيتى ثم فى خارجه على وجه الخصوص . وقد أعطت البرافدا لهذا المقال أهمية خاصة ودعت الاقتصاديين والمسئولين من الادارة والمشروعات الى التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بالمقترحات التى تضمنها ، وبالفعل فقد أثار المقال ردود فعل مختلفة ما بين مؤيدة ومعارضة للمقترحات الواردة فيه (١٤) .

ونقطة البداية فى انتقادات ليبرمان للاوضاع التى يعمل فى ظلهـــا المشروع الاشتراكى واقتراحاته بالاصلاح الاقتصـــادى هى ما يأتى : أن المشروع الصناعى لن يحاول التوصل الى أحسن النتائج التى تحقق صالح المجتمع بأكمله الا اذا كان ذلك محققا أيضا لمصلحة المشروع الخاصة فى نفس الوقت . ولهذا فانه من الارشد أن يكون الهدف الاساسى للمشروع هو تعظيم أرباحه . وسيكون من نتيجة هذا ، فى ظل نظام سليم للتخطيط ، ضمان تحقيق مصلحة كل من المجتمع والمشروع معا وبذلك يتأكد مبدأ أن كل ما هو فى مصلحة المجتمع يتعين أن يكون أيضا فى مصلحة كل مشروع .

أما مقترحات الاصلاح الرئيسية التى يقدمها ليبرمان فيمكن ، من خلال مقالاته المتعددة ، بلورتها فى ثلاثة :

---

(١٤) وهذه قائمة بالمقالات الهامة التى كتبها ليبرمان حول موضوع الاصلاح الاقتصادى . وقد أشير ، كما هى العادة ، الى اسم الجريدة أو المجلة السوفيتية التى ظهر بها المقـــال ما بين قوسين وذلك قبل الاشارة الى المجلة التى نشرت بها الترجمة الانجليزية الكاملة للمقال أو ترجمة فرنسية مختصرة له E. G. Liberman, **Cost Accounting and Encouragement of Industrial Personal** (Voprosy Ekonomiki, No. 6, 1955), «Problems of Economics», vol. VIII, No. 2, June 1965, pp. 3 - 12; **Planning Industrial Production and Material Stimuli for its Development** (Kommunist, No. 10, 1956), Ibid, pp. 13 - 28; **Economic Levers for Fulfilling the Plan for Soviet Industry** (Kommunist, No. 1, 1959), Ibid, pp. 29 - 38, **Planification de la production et normes à long terme** (Voprosy Ekonomiki, No. 8, 1962); «l'URSS et les pays de l'Est», No. 3, 1963, pp. 434-436; **Plan, Profits, Bonuses** (Pravda, Sep. 9, 1962), «Problems of Economics», vol. VIII, No. 3, July 1965, pp. 3 - 9; **Once Again on the Plan, Profits and Bonuses** (Pravda, Sep. 20, 1964), the same review, vol. VII, No. 9, Jan. 1965, pp. 14 - 17, **Are we Flirting with Capitalism ? Profits and «Profits»** (Soviet Life, July 1965), the same review, vol. VIII, No. 4, August 1965, pp. 36 - 41; **Profitability of Socialist Enterprises** (Ekonomiches kaia Gazeta, No. 51, 1965), the same review, vol. VIII, No. 11, March 1966, pp. 3 - 10; **The Plan, Direct Ties and Profitability** (Pravda, Nov. 21, 1965), the same review, vol. VIII, No. 9, Jan 1966, pp. 27 - 31, Liberman (E), Zitnickij (Z.), **Le réglage de la norme de rentabilité** (Plan. Khoz., No. 3, 1966), «l'URSS et les pays de l'Est», No. 1, 1967, pp. 170 - 172.

أولا : زيادة اختصاصات المشروع فى مجال التخطيط وانهاء تدخل السلطات الادارية العليا فى المسائل التفصيلية المتعلقة بتخطيط المشروع . ويتعين لهذا أن يكتفى بتخطيط هذه السلطات لحجم انتاج المشروع ، وللتنوع اللازم تحقيقه فى هذا الانتاج ، وأخيرا لتواريخ تسليم المشروع لمنتجاته . ويجب أن يتم هذا بمراعاة الروابط المباشرة بين الموردين والمستهلكين الى أكبر حد ممكن . أما باقى المؤشرات فيكتفى بارسالها الى المجالس الاقليمية (الوزارات) التى تتبعها المشروعات دون حاجة الى توزيعها على هذه المشروعات نفسها . وعلى أساس أهداف الانتاج والتنوع فيه تقوم المشروعات نفسها بوضع خطة شاملة يكون من بين الموضوعات التى تتناولها : انتاجية العمل ، حجم قوة العمل ، الاجور ، نفقات الانتاج ، التراكم ، الاستثمارات الرأسمالية ، والالات والتجهيزات الفنية الجديدة (١٥) .

وردا على التساؤل الخاص بما اذا كان الاستقلال المقترح للمشروع لن ينال من مبدأ التوجيه المركزى الذى يستند اليه نظام التخطيط الاقتصادى يجيب ليبرمان بأن هذا الاستقلال سيعفى التخطيط المركزى من الوصاية التى لا داعى لها على المشروعات ومن المحاولات الباهظة للتأثير على الانتاج بواسطة الاساليب الادارية وليس بواسطة الاجراءات الاقتصادية . فالمشروع هو الذى يعرف مقدار طاقاته وامكانياته خير معرفة وهو الذى يعرف أيضا كيف يستغلها فعلا أحسن استغلال ممكن . وعلى أية حال فان كافة الادوات الرئيسية للتخطيط المركزى : الاثمان والمالية والميزانية والمحاسبة والاستثمارات الرأسمالية الكبرى وكذلك القيمة والعمل والمؤشرات المادية الكبرى الخاصة بالتناسب الواجب اقامته فى مجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك ستقرر كلها بواسطة جهات التخطيط المركزية . وسيمكن ضمان تحقيق هذا التخطيط المركزى عن طريق الزام المجالس الاقليمية بأهداف سنوية فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية ، هذه المجالس التى ستكف عن أن تكون مجرد نقطة عبور ما بين الجهات المركزية والمشروعات والتى ستصبح مركزا تتجمع فيه كافة خيوط تخطيط المشروعات التابعة لها (١٦) .

ثانيا : أن يكون الربح الذى يحققه المشروع الصناعى هو المقياس العام والنهائى ، وأن لم يكن الوحيد ، للحكم على كفاءة انتاج هذا المشروع . وقد بلور ليبرمان هذا الاقتراح فى مقاله الذى نشر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٤ .

---

(١٥) راجع
E. G. Liberman, **Plan, Profits and Bonuses** (Pravda, Sep. 9, 1962), «Problems of Economics», vol VIII, No. 3, July 1965, p. 3.

(١٦) **Ibid**, p. 5

ويجب أن ينسب مقدار الربح الذى يحققه المشروع لا الى النفقات الكلية للانتاج كما هو المتبع عملا بل الى قيمة رأس المال الكلى للمشروع ، أى رأس المال الثابت والجارى للمشروع . وبهذا تكون أربحية المشروع عبارة عن العلاقة بين الربح الذى يحققه هذا المشروع وبين رأسماله الكلى . وستقوم المشروعات نفسها بتحضير خطة الربح الخاصة بها (١٧) .

ويرد ليبرمان على الاعتراض القائل بأن الاحصاءات تثبت أنه من الممكن أن تزداد نفقات الانتاج وفى نفس الوقت لا تنخفض الارباح أو الاربحية التى يحققها المشروع بل قد تزيد مما يدل على أن الاربحية لا تعبر دائمـــا عن الكفاية الحقيقية لانتاج المشروع بأن هذا لا يعنى أن الربح ليس هو الوسيلة المناسبة لتقدير كفاءة تشغيل المشروع وانما مرجع هذا التناقض الى عيوب تكوين نظام الاثمان (١٨) .

ولا شك فى أهمية مؤشرات مثل حجم الانتاج وزيادة الانتاج النهائى وزيادة الانتاج بالنسبة الى كل روبل من رأس المال الثابت وتخفيض نفقات الانتاج فى أعمال تخطيط المشروع وحساباته ، لكن كافة هذه المؤشرات انما تجد التعبير عنها فى أربحية المشروع التى يتعين لهذا أن تكون المعيـــار الرئيسى فى تقدير كفاءة نشاطه الانتاجى (١٩) .

ولا يعنى معيار الربح الغاء المؤشرات الأخرى المستخدمة فى تقييم نشاط المشروع بكل بساطة ، فالمشروعات ستجتهد فى توسيع نطاق انتاجهـــا ، وفى انتاج منتجات جديدة ، وفى ادخال فنون الانتاج الحديثة مما يؤدى الى تخفيض نفقات الانتاج ، وفى البحث عن أحسن استخدام ممكن لأصولها الانتاجية سواء فيما يتعلق بالطاقة أو بالوقت ، وفى الاسراع فى دورة رأس المال الجارى مما يترتب عليه فى نهاية الامر زيادة الأربحية ، وفى تحسين نوع المنتجات حتى تضمن تصريفها الفعلى وبالتالى تحقيق الربح (٢٠) .

ثالثا : أن تتقرر المكافآت التى تمنح للمشروع على أساس مدى مساهمته فى خلق الدخل القومى ، وهكذا تزداد المكافآت كلما ازدادت الأربحية التى يحققها المشروع . ويتعين أن تجد المشروعات دافعا ماديا يحثها على عدم اخفاء طاقاتها وامكانياتها الحقيقية وتحديد أهدافها الانتاجية على نحو أقل بكثير مما تسمح به هذه الطاقات والامكانيات ، والوسيلة الفعالة لذلك هى وضـــع مقاييس للأربحية للمدى الطويل لكل فرع من فروع الانتـــاج

---

(١٧) راجع
E. G. Liberman, **Once Again on the Plan, Profits and Bonuses** (Pravda, Sep. 20, 1964), «Problems of Economics», vol VII, No. 9, Jan. 1965, p. 14.

(١٨) **Ibid p. 15.**

(١٩) **Idem**

(٢٠) **Ibid, p. 17.**

وتوافق عليها السلطات المركزية وذلك فى شكل جداول تحدد حجم المكافآت لمدة طويلة التى يستحقها العاملون فى المشروع تبعا لمستوى الأربحية الذى يتوصل المشروع الى تحقيقه خلال هذه المدة . وستظل هذه المقاييس ثابتة ما دامت أسعار الجملة بدورها ثابتة ولم يطرأ عليها أى تغيير . هكذا يستحق هؤلاء العاملون المكافآت المقررة لتحقيق مستوى معينا من الأربحية ليس فى عام تحقيق هذا المستوى فحسب ، بل فى الاعوام التالية أيضا والواقعة خلال المدة الطويلة التى توضع لها مقاييس الأربحية المشار اليها (٢١) .

وفى حالة عدم تمكن المشروع من تنفيذ خطة الأرباح التى وضعها لنفسه فتحسب المكافأة على أساس الأربحية الفعلية التى توصل اليها . أما اذا تجاوز المشروع خطة أرباحه فان المكافآت ستحسب على أساس المتوسط الحسابى للأربحية المخططة والأربحية الفعلية . فاذا كانت الأربحية المخططة ، مثلا ، ١٠٪ والأربحية الفعلية ١٥٪ فان المكافآت ستقرر على أساس نسبة أربحية قدرها ١٢ر٥٪ وبهذا لا يكون من مصلحة المشروع ان يحضر خطته عند مستوى أقل مما تسمح به طاقاته وامكانياته الحقيقية (٢٢) .

وبطبيعة الحال فان المشروعات التى لا تنفذ المؤشرات المحددة لها بواسطة السلطات الادارية العليا ، أى التى لا تحقق خطة انتاجها أو التنوع فى المنتجات أو لا تراعى المواعيد المقررة لتوريد منتجاتها ، لن تنال أية مكافأة كانت (٢٣) .

ويعتقد ليبرمان أن هذا الاقتراح سيؤدى الى دفع المشروعات الى ادارة الأصول الانتاجية الموضوعة تحت تصرفها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة سواء تعلق هذا برأس المال الثابت فى شكل زيادة فى انتاجيته أو برأس المال الجارى فى شكل الاسراع فى دورته . كذلك سيؤدى هذا الاقتراح الى حث المشروعات على تخفيض نفقات انتاجها بدون الالتجاء الى الأسلوب القديم فى هذا الصدد وهو اصطناع مقاييس فنية مرتفعة لاستهلاك المواد الأولية أو الوقود والطاقة أو غيرها ، وبهذا يكون معيار الأربحية معيارا موضوعيا لأنه يتوقف على نوع خطة الانتاج التى يحاول المشروع ضمانها لنفسه (٢٤) . وأخيرا فان هذا الاقتراح سيدفع المشروعات الى حساب الطاقات الانتاجية لآلاتها وتجهيزاتها الفنية حسابا دقيقا وان تفكر كثيرا قبل أن تطلب من الدولة امدادها بآلات وتجهيزات جديدة (٢٥) .

---

(٢١) راجع Liberman, **Plan...**, **op. cit.**, **p. 3.**
(٢٢) **Ibid, p. 4.**
(٢٣) **Ibid, p. 5.**
(٢٤) **Idem**
(٢٥) **Ibid, p. 7.**

ويدعو ليبرمان الى أن يكون صندوق الحوافز ، الذى تتحدد موارده طبقا لمستوى الأربحية التى يحققها المشروع ، هو المصدر الوحيـد لكافة أنواع المكافآت التى ينالها العاملون فى المشروع ، والى أن تكون للمشروع حرية أكبر فى تقرير كيفية استعمال نصيبه من الارباح (٢٦) . كما يدعو الى زيادة النسبة المقتطعة من الارباح لتغذية صندوق الحوافز فى حالة اقـدام المشروع على انتاج منتجات جديدة وذلك من أجل تشجيع التجديد فى عملية الانتاج ، وبالعكس الى تخفيض تلك النسبة فيما يتعلق بالمنتجات القديمة التى ينتجها المشروع منذ مدة طويلة (٢٧) .

وفى مقال ٢٤ سـبتمبر ١٩٦٤ ، وبعد المناقشات التى دارت منـذ عام ١٩٦٢ ، يحدد ليبرمان أفكاره بالنسبة الى كيفية حساب الاقتطاع من الأرباح لحساب صندوق الحوافز ويذكر أنه يتعين أن يتقرر مقدار التشجيع المادى لا بالنظر الى نسبة أربحية المشروع فحسب بل أيضا بمراعاة المبلغ الكلى للأجور فى المشروع ، أى صندوق الاجور فيه . ويتحقق هـذا بأن تتوقف نسبة المكافأة المقتطعة لصالح صندوق الحوافز على نسبة الأربحية المتحققة لكنه يعبر عن المعدل الفعلى لهذه المكافأة فى شكل نسبة معينة من صندوق الأجور المشروع ، وكمثال على هـذا فانه اذا كانت نسبة الأربحية التى حققها المشروع ١٠٪ فان صـندوق الحوافز يتلقى من الأرباح المحققـة ما قيمته ٧٪ من المبلغ الكلى للأجور فى المشروع ، أى من صندوق الأجور ، أما فى حالة تحقيق أربحية نسبتها ٢٠٪ فان صندوق الحوافز يحصل على ١٢٪ من صندوق الأجور ، وهكذا . ويتعين أن يتم حساب هذه النسب كلها بكل دقة وعناية . وفى هـذه الحالة لن يحاول المشروع زيادة مبالغ الأجور فيه دون حاجة ما دام ان هذا سيؤدى الى زيادة نفقات الانتـاج وبالتالى تخفيض أربحية المشروع (٢٨) .

لكن كل هذا لا يعنى أن الاختلافات القائمة بين مختلف فروع الانتـاج لن تؤخذ فى الحسبان ، فصندوق الأجور ولو أنه سيمول على أساس قاعدة واحدة لا تتغير الا أن المكافآت ستصرف على أسس تختلف من مشروع الى آخر بحسب طبيعة عمل كل مشروع والمهام المحددة المطلوب منه تحقيقها . ففى مشروعات استخراج المواد الأولية ، مثلا ستمنح المكافآت على أساس زيادة حجم الانتاج ، وفى مشروعات صناعة الالآت والأدوات ستمنح على أساس درجة اتقان الصناعة ، وهكذا (٢٩) ، (٣٠) .

---

(٢٦) **Ibid, p. 7.**

(٢٧) **Ibid, p. 6**

(٢٨) راجع Liberman, **Once..., op. cit., pp. 14 - 15.**

(٢٩) **Ibid, p. 16.**

(٣٠) وينفى ليرمان بشدة ما تدعيه تعليقات الكتاب الغربيين من أن الرغبة فى استخدام الربح بطريقة أحسن فى الاتحاد السوفيتى هى تحول الى اقتصاد السوق أو المشروع الحر ، ويؤكد أن الأرباح فى الاقتصاد الاشتراكى ليست الا نتيجة لزيادة الانتاجية الاجتماعية معبرا عنها فى شكل نقود وذلك بشرط أن تعكس الاثمان على نحو سليم متوسط نفقات الانتاج فى كل فـرع

تعليق على مقترحات ليبرمان :

تلك هى مقترحات ليبرمان فى موضوع الاصلاح الاقتصادى . وقد قوبلت هذه المقترحات بدعاية أكبر بكثير مما تستحقها ، فهى قبل كل شىء ليست بالجديدة ولم يكن ليبرمان أول من فكر فيها أو نادى بها . فالفكرة القائلة بوجوب توجيه المشروع لنشاطه الانتاجى بحيث يحقق الربح ليست من الافكار الجديدة فى الكتابات السوفيتية ، بل أن كثيرا من الاقتصاديين سبق وأن دافعوا عنها فى محاولة للبحث عن الشروط التى يمكن فى ظلها أن تؤدى مجموعة القرارات التى تتخذها مختلف الوحدات الاقتصادية الفردية ، من الناحية النظرية ، الى حل أمثل للمشكلة الاقتصادية . ومن هؤلاء الاقتصاديين أتلس وماليتشيف وفاج وسوبول وشيريانفسكى وزخاروف . وفضلا عن هذا فقد كان لأفكار الاقتصاديين البولنديين وكذلك للتجربة البولندية اعتبارا من عام ١٩٥٦ ، وبطبيعة الحال للتجربة اليوغوسلافية أيضا بعد قطيعة عام ١٩٤٨ ، والتى اتجهت كلها الى محاولة ادخال نوع من المرونة على سير الاقتصاد الاشتراكى المخطط باستلهام بعض عناصر حركة اقتصاد السوق ، كان لكل هذا تأثير كبير فى الاتحاد السوفيتى ليست بمناسبة المناقشات العقائدية حول قانون القيمة فى النظام الاشتراكى واصلاح الأثمان فحسب ، بل أيضا فى مجال تنظيم وادارة المشروعات الاشتراكية والاختصاصات الممنوحة لمديريها .

وحتى فان الاقتصادى البولندى بروس كتب مقالا فى مجلة الجوسبلان « الاقتصاد المخطط » فى عددها الثانى عشر لعام ١٩٦١ بعنوان « تجربة استخدام الحوافز الاقتصادية فى بولندا » احتوى على كافة الاقتراحات التى دعا اليها ليبرمان بعد حوالى عام من نشر هذا المقال . فقد ذكر الكاتب أن تبعية المكافآت التى تمنح للعاملين فى المشروع لدرجة تحقيق خطة الانتاج وحدها من شأنها احداث اتجاهات ضارة بالاقتصاد القومى وذلك بدفعها المشروعات الى تخطيط أهدافها عند أقل مستوى ممكن وذلك حتى تزداد درجة

من فروع الاقتصاد القومى . راجع Ibid. p. 17. وفى موضع آخر يقول ليبرمان أن أربحية المشروعات الاشتراكية انما تمثل قدرة هذه المشروعات على خلق الناتج الصافى للمجتمع . راجع E. G. Liberman, **Profitability of Socialist Enterprises** (Ekonomicheskaia Gazeta, No. 51, 1965), «Problems of Economics», vol. VIII, No. 11, March 1966, p. 3.

ومن ناحية أخرى فقد خصص ليبرمان مقالا للرد على مجلة Time الاسبوعية الامريكية التى نشرت صورته على غلافها فى عددها الصادر فى ١٢ فبراير ١٩٦٥ وتحتها الكلمات الاتية The Communist Flirtation with Profits . وقد حاول فى هذا المقال التفرقة بين الارباح فى الرأسمالية وبينها فى الاشتراكية وذكر أن الارباح تستخدم فى الاقتصاد الاشتراكى كمؤشر أساسى وعام للحكم على كفاءة الانتاج وكحافز على تحقيق هذه الكفاءة لا أكثر ، وهى تستطيع أداء هذه المهمة فى الاشتراكية بأحسن مما تستطيعه فى الرأسمالية لانها تنتج فى الاشتراكية بصفة عامة ، من التقدم فى فنون الانتاج ومن التحسن فى أساليب العمل . راجع **E. G. Liberman, Are we Flirting with Capitalism ? Profits and «Profits»** (Soviet Life, July 1965). «Problems of Economics», vol. VIII, No. 4, August 1965, pp. 39 - 41.

تجاوزها لتنفيذ هذه الأهداف . كذلك فقد دعا بروس الى زيادة الدور الذى يؤديه مؤشرات الأربحية فى نظام الحوافز المادية ، وقرر أن الربح هو المعيار التركيبى الذى يمكنه أن يقيم أكثر من أى معيار آخر نتيجة النشاط الانتاجى للمشروع (٣١) .

وفضلا عن هذا فان ليبرمان لا يدعو الى اعتبار مؤشر الأربحية هو المؤشر الرئيسى لنجاح المشروع الاشتراكى فعلا ، فلا زال المؤشر الرئيسى لذلك عنده هو تحقيق خطة الانتاج والدليل على هذا هو ما يذكره ، كما سبق أن رأينا ، من عدم توزيع أية مكافأة على العاملين فى المشروع مهما كانت الأربحية التى يحققها وذلك اذا لم يقم المشروع بتحقيق المهام المخططة له ، وهى حجم الانتاج وتنوع المنتجات وتواريخ تسليمها .

والواقع أن مقترحات ليبرمان الخاصة باعطاء دور أكبر للربح وللأربحية لم يقصد بها على الاطلاق اضعاف التخطيط المركزى وانما ، على العكس ، تقوية مبدأ الادارة المخططةللاقتصاد القومى وذلك عنطريق احتواء الحوافزالمادية للمشروعات فى نطاق التخطيط المركزى ونطاق خطة الانتاج للمشروع . ومن الأمور ذات الدلالة الواضحة على هذا عدم دعوة ليبرمان الى اصلاح نظام الأثمان فى اتجاه التعبير عن علاقات الندرة فى الاقتصاد القومى كشرط أولى للاصلاح الاقتصـــادى .

أيضـــا فان ليبرمان لم يتعرض للمشـــكلة الكبرى التى يعانيهـــا المشروع الاشتراكى والخاصة بتنظيم الامدادات المادية والفنية فيه ولم يقترح ، كما فعل نيمتشينوف كما سنرى ، أن تستبدل بنظام توزيع الموارد المادية القائم تجارة الدولة كأداة فنية لتبادل السلع والخدمات ما بين مختلف المشروعات الاشتراكية . كذلك فان ليبرمان لم يتعرض لمسألة عدم تحمل المشروع بأى مقابل نظير استخدامه لأصوله الانتاجية الثابتة التى يضعها المجتمع تحت تصرفه وذلك كما فعل نيمتشينوف أيضا ، وذلك علما بأنه لا يمكن التوصل الى أى مفهوم صحيح للأربحية طالما كان المشروع لا يلتزم بتحمل أية نفقات نتيجة لاستخدامه لأصوله الانتاجية ، أى طالما لا يدفع أية فوائد على رأسماله بعبارة أخرى .

والخلاصة ، فى رأينا ، أن ليبرمان وان كان قد أحس مثله فى ذلك مثل الكثيرين غيره بالمشكلات والصعوبات التى يعانى منها الاقتصاد الاشتراكى المتقدم ، كالاقتصاد السوفيتى ، فانه لم يقدم كعلاج سوى بعض الاجراءات المحدودة ذات الطابع التنظيمى البحت . فهو لم يتعرض للمشكلة الرئيسية

---

(٣١) **W. Brus, l'Experience d'utilisation des stimulants matériels en Pologne (Plan Khoz., 12, 1961), in B. Kerblay, Les Propositions de Liberman pour un Projet de Réforme de l'Entreprise en U.S.S.R., «Cahiers du Monde Russe et soviétique», vol. IV, No. 3, Juillet-Septembre 1963, pp. 304 - 305.**

الكبرى للاقتصاد السوفيتى فى الوقت الحاضر وهى دور الأثمان وجهاز السوق فيه باعتباره اقتصادا اشتراكيا متقدما وما يتفرع عن هذه المشكلة الرئيسية من مسائل أخرى مثل الربط بين قرارات الانتاج من جهة وتفضيلات المستهلكين من جهة أخرى ، والعلاقات بين المشروعات البائعة والمشروعات المشترية ، ودفع مقابل استخدام رأسمال المشروع وغيرها من المشكلات . وهكذا فانه على خلاف غالبية دعاة الاصلاح الاقتصادى الذين رأوا فى اصلاح نظام الأثمان شرطا أوليا لتحقيق أى تحسين فى كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف الاستعمالات الممكنة فان ليبرمان لم يعتقد فى وجوب تغيير نظام الأثمان المخططة المعمول به كشرط أولى للاصلاح الاقتصادى (٣٢) .

ومهما يكن من أمر فقد أثارت المقترحات التى أوردها ليبرمان فى مقال ٩ سبتمبر ١٩٦٢ مناقشات عامة واسعة على صفحات الجريدة اليومية للحزب (البرافدا) ، والجريدة اليومية للحزب (ازفستيا) ، والمجلة الأسبوعية للجنة المركزية (المجلة الاقتصادية) ، والمجلة العقائدية للحزب التى تصدر كل أسبوعين (الشيوعى) ، والمجلة الشهرية الاقتصادية النظرية الكبرى

---

(٣٢) راجع فى هذا الرأى أيضا

Vladimir G. Trempl, The Politics of «Libermanism», «Soviet Studies», vol. XIX, No. 4, April 1968, p. 568.

ويرى هذا الكاتب أيضا ، ونحن نتفق معه تماما فى رأيه ، أن مجموعة الاقتصاديين الذين نادوا بأفكار مشتركة بعيدة عن النظرية الرسمية للدولة وباحلال الاساليب والادوات الاقتصادية البحتة كالاثمان والفائدة والربح محل الاساليب الادارية فى تسيير الاقتصاد السوفيتى هم أكبر ثلاثة اقتصاديين رياضيين معاصرين فى الاتحاد السوفيتى وهم نيمتشينوف ونوفوزهيلوف وكانتوروفتش وقد تبعهم فى أفكارهم عدد لابأس به من الاقتصاديين السوفيت الشبان . ومن بين هؤلاء الثلاثة فان نيمتشينوف هو عميد المجموعة بلا منازع . Ibid, pp. 569 - 570.

ويعتقد الكاتب أيضا ، ويبدو أنه على صواب فى اعتقاده ، ان السبب فى الظهور الكبير الذى ناله ليبرمان على مسرح الاصلاح الاقتصادى السوفيتى انما يرجع الى أن مجموعة نيمتشينوف هى التى اختارت ليبرمان بنفسها عن عمد كى يتولى التعبير عن آرائها وهى التى أعطته الفرصة للشهرة والظهور . ويرجع السبب فى ذلك الى أن أعضاء هذه المجموعة كانوا معروفين جدا بتأييدهم للقيام باصلاحات جذرية تغير تغييرا عميقا من الاسس المسلم بها فى ادارة الاقتصاد القومى . وقد كانوا يشعرون باستحالة قبول القيادة السياسية السوفيتية لآرائهم كلها دفعة واحدة وأنه لابد ، على أحسن الفروض ، من التدرج فى قبول وتنفيذ الاصلاحات التى يرغبون فيها . ولهذا فقد وقع اختيارهم على شخص غير معروف ، وبالتالى محايد من وجهة نظر القيادة السياسية ، بل وحتى ليس من العاصمة موسكو لتقديم بعض اقتراحات الاصلاح ، ولو فى شكل متواضع وغير كامل وذلك حتى تتاح أمامها فرصة التطبيق العملى. Ibid, pp. 571 - 572.

والواقع أن نيمتشينوف هو الذى أحضر ليبرمان الى موسكو كى يقدم مقترحاته الى الدورة التى عقدها فى ابريل ١٩٦٢ المجلس العلمى التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية والمكلف بدراسة الاسس العلمية للتخطيط والتنظيم الاقتصادى ، وهو المجلس الذى كان يرأسه نيمتشينوف نفسه . كذلك فان نيمتشينوف قد اتبع مقال ليبرمان المشهور فى ٩ سبتمبر ١٩٦٢ مباشرة بمقال نشره فى ٢٢ سبتمبر أيد فيه ، كما سنرى ، مقترحات ليبرمان وفسرها وزاد عليها فى نفس الوقت وانتهز الفرصة كى يعرض فى المقال بعض مقترحاته الاصيلة والمتكاملة المتعلقة بالاصلاح الاقتصادى المنشود .

(المسائل الاقتصادية) ، ومجلة الجوسبلان المعروفة (الاقتصاد المخطط)(٣٣). وقداستقبلت مقترحات ليبرمان بحماس من جانب ممثلى المشروعات من مديرين ومهندسين وبتحفظ من جانب الموظفين الكبار فى المجالس الاقليمية وفى الادارات الاقتصادية الحكومية (٣٤) كما اعطيت الفرصة لليبرمان للرد على اعتراضات المعترضين فى حـــديث اذاعى فى ١٩ أكتوبر ١٩٦٢ ، ودعى للكلام فى نادى « المجلة الاقتصادية » (٣٥) .

كذلك أعقب نشر مقال ليبرمان عقـــد عدة اجتماعات وندوات كان أهمها على الاطلاق الاجتمـــاع الذى دعا اليه « المجلس العلمى للاستقلال المـــالى والحوافز المادية فى الانتاج » فى ٢٥ و ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢ واتخذ شكل دراسة فى نطاق أكاديمية العلوم السوفيتية وضم عشرين اقتصاديا ليس من بينهم ليبرمان نفسه ولكن من بينهم رائد الاصلاح الاقتصادى نيمتشينوف ، وضم أيضا زفيريف وزير المالية السابق وبلوتنيكوف مدير المعهد الاقتصادى التابع لأكاديمية العلوم . وقد رأس الاجتماع جاتوفسكى رئيس المجلس العلمى المذكور ورئيس تحرير مجلة « المسائل الاقتصادية » . وكان الهدف من هذا الاجتماع هو بحث كيفية حث المشروعات السوفيتية على التوصل الى أحسن النتائج التى تحقق مصلحة المجتمع بأكمله .

وقد انتهى الاجتماع ، بعد مناقشة المشكلات التى أثارها مقال ليبرمان ، بتكليف مكتب المجلس العلمى باعداد تقرير شامل للانتقـــادات الموجهة الى نظام الحوافز المادية الموجودة فى الاتحاد السوفيتى وفى الديمقراطيات الشعبية وللاتجاهات الرئيسية الكفيلة بتحسين هذا النظام . ووافق المجتمعون على عشرة اقتراحات يتعين أن يعد هذا التقرير على أساسها . ويبين من هـــذه الاقتراحات أن المجتمعين قد وافقوا على ضرورة تحسين نظام الحوافز المادية، وحث المشروعات على استخدام الامكانيات الانتاجية لمشروعاتهم الى أقصى حد ممكن ، وضرورة تقوية دور الربح كحافز للمشروع وذلك بزيادة النسبة التى تقتطع من الربح لحساب المشروع ، وعلى حساب الأربحية بنســـبة مقدار الربح الى قيمة رأس المال الثابت والجارى للمشروع . لكن المجتمعين لم يوافقوا على الاقتراح الخاص بتوحيد كافة صناديق التشجيع فى المشروع فى صندوق واحد وذلك بالنظر الى الطبيعة الخاصة بكل صندوق . وأخيرا فان المجتمعين ، مع اعترافهم بضرورة توسيع اختصاصات المشروع ومديره فى مجال تحضير الخطط واستخدام اليد العاملة والموارد المادية والمالية وفى تنمية الانتـــاج وفى تطبيق الاختراعات الفنية الجديدة ، قد رأوا ان كل هذا لا يجب أن يمس

---

(٣٣) وأسماء هذه المجلات بالترتيب هى :
Pravda, Izvestia, Ekonomicheskaia Gazeta, Kommunist, Voprosy Ekonomiki, Planovoe Khoziaistvo.

(٣٤) راجع بعض التعليقات التى نشرتها البرافدا على مقال ليبرمان فى :
«Problems of Economics», vol. VIII, No. 3, July 1965, pp. 9 - 20.

(٣٥) ويسمى Dolovoj Klub.

وحـــدة التخطيط الاقتصادى للدولة وانه يلزم بصـــفة خاصة أن تفرض على المشروع المهام المخططة المتعلقة باليد العاملة وبصندوق الأجور (٣٦) ، (٣٧) .

ثانيا : مقترحات نيمتشينوف :

ان الحقيقة التى لا جدال فيها هى ان العالم فاسيلى س . نيمتشينوف ، زعيم المدرسة السوفيتية للاقتصاد الرياضى وعضـــو رئاسة أكاديمية العلوم السوفيتية ورئيس عدة مجالس علمية واقتصادية تابعة لهـــذه الأكاديمية والحائز ، مع نوفوزهيلوف وكانتوروفتش ، على جائزة لينين فى عام ١٩٦٥ ، هو الرائد الاول والأصيل فى كل ما يتعلق بمقترحات الاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى . وقد قضى هذا العالم السنوات الأخيرة من حياته ، قبل أن يتوفى فى ٥ نوفمبر ١٩٦٤ عن سبعين عاما وبضـــعة أشهر ، فى دراسات متصلة خاصة باعادة النظر فى طريقة سير النظام الاقتصادى السوفييتى (٣٨) .

وتتلخص أفكار نيمتشينوف فى هذا الصدد فىوجوب الاستعمال المتزايد للأدواتو الطرق الاقتصادية وليس الادارية من أجل تنظيم مجرى الحـــياة الاقتصادية والاعتماد على القيمةالمضافة لا علىالانتاج الكلىفىتقدير نشاط المشروع الانتاجى ، وادخال الأربحية كمؤشر أساسىلتقييم هذا النشاط وفرض مقابللاستخدام رأسمال المشروع،واستبدال تجارةالدولة مابين المشروعات البائعة والمشترية بنظام توزيع الموارد المادية كوسيلة لحصول المشروعات على مستلزمات انتاجها ولتصريف منتجاتها ، واصلاح نظام الأثمان بحيث تعبر عن التكلفة الحقيقية للعمل الاجتماعى الذى تستلزمه مختلف الســـلع والخدمات .

وقدتدخل نيمتشينوف بكلثقله لتأييدمقترحات ليبرمانواظهارهاومناقشتها فى مختلف المجالس والاجتماعات وكتب بهذه المناسبة مقالا بعنوان « أهداف الخطة والحوافز المادية » فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٢ بعد أسبوعين من نشر مقال ليبرمان وفى نفس جريدة البرافدا علق فيه عليه ولخص فيه مقترحاته فى شأن

---

(٣٦) راجع فى ترجمة كاملة لنصوص هذه القرارات
Informations scientifiques en l'URSS (Droit, Economie, Sociologie, Politique, Culture) tome II, C.N.R.S., Paris, 1964, pp. 677 - 679.

وقد نشرت هذه القرارات فى العدد العاشر لعام ١٩٦٢ من مجلة
Voprosy Ekonomiki, pp. 147 - 148.

كما نشرت المناقشات التى دارت فى الاجتماع فى العدد التالى من المجلة ، أى رقم ١١ .

(٣٧) راجع فى مختلف ردود الفعل لمقال ليبرمان فىعام ١٩٦٢
Kerbley, Les propositions..., op. cit., pp. 307 - 310; Zaleski, Les réformes de la planification..., op. cit., pp. 76 - 79,

(٣٨) راجع فى عرض لحياة نيمتشينوف وأهم أعماله العلمية والمجالس التابعة لاكاديمية العلوم السوفيتية التى تولى رئاستها :
«Economics of Planning» vol. 5, Nos 1 - 2, 1965, pp. 1 - 4.

الاصلاح الاقتصادى ، وهى مقترحات تذهب الى مدى أبعد مما وصلت اليه مقترحات ليبرمان ، فضلا عن أنها أكثر تناسقا وتكاملا منها .

وقد أكد نيمتشينوف فى بداية مقاله أهمية مبدأ الحوافز المادية لتسيير الاقتصاد القومى وأشار الى ما أكده لينين فى مرات عديدة من أهمية دورهذه الحوافز فى بناء الاشتراكية ، كما ذكر أنه من الممكن تنفيذ البرنامج الكبير الذى أعده الحزب لارساء الاساس المادى والفنى للشيوعية وخلق أقوى صناعة فى العالم فقط فى حالة ما اذا كان هناك تحسين مستمر فى أشكال ادارة الانتاج الاجتماعى وبحث متواصل عن الطرق والفنون الاقتصادية الكفيلة برقابة هذه الادارة رقابة فعالة (٣٩) .

لكن التجربة العملية قد أظهرت فى السنوات الاخيرة أن النظام السائد لمؤشرات نجاح المشروع ليس من شأنها زيادة الانتاج ولا ضمان استخدام كافة الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع ولا ادخال فنون الانتاج الحديثة فيه . فالتخطيط القائم على أساس الانتاج الكلى ومستوى الانتاج الذى توصل اليه المشروع فى الماضى ليس من شأنه سوى دفع ادارة المشروع الى عدم الكشف عن كل طاقاته الانتاجية وموارده الكامنة . ولا شك أن تعطيل استخدام الموارد الاقتصادية انما يتنافى مع القانون المطلق للنشاط الاقتصادى الذى عرفه برنامج الحزب الشيوعى بأنه التوصل الى أحسن النتائج باستخدام أقل النفقات الممكنة .

وقد أدت هذه الحالة الى قيام مناقشات واسعة حول أهم مشكلة اقتصادية تعرض لعلم الاقتصاد المعاصر وهى كيفية تحسين نظام التخطيط بحيث يجد مديرو المشروعات والعاملون فيها مصلحة مادية فى زيادة الانتاج وتخفيض نفقاته واستخدام التجهيزات الفنية الجديدة عالية الكفاءة وبالتالى مصلحة فى المطالبة بتضمين خطة المشروع أهدافا كبيرة باستمرار سواء من الناحية الكمية أم من الناحية الكيفية (٤٠) .

وبعد هذا يؤيد نيمتشينوف اقتراح ليبرمان الخاص بادخال مقاييس الأربحية للمدى الطويل فى تخطيط المشروع كوسيلة للقضاء على محاولات المشروعات المتواصلة للحصول على خطة سهلة التحقيق واخفاء قدراتها الانتاجية الحقيقية (٤١) ، كما يدعو الى الأخذ بمؤشر الانتاج النهائى ، أى القيمة المضافة ، لا الانتاج الكلى عند قياس تنفيذ خطة الانتاج للمشروع وذلك بسبب الانتقادات المعروفة الموجهة الى مؤشر الانتاج الكلى والتى تتلخص فى عجزه عن اعطاء

---

(٣٩) راجع
V.S. Nemchinov, **The Plan Target and Material Incentives** (Pravda, Sept. 21, 1962). «Problems of Economics», vol. VIII, No. 3, July 1965, pp. 9 - 10.

(٤٠) **Ibid**, p. 10

(٤١) **Idem.**

صورة حقيقية لنتيجة النشاط الاقتصادى للمشروع كوحدة انتاجية مستقلة بالنظر الى أن هذا الانتاج انما يتضمن المواد الأولية والوسيطة والوقود وغيرها من مستلزمات الانتاج التى يحصل عليها المشروع من غيره من الوحدات الانتاجية وفى ظل هذه الحالة يجد المشروع من مصلحته ان يستخدم مستلزمات انتاج باهظة الثمن حتى يتمكن من تحقيق خطة الانتاج الكلى الخاصة به على أسهل نحو ممكن ، وبهذا لا ترجع الزيادة فى الانتاج فى معظمها الى نشاط المشروع الانتاجى نفسه بقدر ما ترجع الى ارتفاع قيمة مختلف المواد والخدمات التى يحصل عليها من غيره من المشروعات (٤٢) .

ويؤكد نيمتشينوف حقيقة أن حجم الدخل الصافى الذى يخلق فى مجال الانتاج المادى يظل دائما المؤشر العام والأوحد الذى يدل على النتيجة النهائية لمجهودات كافة الوحدات الانتاجية التى يتكون منها الاقتصاد القومى ، ويستخلص من هذه الحقيقة وجوب اعطاء معنى محددا لمؤشر أربحية نشاط كافة الوحدات الانتاجية فى الاقتصاد القومى . وهو يدعو الى وجوب اعتبار مؤشر الأربحية المخططة ، والتى تحسب على أساس نسبة مبلغ الربح الذى يحققه المشروع الى قيمة أصوله الثابتة والجارية ، واحدا من مؤشرات تخطيط المشروع الرئيسية (٤٣) .

ويتجه الكاتب بعد هذا الى مسألة الأصول الانتاجية الثابتة للمشروع ويقول ان الوقت قد حان لانهاء الوضع الذى يمنح فيه المجتمع أية وحدة انتاجية أصولها الثابتة بدون أن تدفع هذه الوحدة أى مقابل لذلك . ويتعين لهذا أن يدفع المشروع مبلغا معينا الى المجتمع الذى تمثله الدولة فى شكل نسبة مئوية معينة من قيمة أصوله الثابتة وذلك فى مقابل وضع المجتمع لهذه الأصول تحت تصرف المشروع . ومن الضرورى أن تتفاوت نسبة مقابل استخدام الأصول الثابتة من فرع انتاجى الى آخر ومن مشروع الى آخر فى داخل الفرع الواحد وذلك بحسب طبيعة التركيب المادى لهذه الأصول فى المشروع وبحسب مدى مساهمتها فى تكوين قيمة منتجاته . كذلك فانه من الضرورى أن تكون هذه النسبة ثابتة لمدة طويلة تتراوح ما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة والا أدى التغيير المتواصل فيها الى أحداث آثار عكسية على أربحية المشروع (٤٤) .

ويقدم نيمتشينوف بعد هذا اقتراحا جديدا كلية بهدف احداث تغيير جذرى فى العلاقات القائمة بين المشروعات من جهة وبين أجهزة التخطيط العليا من جهة أخرى . ويقضى هذا الاقتراح بأن تعرض المشروعات على هذه الأجهزة عدة خطط بديلة ، وليس خطة واحدة كما هو متبع ، فيما يتعلق بزيادة انتاجها وكذلك فيما يتعلق بزيادة طاقة انتاجها وبحجم منتجاتها وبالتنوع الممكن فيه مع

---

(٤٢) Ibid, pp. 10 - 11
(٤٣) Ibid, p. 11
(٤٤) Idem.

اعطاء تقدير للنفقات التى يتحملها الاقتصاد القومى ككل ، بما فى ذلك المقـــابل المخطط لاستخدام الأصول الانتاجية للمشروع ، بالنسبة الى كل خطة من تلك الخطط البديلة التى تقدمها المشروعات . وتقوم أجهزة التخطيط بدراسة الخطط الواردة اليها من مختلف المشروعات وعلى ضوء هذه الدراسة المقارنة تختار لانتاج كل نوع من المنتجات المشروع الذى تقدم بأكفأ خطة ممكنة لانتاجه . وستكون نتيجة هذا ان يتولى كل مشروع القيام بعملية الانتاج التى يمكنه فيها بالذات ووفقا لظروفه الخاصة أن يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الانتاجية وذلك بالمقارنة بباقى المشروعات التى يمكنها أيضا القيام بهذه العمليه ، ولكن بكفاءة انتاجية أقل (٤٥) .

وحتى يمكن دفع المشروع الى طلب اهداف كبيرة فى خطة انتاجه من أجهزة التخطيط العليا فانه يلزم أن يجد المشروع مصلحة ظاهرة فى تحقيق هذه الاهداف ليس للاقتصاد القومى فحسب بل له هو أيضا باعتباره وحدة انتاجية مستقلة . والوسيلة الى هذا هى أن يمتلك المشروع صندوقا للحوافز المادية يتوقف حجم موارده على مستوى الأربحية المتحققة فعلا وتحسب هذه الموارد على اساس نســـبة مئوية ما بين مستوى الأربحية المخططة ومســـتوى الأربحية الفعلية للمشروع . ويلزم أن يصـــدر قانون بذلك من مجلس الســـوفيت الأعلى ينظم اجراءات تكوين موارد الصندوق والصرف منه والنسبة التى تقتطع من هـــذه الموارد لمنح مكافآت للعاملين فى المشروع زيادة على أجورهم (٤٦) .

ويرد نيمتشينوف على الاعتراض القائل بأنه فى مثل هـــذا النظام المقترح ستسعى المشروعات الى الحصول على اهداف الانتاج التى تحقق لهـــا اعلى أربحية ممكنة والى تجنب تلك الأهداف التى تحقق لها أربحية أقل بالتساؤل عن السبب الذى يجعل ذلك الذى يحقق مصلحة المجتمع ليس هو نفسه الذى يحقق مصلحة المشروع ؟ ويجيب على هذا التساؤل قائلا ان السبب الوحيـــد لحدوث مثل هذا الوضع هو العيوب التى توجد فى تكوين الأثمـــان المخططة والقصور الذى يعانى منه التوجيه الاقتصـــادى . ويأخذ الكاتب على أجهزة التخطيط فى الدولة عدم استغلالها الكامل لأدوات اقتصادية هامة ، مثل تخطيط الأثمان والاقتطاع من أرباح المشروع لمصلحة صندوق الحوافز المادية ، من أجل تنمية الانتاج القومى (٤٧) .

ويتعرض نيمتشينوف بعد هذا لموضوع تبادل المنتجات والخدمات ما بين المشروعات الاشتراكية ويقترح الغاء نظام توزيع الموارد المادية المعمـــول به والمعقد الى حد بالغ وان تستبدل به تجارة الدولة كوسيلة لحصول المشروعات على السلع والخدمات اللازمة لها وكذلك لتصريف منتجاتها بنفسها . وسيؤدى توجيه تجارة الدولة الى ميدان تبادل السلع المادية والخدمات الفنيـــة الى

---

(٤٥) Ibid, p.. 11 - 12.
(٤٦) Ibid, p. 12
(٤٧) Idem.

القضاء على النقص المزمن فى عرض بعض المنتجات وفى وقت سريع ، وهو نقص يتسبب فيه النظام الحالى لتوزيع الموارد المادية الى حد كبير (٤٨) .

واخيرا يلخص نيمتشينوف المبادىء الكفيلة بقيام ادارة الاقتصاد على اساس من تركيب سليم ما بين التخطيط والحوافز المادية وهى : تحسين جهاز الثمن، واستخدام مقاييس كل من الأربحية والحوافز المادية لمدة طويلة الأجل ، واخيرا توسيع حقوق واختصاصات المشروعات والغاء الرقابة التفصيلية الضارة بسير أعمالها (٤٩) .

تلك هى خلاصة المقترحات التى ظل العالم نيمتشينوف يحاول طوال السنوات الاخيرة من حياته أن يجعل السلطات السياسية المسئولة فى الاتحاد السوفيتى تأخذ بها فى ادارة المشروع الاشتراكى حتى تتلاءم هذه الادارة مع الأوضاع والظروف التى اصبحت المشروعات الاشتراكية تعمل فى ظلها فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات والتى تجعل منه بدون منازع رائد مدرسة الاصلاح الاقتصادى المعاصر فى الاتحاد السوفييتى (٥٠) .

ثالثا : مقترحات فاج وزخاروف :

ساهم عدد كبير من الكتاب والاقتصاديين فى المناقشات الواسعة التى دارت حول الاصلاح الاقتصادى وعلى الأخص بعد نشر مقال ليبرمان فى ٩ سبتمبر ١٩٦٢ . ولعل اهم مساهمة فى هذا الصدد قد جاءت من جانب الكاتبين فاج وزخارف اللذين كتبا مقالا هاما بعنوان « دفع مقابل الاصول الانتاجية وارباح المشروع » وذلك فى العدد الرابع لعام ١٩٦٣ من مجلة « المسائل الاقتصادية » ضمناه مقترحاتهم الخاصة بالاصلاح الاقتصادى المنشود .

وقد بدأ الكاتبان بالحقيقة القائلة بأن اىتحسين فى نظام التخطيط يجب أن يصدر عن مبدأ أن ما هو مفيد للمجتمع ككل يتعين ان يكون مفيدا لكل مشروع

---

(٤٨) Ibid, pp. 12 - 13.

(٤٩) Ibid, p. 13

(٥٠) راجع فى تكملة وتنمية الافكار نيمتشينوف فيما يتعلق بالتطوير الواجب ادخاله على العلاقات التى تنشأ بين الوحدات الاقتصادية الفردية وبين الاقتصاد القومى ككل اثناء عمليات تخطيط وادارة الانتاج الاجتماعى المادى ، وهو تطوير يتعين ان يكون فى اتجاه استقلال اكبر وحرية اوسع للمشروعات

V. S. Nemchinov, **Socialist Economic Management and Production Planning** (Kommunist, No. 1964), «Problems of Economics», vol. VIII, No. 3, July 1965, pp. 21 - 32.

وراجع فى ملخص بالفرنسية لهذا المقال :

Nemchinov (V.), **La gestion économique socialiste et la planification de la production**, «l'URSS et les pays de l'Est», No. 1, 1965, pp. 87 - 92.

من المشروعات الاشتراكية . لكن كيف يمكن تحقيق هذا المبدأ عملا ؟ يعتقد بعض الكتاب انه يمكن الابقاء على النظام الحالى للتخطيط مع ادخال بعض التعديلات عليه فى حين تولى البعض الآخر البحث عن مؤشر عام واحد صالح لتقدير نتيجة نشاط المشروع . وعلى أية حال فان المناقشات الجارية حول هذا الموضوع ما لبثت فى الواقع أن تركزت حول مسألة مؤشر الربح (٥١) .

وينتقد الكاتبان النظام الحالى للتخطيط بسبب عيبين رئيسيين فيه : الأول هو أن تخطيط نشاط المشروع انما يتم ابتداء من مستوى الانتاج الذى حققه المشروع فى الماضى مما يؤدى الى الآثار السيئة المعروفة فى هذا الخصوص والتى تتلخص فى ميل المشروع الى اخفاء طاقاته الحقيقية حتى لا تفرض عليه أهداف انتاجية مرتفعة فى المستقبل . والعيب الثانى هو أن المؤشرات الخاصة بتقييم عمل المشروع كبيرة العدد جدا وتواجه كلها بانتقادات شائعة فى هذا الصدد وتتلخص فى أن أيا من هذه المؤشرات لا يمكنه فى نهاية الأمر تقديم الحكم السليم على نتيجة عمل المشروع (٥٢) .

لكن كيف يمكن معرفة مقدار الفائدة التى تعـــود على المجتمع من نشـــاط المشروع ؟ طبقا للقانون الاقتصادى الأساسى للاشتراكية فان النشاط الانتاجى للمجتمع انما يهدف الى الحصول على أكبر قدر ممكن من الناتج القومى من سلع مادية وخدمات وبالتالى فانه يلزم أن تقدر الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الفردية بمدى ما يترتب على نشاطها من زيادة فى هـــذا الناتج القومى . وهكذا فانه يجب أن يزيد مقدار ما ينتجه المشروع ، معبرا عنه بوحدات نقدية ، الى أقصى حد ممكن عن مجموع النفقات التى يتحملها المشروع فى سبيل تحقيق هـــذا الانتاج (٥٣) .

وهنا تعرض مشكلة اعطاء صورة كاملة لنفقات المشروع . لكن التقليد الجارى لا يدخل ضمن هذه النفقات سوى تكلفة المـــواد الأولية وغيرها من مستلزمات الانتـــاج الى جانب الأجور التى تدفع للعـــاملين فى المشروع ، أما الأصول الانتاجية المخصصة لعملية الانتاج ذاتها فى المشروع فانها لا تدخل فى حساب النفقات اللهم الا عن طريق مقابل الاستهلاك فحسب . لكن الواجب هو أن تدخل هذه الأصول فى حساب النفقات ، فضلا عن هذا ، عن طريق دفع مقابل لاستخدامها فى عملية الانتاج التى يقوم بها المشروع مثلها فى ذلك مثل باقى عوامل الانتاج الاخرى التى يدفع المشروع مقابلا لاســـتخدام كل منها . وسيمكن هذا من تبسيط نظام التخطيط وادارة الاقتصاد القومى ،

---

(٥١) راجع
L. Vaag and S. Zakharov, **Payment for Production Assets and Enterprise Profits** (Voprosy Ekonomiki, No. 4, 1963), «Problems of Economics», vol. VII, No. 1, May 1964, pp. 27 - 28.

(٥٢) راجع فى تفصيل هذه الانتقادات كما يعرضها الكاتبان . **Ibid** pp. 28 - 30

(٥٣) **Ibid**, p. 30.

ومن الغاء نظام التوزيع التحكمى لأموال الانتاج واحلال نظام تعاقدى ما بين المشروعات محله ، ومن دفع المشروعات الى استخدام الآلات والتجهيزات الفنية وكذلك رأسمالها الجارى اكفأ استخدام ممكن وذلك نظرا الى انها تتحمل بمبالغ تقتطع من دخولها فى مقابل استخدامها لأصولها الثابتة والجارية . وتجعل الطبيعة الاقتصادية لمقابل استخدام رأسمال المشروع منه جزء من الدخل الصافى للمجتمع يحول الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة فى شكل نسبة من قيمة هذا الرأسمال يخطط مقدارها ويحدد بكل دقة (٥٤) .

الا أن أولى النتائج التى تترتب على دفع مقابل استخدام رأسمال المشروع وأهمهـا هى وجود مؤشر عام يعتمـد عليه فى تقييم نشاط المشروع فى كافة جوانبه . وهذا المؤشر هو الربح ويتمثل فى الفرق ما بين ثمن الانتاج السنوى للمشروع من جهة وبين نفقاته الكاملة السنوية من جهة أخرى . وتشتمل هذه النفقات الكاملة بطبيعة الحال على مقابل استخدام رأسمال المشروع . وفى حالة ما اذا حقق المشروع نتيجة نشاطه زيادة فى مقدار أرباحه محسوبة على النحو المشار اليه فان هذا يدل دلالة قاطعة على انه تمكن فعلا من تحسين عمله . فالأرباح التى يحققها المشروع قد ترتفع بسبب زيادة حجم الانتاج ، او تحسين نوع المنتجات ، أو الاقتصاد فى نفقات الانتاج من مواد أولية وغيرها من مستلزمات الانتاج وأجور العاملين ، أو الاستخدام الأكفأ للأصول الانتاجية للمشروع . وفى كافة هذه الحالات فان الأرباح الأكثر للمشروع انما تعنى تماما زيادة حقيقية فى ثروة المجتمع . الا ان المؤشر المقترح هنا لتقدير كفاءة عمل المشروع لا ينفى الحاجة لمؤشر حجم الانتاج فى نظام التخطيط وفى نظام المحاسبة ، لكنه ينفى كلية الحاجة الى تكوين العديد من المؤشرات الاخرى للحكم على نشاط المشروع الانتاجى (٥٥) .

ويحتم ادخال مبدأ دفع المشروع مقابلا لاستخدام رأسماله اعادة النظر فى نظام الأثمان السائد . فأثمان الجملة الحالية تقوم على أساس نفقات الانتاج ، من مستلزمات وأجور ، بالاضافة الى تمكين المشروع من تحقيق قدر من الارباح وذلك فى غالبية فروع الانتاج . ومثل هذه الطريقة فى تكوين الأثمان يمكن قبولها حتى الآن ما دامت المشروعات لا تتحمل سوى نفقات الانتاج المشار اليها . الا انه يلاحظ أن جزءا كبيرا من فائض الانتاج التى تحققه المشروعات العاملة فى اغلب فروع القسم الأول للانتاج الاجتماعى ، وهى الفروع المنتجة لأموال الانتاج ، لا يدخل فى الوقت الحاضر فى أثمان الجملة لمنتجات هذه المشروعات . ولهذا فان المجتمع لا يحصل على هـذا الجزء فى المكان الذى انتج فيه ، أى بمناسبة تصريف المشروعات المذكورة لمنتجاتها ، وانما تحصل عليه الدولة فى شكل الضريبة على رقم الأعمال التى تفرض أساسا بمناسبة بيع المشروعات العاملة فى فروع القسم الثانى من الانتاج الاجتماعى ، وهى الفروع المنتجة لأموال الاستهلاك ، لمنتجاتها . ويؤدى كل هذا الى عدم اعطاء الصـورة

---

(٥٤) Ibid, pp. 30 - 33.

(٥٥) Ibid, pp. 32 - 34.

الحقيقية للدور الذى تقوم به مختلف الفروع الانتاجية فى عملية خلق الدخل القومى والى خلق مستويين مختلفين للأثمان : فأثمان أموال الانتاج اقل من النفقات الكلية اللازمة لانتاجها فى حين أن أثمان أموال الاستهلاك أكبر من نفقات انتاجها (٥٦) .

لكنه فى ظل الأوضاع المقترحة ، أى دفع مقابل استخدام رأسمال المشروع، والاعتماد على مؤشر الربح كمعيار لنجاح المشروع فانه يتعين أن تكون الأثمان بطريقة تسمح لكافة المشروعات بأن تدفع للدولة المبالغ المفروضة عليها فى مقابل استخدام رؤوس أموالها . ويستلزم هذا تعديل المبدأ القائم على اساسه نظام الأثمان الحالى . وتدل الدراسات التى أجراها معهد الآلات الالكترونية تحت اشراف لجنة الدولة للتخطيط على انه فى حالة الاحتفاظ بالمستوى الحالى لأثمان التجزئة للسلع الاستهلاكية ، وهذا شرط هام ، فانه يجب أن ترفع أثمان وسائل الانتاج ، فى المتوسط ، بحوالى ٨٠٪ من مستواها الحاضر . وبهذا التعديل فى الأثمان فان حجم الدخول التى تحصل عليها ميزانية الدولة يظل على ما هو عليه دون تغيير . وسيكون الفرق الوحيد هو أن المبالغ التى تحصل عليها الدولة الآن عن طريق الضريبة على رقم الأعمال ستحصل عليها فى النظام المقترح مباشرة من المشروعات فى شكل دفع مقابل استخدام رؤوس أموالها ، وسواء فى هـــذا المشروعات العاملة فى فروع القسم الأول أو فى فروع القسم الثانى من الانتاج الاجتماعى (٥٧) .

واخيرا ، وبعد عرض هذه المقترحات يرد الكاتبان على اعتراض أول بأن الربح فى ظل نظام الأثمان المعمول به غالبا ما يعطى فكرة خاطئة عن النتيجة الحقيقية للنشاط الاقتصادى للمشروع قائلين أنه مما لا شك فيه أن درجة كمال ودقة الربح كمؤشر انما تتوقف على مدى سلامة نظام الأثمان . وفى حالة قيام نظام سليم علميا للأثمان يأخذ فى الاعتبار النفقات الكاملة للانتاج فان دور

---

(٥٦) Ibid, p. 34.

(٥٧) Ibid, pp. 34 - 35. ويلاحظ أن التعديل فى نظام الاثمان الذى يدعو اليه الكاتبان ليس سوى تعديلا جزئيا فحسب ولا يهدف الا الى رفع أثمان أموال الانتاج وذلك حتى تتمكن المشروعات المنتجة لهذه الاموال من دفع مقابل استخدام اصولها الانتاجية الى ميزانية الدولة . وبطبيعة الحال فانه فى ظل افتراض ثبات مستوى أثمان أموال الاستهلاك فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية ، أى لرفع أثمان أموال الانتاج ، هى أن تكف الدولة عن تحصيل الضريبة على رقم الاعمال بمناسبة بيع أموال الاستهلاك مما يمكن المشروعات المنتجة لهذه الاموال من رفع أثمان ما تحصل عليه من أموال الانتاج . وهكذا تقوم هذه المشروعات بمجرد تحويل المبالغ التى كانت تدفعها الى الدولة فى شكل الضريبة الى مبالغ تدفعها الى المشروعات المنتجة لأموال الانتاج فى شكل زيادة فى أثمان هذه الاموال . ونتيجة لهذه الدورة كلها تستمر الدولة فى الحصول على نفس المبالغ التى كانت تحصل عليها من قبل والتى تغذى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة . غاية ما هناك انها ستحصل عليها فى شكل مقابل استخدام راسمال المشروع لا فى شكل ضريبة على رقم الاعمال ، وستحصل عليها من كافة المشروعات سواء المنتجة لأموال الانتاج أم المنتجة لأموال الاستهلاك ، وذلك بدلا من الحصول عليها من المشروعات الاخيرة فحسب .

لكن كل هذاشىء ، وموضوع اصلاح نظام الاثمان فى الاقتصاد الاشتراكى المتقدم بحيث تعبر الاثمان عن علاقات الندرة النسبية فى هذا الاقتصاد هو شىء آخر .

الربح كمؤشر سيتغير حتما تغيرا كبيرا . وهكذا فانه لا يجب توجيه الاعتراض الى مؤشر الربح بل الى مبادىء تكوين الاثمان التى لا تستند الى أساس سليم. ويردان على اعتراض ثان بأن الربح بطبيعته نفسها لا يمكن أن يستخدم كمؤشر رئيسى فى تخطيط الاقتصاد القومى بالنظر الى أن خلق الثروات المادية ، وليس تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، هو هدف الانتاج فى المجتمع الاشتراكى قائلين انه لا يوجد شك فى أن هدف الانتاج الاشتراكى هو الاشباع المتزايد لحاجات السكان المادية والمعنوية ، لكنه بالمثل لا يوجد شك أيضا فى أن هذا الاشباع المتزايد انما يفترض بدوره زيادة متواصلة فى حجم الانتاج المادى ، ومن الممكن تحقيق هذه الزيادة فقط فى الحدود التى يزيد فيها مقدار الدخل الصافى للمجتمع الذى تحققه مختلف المشروعات الاشتراكية عن طريق زيادة أثمان منتجاتها عن النفقات الكلية اللازمة للحصول على هذه المنتجات ، أى عن طريق زيادة أرباحها بعبارة أخرى (٥٨) ، (٥٩) .

رابعا : معارضة بعض الكتاب لمقترحات الاصلاح :

لم تحظ مقترحات الاصلاح الاقتصادى المشار اليها بتأييد كافة الكتاب والاقتصاديين فى الاتحاد السوفيتى ولا حتى الغالبية العظمى منهم ، فقد اعترض عليها الكثيرون من بينهم جاتوفسكى وزفيريف وأونيكا وبور وأتلروبلوتنيكوف ، على الأخص بسبب عجزها عن تحقيق الاصلاح المنشود فى ظل الأسس المسلم

---

(٥٨) Ibid. p. 36 وراجع لفاج مقالا آخر ينمى فيه أفكاره المتعلقة باستخدام راسمال المشروع واعادة تكوين نظام الاثمان واثر كل هذا فى خلق وحدة فى المصلحة بين المشروع وبين المجتمع ككل L. Vaag, **Efficiency and Personal Interest** : (Ekonomickeskaia Gazeta, No. 42, 1965), «Problems of Economics», vol. VIII, No. 11, March 1966, pp. 11 - 16.

(٥٩) ونحن نكتفى بهذا القدر فى عرض مقترحات الاصلاح الاقتصادى مشيرين الى أن عددا كبيرا من الكتاب قد اشترك فى المناقشات التى دارت حول هذا الاصلاح وخاصة بعد مقال ليبرمان فى ٩ سبتمبر ١٩٦٢ وساهم فى تأييد مقترحات الاصلاح وتدعيمها . ومن الممكن الرجوع فى بعض نماذج الكتابات المؤيدة لمقترحات الاصلاح كما عبر عنها نيمتشينوف وليبرمان وفاج وزخارف الى ما يأتى : V. Trapeznikov, **For Flexible Economic Management of Enterprises** (Pravda, August 17, 1964), «Problems of Economics», vol. VII, No. 9 Jan. 1965, pp. 3 - 8; V. Shkatov, **What is Useful for the Country is profitable for Everyone** (Pravda, Sep. 1, 1964), Ibid, pp. 8 - 10; L. Leont'ev, **The Plan and Methods of Economic Management** (Pravda, Sep. 7, 1964), Ibid, pp. 11 - 14; R. Belouson, **The Chief Thing is Economic Effectiveness** (Pravda, Nov. 13, 1964), the same review, vol. VIII, No. 3, July 1965, pp. 33 - 36; V. Belkin and I. Birman, **Independence of the Enterprise and Economic Stimuli** (Izvestia, Dec. 4, 1964), Ibid. p. 37 - 40; G. Kosiachenko, **The Plan and Cost Accounting** (Financy SSSR, No. 12, 1964), Ibid, pp. 41 - 51.

بها التى يقوم عليها الاقتصاد الاشتراكى ، وذلك مع التسليم فى نفس الوقت بوجوب اصلاح الأوضاع التى يعمـــل فى ظلها المشروع الاشتراكى وتحسين مؤشرات الحكم على نشاطه الانتاجى .

ومن الممكن تلخيص حجج المعارضين كما عبرت عنها اغلبية الاقتصاديين الذين حضروا الاجتماع الذى دعا الى عقده « المجلس العلمى للاستقلال المالى والحوافز المـــادية فى الانتاج » فى ٢٥ و ٢٦ ســبتمبر ١٩٦٢ والتى نشرت المناقشات التى دارت فيه فى العدد رقم ١١ لعام ١٩٦٢ من مجلة « المسائل الاقتصادية » كما سبق أن أشرنا الى ذلك وكما عبرت عنها ايضا عدة مقالات كتبها هؤلاء المعارضون من أهمها مقال للكاتبين باتشورين وبيرفوخين فى العدد رقم ٩ لعام ١٩٦٣ من نفس هذه المجلة ، من الممكن تلخيص هـــذه الحجج فيما يلى :

أولا : انه من غير الممكن تجزئة نظام التخطيط الاشتراكى الى جزئين : هذا الذى تقوم بتحضيره أجهزة التخطيط المركزية ويصل الى مســـتوى المجالس الاقليميـــة (الوزارات) فحسب ، وذلك الذى تتولى المشروعات الفردية وضعه بصفة مستقلة ويشتمل على الأجور والعمالة والاستثمارات والأرباح وغيرها من مؤشرات التخطيط وذلك لما فى هذه التجزئة من مجافاة صارخة لمبدأ وحدة التخطيط القومى ولما تؤدى اليه من نتائج ضارة أبلغ الضرر بسير الانتاج وبنموه .

فمن جهة أولى سيكون من المستحيل التوصل الى أى تحديد لنسب نمو الاقتصاد فى الأجل الطويل على مستوى الاقتصـــاد القومى كله ما دامت المشروعات نفسها هى التى تتولى بصفة فردية ومنعزلة تخطيط استثماراتها. وسيؤدى هذا على الأخص الى وقوع اختلالات فى نمو الصناعة والى زيادة فى عدد الانشاءات الاستثمارية التى لا تكتمل عن العدد الكبير الموجود منها فعلا.

ومن جهة ثانية فان استقلال المشروعات بتخطيط الأجور فيها سيجعل من غير الممكن اقامة التوازن الضرورى بين حجم الدخول النقدية للسكان وحجم السلع والخدمات الاستهلاكية المتاحة لهم مما سيترتب عليه طبقا لـــكافه الاحتمالات نقص فى عرض هذه السلع والخدمات عن تلك الدخول وبالتالى حدوث تضخم يعانى منه الاقتصاد القومى والسكان على حد سواء .

ومن جهة ثالثة فان التوسع فى اللامركزية فى التخطيط وفى ادارة الاقتصاد القومى لن يكون من شأنه سوى الاضرار بنمو فروع الانتاج الرائدة والابطاء فى معدلات نموها مع ما لهذه الفروع من أهمية بالغة فى النمـــو طويل الأجل للاقتصاد القومى بأكمله . وهكذا لا يزال التخطيط المركزى للاقتصاد القومى هو الشرط الضرورى لاستمرار النمو المتناسب للاقتصاد الاشتراكى .

ثانيا : انه فى حالة قصر تدخل أجهزة التخطيط المركزية على مجالات الأثمان والنقود والائتمان فان المتغيرات الاخرى سوف تحددها بطريقة تلقائية قوى

العرض والطلب من جانب المشروعات فى السوق على أساس الخطط التى تضعها لنفسها . لكن مثل هذا النظام لا يمكن ان يوجد الا فى ظل أوضاع التبادل الحر للمنتجات والتكوين الحر للأثمان فى السوق ، اى فى ظل العمل الحر لقانون القيمة ، وليس فى ظل أوضاع الاقتصاد المخطط حيث تستخدم القيمة فيه كأداة لتنفيذ الخطة وليس كنقطة بداية تتخذ على أساسها مختلف القرارات الاقتصادية . ولهذا السبب فانه يتعين المزج بين الوسائل الادارية والوسائل الاقتصادية واستخدام النوعين معا فى تخطيط ادارة الاقتصاد القومى .

ثالثا : انه مع التسليم بأهمية دور الربح بصفة عامة فانه لا يمكن اعتباره الدافع الأساسى الذى يتعين أن تستند اليه القرارات الاقتصادية . فالربح ، أو القيمة ، ليس هو هدف الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى بل ان هذا الهدف هو الانتاج المتزايد من السلع المادية والخدمات اللازمة لاشباع حاجات السكان . ونتيجة لهذا فانه لا يمكن الموافقة على اعتبار الربح هو المؤشر الأساسى والتركيبى الصالح لتقييم نتيجة النشاط الانتاجى للمشروع الاشتراكى.

فمن جهة أولى تستطيع ادارة المشروع أن تلجأ الى زيادة أرباحها بوسائل لا تحقق مصلحة المجتمع فى شىء بل بالعكس تضر بها . ومثال ذلك أن تزيد من انتاجها من تلك الأنواع من المنتجات التى تحقق لها ربحا أكبر وذلك بغض النظر عن مدى الحاجة اليها ، أو أن تخفض من درجة جودة السلع المنتجة . وفى كافة الحالات لا تعبر الأرباح التى يحققها المشروع عن تحسين حقيقى فى عمل المشروع ونشاطه الانتاجى .

ومن جهة ثانية فان مقدار الأرباح يمكن ايضا أن يتغير لأسباب لا تتعلق مباشرة بمجهودات المشروع نفسه وذلك على الأخص بسبب التغييرات فى الأثمان ، وكذلك بسبب التغيير الذى تقرره السلطات العليا فى أنواع المنتجات وتستبدل به بأنواع مربحة منها أنواعا أخرى غير مربحة أو العكس ، وأخيرا بسبب تغير الأوضاع المتعلقة بالامدادات المادية والفنية للمشروع . وبطبيعة الحال فانه لا يمكن فى ظل اقتصاد التخطيط تحويل كافة المسائل الهامة الى المشروعات الفردية كى تقوم بحلها مستهدفة فى ذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لها اذ سيؤدى هذا حتما الى زعزعة الأسس المسلم بها للادارة المخططة للاقتصاد القومى وسيفتح المجال واسعا أمام عناصر التلقائية لتحكم هذا الاقتصاد وتسيره فى اتجاهات قد تكون غير مرغوب فيها .

ولا ننسى أن الربح كمؤشر مخطط لنجاح المشروع الاشتراكى موجود فعلا منذ عشرات السنين وهو يحدد بالفرق ما بين أثمان الجملة لمنتجات المشروع وبين النفقات اللازمة لانتاجها ، أما الأربحية فتحسب على أساس نسبة الربح الى نفقات الانتاج . ولا يوجد مانع من وجود مؤشر لنسبة الربح المستحق الى قيمة الأصول الانتاجية للمشروع حتى يمكن تحليل درجة كفاءة استخدام المشروع لهذه الأصول واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسينها على الدوام .

رابعا : ان اقتراح فرض مقابل لاستخدام رأسمال المشروع ليس هو الوسيلة الصالحة لحفز العاملين فى المشروع على استخدام رأسماله على أحسن نحو ممكن . وفى الواقع فان اضطرار المشروعات الى دفع هذا المقابل سيدفعها حتما اما الى تضمينه فى نفقات انتاجها المخططة او الى انقاص أرباحها وبالتالى انقاص ما يقتطع لمصلحة الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة . وفى كلتا الحالتين لن تتأثر المكافآت التى تمنح للعاملين فى المشروع تأثرا مباشرا ولن يتحقق بالتالى الحافز الذى يرجوه أنصار فرض هذا المقابل.

والواقع أن هؤلاء المحبذين لفرض المقابل لا يأخذون فى الاعتبار بدرجة كافية الخصائص المميزة للمجتمع الاشتراكى ، وبصفة خاصة أن الدولة فى هذا المجتمع هى المالك الوحيد لكل المشروعات . ولهذا فان الأصول الانتاجية التى تعهد بها الدولة الى المشروع تظل فى نطاق ملكية الدولة طوال الفترة التى تستخدم فيها فى عملية الانتاج . وهكذا فانه بعد أن يقوم المشروع الاشتراكى بسداد قيمة الأصول الانتاجية كاملة الى الدولة فى شكل المقابل المقترح لاستخدام رأس المال ، أى بعد خمس سنوات من بداية تشغيل تلك الأصول فى حالة ما اذا كان المقابل هو ٢٠٪ من قيمتها ، فان ملكية الأصول الانتاجية لا تنتقل الى المشروع بل تظل فى يد الدولة . واذن لا يمكن وصف المقابل الذى يستمر المشروع فى دفعه الى الدولة بعد سداد قيمة أصوله الانتاجية كاملة الا بأنه طريقة خاصة لتحويل جزء من الناتج الصافى للمشروع الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة . وتكون النتيجة النهائية لكل هذا هى استبدال المقابل بالضريبة على رقم الأعمال لتحويل هذا الجزء من المشروع الى الدولة .

والواقع ان هدف المشروع فى الاقتصاد الاشتراكى هو انتاج السلع المادية والخدمات بالكميات المحددة له فى الخطة . واذا ما تبين أن الانتاج من سلعة أو خدمة ما ، أخذا فى الاعتبار انتاجية العمل فى المشروع ، يستلزم امداد المشروع بآلات وتجهيزات فنية اضافية فان ادارته ستحصل عليها بغض النظر عن النسبة بين مبلغ الربح الذى ستحققه من هذه الأصول وبين مبلغ المقابل الذى ستدفعه فى مقابل استخدامها . أكثر من هذا فانه حتى ولو لم تطلب ادارة المشروع امدادها بهذه الأصول فان السلطات العليا التابع لها المشروع تلتزم بتزويد المشروع بها من تلقاء نفسها حتى يتمكن من تحقيق خطة انتاجه المقررة. والقول بغير هذا لا يعنى سوى عدم ضمان تنفيذ أهداف الخطة وبالتالى تصبح هذه الخطة غير واقعية . ولا ننسى أخيرا أنه يخشى أن يؤدى المقابل المقترح الى صرف المشروعات عن تجديد جهازها الانتاجى وادخال فنون الانتاج الجديدة فى عملياتها الانتاجية حتى لا تزداد المبالغ التى تدفعها كمقابل لاستخدام رأسمالها مع ما فى هذا من أضرار واضحة تلحق بالاقتصاد القومى وبجهازه الانتاجى (٦٠) .

---

(٦٠) راجع بصفة خاصة فى هذه الانتقادات لمقترحات الاصلاح الاقتصادى
A. Bachurin and A. Pervukhlin, Concerning Profit under Socialism (Voprosy Ekonomiki, No. 9, 1963), «Problems of Economics», vol. VII, No. 4, August 1964, p. 16 - 26; Zaleski, Les réformes de la planification..., op. cit., pp. 79 - 90.

الفصـــل الثـــانى

الاتجاه الرسمى الى الاصلاح الاقتصادى

والنظام الجديد للمشروع الاشتراكى

اتجه الحزب الشيوعى السوفيتي ، أو على الأصح رئاسة اللجنة المركزية للحزب ، عقب المناقشات الواسعة التى جرت فى الاعوام الخمســة الأولى من الستينات حول ضرورة الاصلاح الاقتصادى بموافقتها وتحت اشرافها بطبيعة الحال ، الى تطبيق بعض مقترحات الاصلاح التى نادى بهــا فريق الاقتصاديين دعاة الاصلاح كوسيلة لتحسين الادارة الصناعية ، اى لتحسين ادارة المشروع الاشتراكى وتنظيمه وطريقة عمله بعبارة اخرى .

وقد عبر عن هذا الاتجاه الرسمى الى الاصلاح الاقتصادى الشخصيتان الرئيسيتان فى الاتحاد السوفييتى وهما بريجنيف السكرتير الأول للجنــة المركزية وكوسيجين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى وذلك فى التقرير الذى القاه الثاني ثم فى الخطاب الذى القاه الاول فى الاجتمــاع الموســع للجنــة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى يومى ٢٧ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٥ . وقد تولى رئيس الوزراء فى تقريره تفصــيل الاتجاه الرســمى الى الاصلاح كما وافقت عليه رئاسة اللجنة المركزية ومجلس الوزراء ثم اعقبه خطاب السكرتير الأول للجنة المركزية بتأييد هذا الاتجاه وتدعيمه .

وقد عرض رئيس الوزراء فى التقرير الذى القاه أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية بعنوان « فى شأن تحسين الادارة الصناعية والتخطيط وتقوية الحوافز الاقتصادية فى الانتاج الصناعى » لموضوعات تتصل كلهــا بالاتجاه الرسمى للاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ وتكلم فيه فى موضوع الادارة الاقتصــادية للمشروع الاشتراكى باعتباره أحد أوجه الاصلاح الاقتصادى المطلوب تحقيقه . ولن نتناول هنا ، كما سبق أن ذكرنا ، هذا الموضوع من موضوعات الاصلاح الاقتصادى لعدم تعلقه بمؤشرات نجاح المشروع ، وهى موضــوع دراستنا الحالية .

وسنتولى الان دراسة موضوعات الاصلاح التى عرض لهــا رئيس الوزراء فى تقريره والمتعلقة بمؤشرات نجاحه والتى يمكن تحديدها فى خمسة موضوعات : استقلال المشروع ، تحقيق الارباح كمؤشر لنجــاح المشروع ، زيادة الحوافز الاقتصادية أو المــادية ، الغــاء تمويل الاستثمارات من

الميزانية ، واخيرا فرض مقابل لاستخدام راسمال المشروع ، ثم ندرس بعد هذا النظام الجديد للمشروع الاشتراكى .

ويلاحظ ان هذا النظام الجديد للمشروع الاشتراكى ، والذى صدر فى اواخر عام ١٩٦٥ واوائل عام ١٩٦٦ ، قد احتوى على احكام هى نفسها مقترحات الاصلاح كلها التى تعرض لها رئيس الوزراء فى تقريره ، ولهـذا فاننا لن نعرض لتفاصيل هذه الاحكام عند دراستنا للنظام الجديد للمشروع الاشتراكى فى نهاية هذا الفصل وذلك منعا للتكرار .

وكتمهيد لمقترحات الاصلاح الاقتصـادى ذكر كوسيجين فى تقريره ان رئاسة اللجنة المركزية ومجلس الوزراء قد ادركا وجوب اتخاذ عدد من الاجراءات لتحسين التخطيط والادارة الصناعية وتقوية الحوافز الاقتصادية فى الانتاج وذلك من اجل ضمان تنفيذ المهام المتعلقة بنمو الصناعة قاعـدة الاقتصاد القومى باكمله ومن اجل خلق الظـروف المواتية للاسراع من خطى التقدم الفنى والاقتصادى فى المجتمع ، كما ذكر ايضا ان الحل الصحيح لهذه المشكلات ذو اهمية سياسية كبرى ومغزى عمليا عميقا وعليه تتوقف تكملة برنامج بناء الاساس المـادى والفنى للشيوعية والاستمرار فى رفع مستوى رفاهية اعضاء المجتمع وتقوية امكانية الدفاع الوطنى للدولة (٦١) .

وسنعرض الان للاتجاه الرسمى للاصلاح الاقتصادى كما عبر عنـه رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى تقريره وذلك بالنسبة الى الموضوعات الخمسة المشار اليها ، مع ملاحظة ما ذكره هذا التقرير من ان مقترحات الاصلاح الواردة فيه ستنطبق ايضا ، فى خطوطها الرئيسية على المشروعات العاملة فى النقل والمواصلات وبعض قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى ، وذلك الى جانب المشروعات الصناعية . لكنه من المتعين اخذ الخصائص الاقتصادية الخاصة بالمشروعات العاملة فى تلك القطاعات فى الاعتبـار وكذلك المهام التى تواجهها وذلك قبل تطبيق هذه الاصلاحات عليها (٦٢) .

اولا ــ استقلال المشروع الاشتراكى :

وفيما يتعلق باستقلال المشروع الاشتراكى ، أولا ، لاحظ رئيس الوزراء ان الاطار الحالى للاستقلال الاقتصادى للمشروع قد اصبح اضيق من أن يسمح للمشروع الاشتراكى الحديث بحرية الحركة اللازمة له كما تسبب

---

(٦١) A. Kosygin «On Improving Management, Perfecting Planning and Enhancing Economic Incentives in Industrial Production», Report to Plenary Meeting of the CPSU Central Committee, September 27, 1965, in New Methods of Economic Management in the USSR, Novosti Press Agency Publishing House, Moscow, p. 6 - 7.

(٦٢) Ibid, p. 49.

فى الحد من قدرته على السعى لرفع انتاجية العمل وزيادة كفاءة الانتاج . ويتعين لهذا أن يلغى التنظيم المفصل لاوجه نشـــاط المشروع بواسطة السلطات العليا وأن يعطى المشروع الوسائل الضرورية لتمكينه من تنمية انتاجه وأن تقرر ضمانات تشريعية محددة كفيلة بتوسيع حقوقه . وتحقيقا لهذه الغايات فقد اقترحت مجموعة كاملة من الاجراءات تدور كلها حول تقوية استقلال المشروع ومبادراته الفردية وزيادة أهميته باعتبـاره الوحـدة الانتاجية الاساسية فى الاقتصاد القومى (٦٣) .

ومن أجل تحقيق استقلال المشروعات الفردية فقد اقترح رئيس الوزراء انقاص عدد المؤشرات التى تفرضها السلطات العليا على المشروع ، وفى نفس الوقت أن تهدف المؤشرات التى تستبقيها الخطة الى رفع مســتوى كفاءة الانتاج . ولمـا كانت التجربة قد أظهرت أن مؤشر الانتاج الكلى عاجز عن تقديم الحوافز الكافية للمشروع على انتاج السلع التى يحتاجها الاقتصاد القومى والسكان فعلا وميله فى حالات كثيرة الى الحد من التنوع فى المنتجات التى ينتجها ومن درجة جودتها مما يؤدى فى هذه الحالات الى انتاج سلع لا تجد لها تصريفا ، فانه يقترح أن ينصب مؤشر الانتاج الذى يفرض على المشروع على حجم المنتجات المباعة فعلا لا على المنتجـات الكلية للمشروع . وسيدفع هـذا المؤشر الجديد المشروعات الى تحسين جودة منتجاتها حتى تتمكن من بيعها فعلا وبالتالى تحقيق مؤشر حجم الانتاج المباع . وعلى أية حال فانه لا يكفى فى تقدير نتيجة نشاط المشروع الاعتماد على حجم الانتاج المباع أو المصرف وحـده بل يتعين اضافة مؤشر آخـر من المؤشرات المخططة مركزيا اليه ، ويتعلق المؤشر الجديد بالتنوع الواجب فى اهم منتجات المشروع . وعندما يزداد تنظيم الروابط الاقتصادية ما بين المشروعات وينمو نظام العقود التى تبرمها فيما بينها الى درجة كافية فانه سيكون فى الامكان انقاص التنوع فى المنتجـات المفروض على المشروع بواسطة خطة الدولة تدريجيا واحلال مجموعة أو قائمة موسعة من أنواع المنتجات محله (٦٤) .

وهكذا ستتولى الجهات العليا وضـع المؤشرات الاتيـة للمشروع الاشتراكى : حجم المنتجات التى يتعين تصريفهـا ، التنوع الواجب فى المنتجات الرئيسية ، صندوق الاجور ، مقدار الارباح ومستوى الاربحية ، ما يدفعه المشروع لخزانة الدولة وما تقـدمه الخزانة للمشروع ، حجم الاستثمارات الرأسمالية المركزية واستغلال الطاقات الانتاجية والاصـول الثابتة ، الخطوط الرئيسية لادخال فنون الانتاج الحديثة ، وأخيرا الامدادات المـادية والفنية . أما باقى المؤشرات الخاصة بالنشاط الاقتصادى للمشروع فستخطط بواسطة المشروع نفسه على ضوء أوضاع الانتاج الواقعيـة . وستقوم الدولة ، مع هذا التوسع فى الاستقلال الممنوح للمشروع ، بوضع

---

(٦٣) Ibid, p. 25.
(٦٤) Ibid, pp. 26 - 27

سياسة موحدة فى مجالات التقدم الفنى والاستثمارات الرأسمالية والاجور وغيرها من عوائد العمل والاثمان والمـــالية ، كما ستقوم بتنظيم اعـــداد الحسابات والمؤشرات طبقا لنظام موحد (٦٥) .

وفيما يتعلق باستقلال المشروع ، أخيرا ، يتناول كوسيجين موضـــوع الامدادات المـــادية والفنية ويقترح ابقاء الاجهزة الحالية التى تقوم بتوزيع الموارد المـــادية واستمرارها فى تحمل مسئولية اجراء هذا التوزيع على المشروعات التابعة لها وانشاء لجنة للدولة على مستوى الاتحاد السوفييتى كله للامدادات من المواد والتجهيزات حتى يمكن ضمان الاشراف الموحـــد على توزيع الموارد المـــادية على نطاق الدولة بأسرهـــا . لكنه فى نفس الوقت يذكر أنه يتعين فى المستقبل تنمية الروابط المباشرة ما بين المشروعات المنتجة للموارد والمشروعات المستخدمة لها فى مجـــال الامدادات المـــادية والفنية بحيث يمكن بالتدريج التحول الى نظام تجارة الجملة فيما يتعـــلق ببعض أنواع الموارد والتجهيزات فى نطـــاق مراكز الامدادات والتصريف المادية والفنية الموجودة فى مناطق استخدام هذه الأنواع (٦٦) .

ثانيا : تحقيق الارباح كمؤشر لنجاح المؤشر :

بعد أن عرض رئيس الوزراء للمؤشر الجديد لتقييم نشـــــاط المشروع والخاص بحجم الانتاج المباع أو المصرف ذكر أنه قد يظهر أنه من الافضـــل فى هذا الصدد استخدام مؤشر الربح ، أو مؤشر الأربحية . ثم أردف قائلا أن حجم الارباح يدل الى حد كبير على المساهمة التى يقدمها المشروع فى تكوين الدخل الصافى للمجتمع والذى يستخدم فى زيادة الانتاج ورفع مستوى رفاهية السكان . وبطبيعة الحال فان الاخـــذ بمؤشر الربح لا يعنى على الاطلاق التقليل من الحاجة الى تخفيض نفقات الانتاج ، بل على العكس فهو يزيد منها . ولهذا فان من أهم واجبات المديرين العمل على تخفيض نفقات الانتاج ، وبالتالى فانه يتعين أن ينال مؤشر تخفيض نفقة الانتـــاج أهميـــة خاصة فى الخطة الفنية والصـــناعية والمالية للمشروع . ويسمح مؤشر الربح فى الواقع بتحقيق ما تهتم به الدولة من زيادة متواصلة فى التراكم عن طريق خفض تكلفة انتاج كل نوع من انواع المنتجات وكنتيجة لزيادة الكميات المنتجة وللتوسع فى استخدام فنون الانتاج الحديثة فى عمليـــة الانتاج وزيادة درجة جودة المنتجات . ويعكس مؤشر الربح هذه الاوجه كلها من نشاط المشروع على نحو أكثر كمالا بكثير من مؤشر تخفيض نفقات الانتاج . لكن الشىء المهم فى هذا الخصوص هو عدم أخذ حجم المقدار الكلى للارباح المحققة وحده فى الاعتبار بل أيضا مستوى الاربحية التى توصل

---

(٦٥) Ibid, pp. 29 - 30.

(٦٦) Ibid, pp. 58 - 59.

اليها المشروع ، أى نسبة مقدار الارباح الى قيمة الاصول الانتاجية للمشروع (٦٧) .

ومن الضرورى أن يترك للمشروع مقدار أكبر من الارباح التى يحققها وذلك من أجل تنمية الانتاج وتحسين الفنون الانتاجية المستخدمة فيه ، وتشجيع العاملين تشجيعا ماديا ، وخلق أوضاع أفضل للعمال وللمعيشة لهم ، وأن تتناسب مقادير الارباح التى تترك للمشروعات تناسبا مباشرا مع الكفاءة التى تستخدم بها أصولها الانتاجية والمدى الذى تزيد فيه من حجم انتاجها وترفع من درجة جودته وتزيد من نسبة أربحيتها (٦٨) .

ثالثا ــ زيادة الحوافز الاقتصادية أو المادية :

نال هذا الموضوع أهمية كبيرة فى تقرير كوسيجين الذى ردد مرات عديدة أهمية تقديم الحوافز المادية لكافة العاملين فى المشروع وكذلك لكل قسم من أقسامه على حدة من أجل تحقيق أحسن النتائج الممكنة من النشاط الانتاجى للمشروع . ويتعين أن يتم هذا بطريقة من شأنها أن تهتم المشروعات بتحضير وتنفيذ مهام انتاجية ذات مستوى عال وأن تستخدم مواردها المادية والمالية الخاصة أكفأ استخدام ممكن ، وبهذا يزداد دخلها الخاص وتتحقق مصلحتها الخاصة وفى نفس الوقت يزداد الدخل القومى الصافى وتتحقق مصلحة المجتمع ككل (٦٩) . وكما ذكرنا حالا فانه يلزم أن تتناسب مقادير الارباح التى تترك للمشروع والتى تصرف منها المكافآت وغيرها من وسائل التشجيع المادى للعاملين تناسبا مباشرا مع حجم الانتاج ومستوى الاربحية التى يحققها المشروع وغير ذلك من أهداف المشروع الكبرى .

وقد لاحظ رئيس الوزراء أن نظام الحوافز المعمول به عاجز عن تحقيق الهدف منه ، وهو حث العاملين فى المشروع على تحقيق أفضل النتائج الممكنة من عمل المشروع ، وذلك بسبب ضآلة ما تتملكه المشروعات من امكانيات لدفع مكافآت معقولة للهيئة الادارية والعمال بها . وهكذا فان حوالى نصف المشروعات الصناعية لم تكن تمتلك صندوقا للحوافز المادية مكونا من أرباحها الخاصة مع ما يترتب على هذا من انعدام كل تأثير مباشر لزيادة الارباح فى المشروع على الاجور والمكافآت الممنوحة للعاملين فيه (٧٠) .

ومن الضرورى اذن أن يتغير هذا النظام بحيث يعطى العاملون فى المشروع قدرا أكبر من الحوافز المادية من جهة وأن يرتبط ما يعود عليهم

---

(٦٧) Ibid, p. 28

(٦٨) Ibid pp. 34 - 35.

(٦٩) Ibid, p. 35.

(٧٠) Ibid, p. 41.

من مكافآت قبل كل شيء بنمو الانتاج وتحسين جودة المنتجات وزيادة الارباح وتعظيم الاربحية فى المشروع من جهة أخرى . وستبقى الاجور محـددة مركزيا ، كما هى الحال دائما ، لكنه يجب فى نفس الوقت أن يكون لـدى المشروع بالاضافة الى صندوق الاجور به موارده الخاصة التى تكفى لتشجيع العاملين فيه ماديا على التوصل الى أحسن النتائج الممكنة من نشـــاط مشروعهم . ويتعين أن يكون مصدر هذه الموارد هو جزء من الارباح التى تحصل عليها المشروعات نتيجة نشاطها الانتاجى (٧١) .

وحتى تشجع المشروعات على طلب أهداف انتـاج عاليـة ويقضى على ما جرت عليه من قبل من اخفاء طاقاتها الحقيقية وطلب أهداف منخفضـة فانه يلزم الا يرتبط مقدار الارباح التى يخصصها المشروع للحوافز المـادية للعاملين فيه بتحقيق خطة الانتاج وبتجاوزها كما كان الحال حتى الان بل أن يتحدد هذا المقدار وفقا لمقاييس ثابتة تقرر لعدد من السنوات بحيث يتوقف حجم صندوق الحوافز المـادية للمشروع على حجم الانتاج المباع أو على الربح المتحقق والاربحية المخططة للمشروع (٧٢) . ولمـا كانت نسبة الارباح الى الاجور ليست واحدة فى كافة فروع الانتاج وذلك تبعا لطبيعة نشاط كل فرع فانه يلزم التمييز بين المشروعات فيما يتعلق بالمقادير التى تقتطع على أساسها نسبة معينة من الارباح وتخصص للتشجيع المـادى للعاملين فى المشروع (٧٣) . ولا يكفى أن ينشأ صندوق للحوافز المـادية فى المشروع بل يلزم أن ينشأ أيضا والى جانبه صندوق آخر لتمويل الاجراءات الاجتماعية والثقافية ولبناء المساكن وغيرها من المنشآت التعليمية والصحية والترويحية لخدمة العاملين فى المشروع (٧٤) .

رابعا ــ الغاء تمويل الاستثمارات من الميزانية :

لاحظ كوسيجين فى تقريره أن الاستثمارات الرأسماليـة تكاد أن تكون مقرره بواسطة الخطة المركزية فقط وانها توجه أساسا الى انشاء المشروعات الجديدة . وفى حالات كثيرة لا تجد المشروعات العاملة تحت تصرفها الموارد المـالية الكافية وبالتالى لا تستطيع القيام بتجديد أصولها الانتاجية القديمة بالسرعة المطلوبة مع ما يترتب على هذا من ابطاء فى زيـادة الانتاجية وفى تحسين جودة السلع المنتجة وفى تعظيم الاربحية من الانتاج (٧٥) . ويقترح رئيس الوزراء لمواجهة هذه الحالة أن يكون لدى كل مشروع صندوقا خاصا لتنمية الانتاج تتكون موارده عن طريق الاقتطاع من أرباح المشروع وذلك بالاضافة الى جزء من مقـــابل الاستهلاك الذى يخصص للاحلال الكامل

---

(٧١) Ibid, pp. 41 - 42
(٧٢) Ibid. pp. 42 - 43.
(٧٣) Ibid, p. 43.
(٧٤) Ibid, pp. 43 - 44
(٧٥) Ibid, pp. 35 - 36

للالات والتجهيزات الفنية القديمة . وبهذا لا يحول هذا الجزء ، كما يجرى على ذلك العمل ، الى التمويل المركزى للانشاءات الرأسمالية ولا تحرم المشروعات من استخدامه بمعرفتها (٧٦) .

وبعد هذا انتقد كوسيجين ما هو متبع من تولى ميزانية الدولة تمويل الاستثمارات الرأسمالية فى المشروعات مجانا دون التزام من جانب المشروعات برد مبالغ هذا التمويل مما لا يحفز مديريها على بذل الاهتمام الكافى بنفقات الانشاءات الرأسمالية فى مشروعاتهم ولا على التقرير الدقيق لكفاءة الاستثمارات الاضافية فيها . ويدعو الامر اذن الى وجود نظام قادر على حفز المديرين على الاهتمام أكثر بكيفية استخدام مبالغ الاستثمارات على أحسن وجه ممكن بحيث تقام الانشاءات الجديدة بأقل استثمارات ممكنة وأن يتم تشغيلها الفعلى بأسرع ما يمكن . ويكمن أحد الحلول لهذه المسألة فى التحول من نظام المنح المجانية من ميزانية الدولة لتمويل الاستثمارات الى نظام القروض طويلة الاجل التى تقوم المشروعات نفسها بعقدها وتلتزم بالتالى بسدادها . ويقترح أن يطبق النظام الجديد قبل كل شيء بالنسبة الى الاستثمارات اللازمة للمشروعات القائمة فعلا . أما بالنسبة الى أعمال الانشاءات الجديدة فمن الافضل أن يطبق نظام الاقتراض بالنسبة لها اذا كان من المتوقع استرداد نفقات الانشاءات بعد فترة قصيرة نسبيا (٧٧) . كذلك فقد اقترح كوسيجين الغاء تكملة ميزانية الدولة لرأس المال الجارى للمشروع وأن تتولى المشروعات عقد القروض قصيرة الاجل لهذا الغرض (٧٨) .

خامسا ــ فرض مقابل استخدام رأس مال المشروع :

تناولت مقترحات كوسيجين فى نهاية الامر موضوع نظام التحويلات التى تجريها المشروعات من دخولها الى الموارد المالية المركزية بميزانية الدولة. وقد لاحظ رئيس الوزراء أن حجم الاقتطاعات من أرباح المشروعات لصالح ميزانية الدولة لا يتوقف على قيمة الاصول الثابتة الموجودة به ، وفى هذا يكمن أحد أسباب محاولة المشروعات الحصول على مبالغ أكبر من ميزانية الدولة للقيام بالانشاءات الرأسمالية فيها دون اتخاذ الاجراءات اللازمة من جانبها لاستخدامها أكفأ استخدام ممكن . وقد أدى هذا الوضع فى النهاية الى انخفاض كفاءة استعمال الاصول الانتاجية فى بعض فروع الصناعة (٧٩) .

ويتعين لمعالجة هذه الحالة أن تلتزم المشروعات بأن تدفع من أرباحها

---

(٧٦) **Ibid**, p. 36
(٧٧) **Ibid**, p. 37.
(٧٨) **Ibid**, pp. 37 - 38
(٧٩) **Ibid**, p. 38

لصالح ميزانية الدولة مقابلا لاستخدام رأسمالها ، سواء الثابت أم الجارى، يتناسب مع قيمة هذا الرأسمال (٨٠) . وستحدد مقاييس هذا المقـابل ، أى القواعد التى يجب أن يحسب وفقا لها ، لمدة طويلة ، عدة سنوات ، وذلك حتى تتمكن المشروعات التى تعمل بطريقة اعتيادية من أن تجد لديها فائضا من أرباحها بعد سداد مقابل استخدام رأسمالها الى ميزانية الدولة ، وهو الفائض اللازم لتكوين صندوق الحوافز المـادية بها ولمواجهة نفقـات المشروع الاخرى . وستتمكن المشروعات التى تستخدم رأسمالها بطريقة أحسن من أن تستبقى لديها مقاديرا أكبر من أرباحهـا لتغـذية صندوق الحوافز ، وبهذا تشجع المشروعات على البحث عن الاستعمال الاكفـأ لاصولها الانتاجية الثابتة والجارية (٨١) .

ولمـا كانت الالات والتجهيزات الفنية الخاصة بالمشروعات الجـديدة لا تعمل فى كافة الحالات بكامل طاقتها الانتاجية فور تشغيلها وبالتالى قد تعانى بعض هذه المشروعات من صعوبات مالية فى بداية فترة عملها ، فانه يقترح أن تدفع هذه المشروعات المقابل المشار اليه بعد أن تمضى فترة معينة من بداية تشـغيلها تكون كافيـة كى تعمـل آلاتها وتجهيزاتهـا بأقصى طاقتها (٨٢) .

ويلفت رئيس الوزراء النظر الى أن الاقتطاع الجديد من أرباح المشروع لا يهدف الى أن يكون نوعا اضافيـا من الاقتطاعات من أرباح المشروعات لصالح ميزانية الدولة فوق ما هو موجود فعلا ، ذلك أن الامر انما يتعلق فى الحقيقة بأن يتم تحويل جزء من أرباح المشروعات الى ميزانية الدولة عن طريق قنوات جديدة . وهكذا فانه من المنتظر أن يصبح المقابل الذى تدفعه المشروعات هو أهم مصدر من مصادر ايرادات الدولة ، مع ما يترتب على هذا من أن تقل أهمية المدفوعات الاخرى التى تقوم بها المشروعات لصالح ميزانية الدولة بما فيها الضريبة على رقم الاعمال (٨٣) .

تلك هى مقترحات الكسى كوسيجين فى شأن الاصلاح الاقتصـادى فى الاتحاد السوفيتى كما عرضها أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ .

وقد أصدر هذا الاجتماع قرارا فى ٢٩ سبتمبر ، وبعد أن استمع الى خطاب ليونيد بريجينيف فى نفس هذا اليوم والذى أيد فيه تلك المقترحات ، بالموافقة على الاجراءات التى أعدتها رئاسة اللجنة المركزية والتى تضمنها تقرير كوسيجين فيما يتعلق بتحسين الادارة الصناعيـة والتخطيط وتقوية

---

(٨٠) Ibid, pp. 38 - 39
(٨١) Ibid, p. 39
(٨٢) Idem
(٨٣) Ibid, pp. 39 - 40

الحوافز الاقتصادية فى الانتاج الصناعى ، كما دعا القرار رئاسة اللجنة المركزية وحكومة الاتحاد السوفيتى الى عرض المقترحات الكفيلة بتنفيذ هذه الاجراءات على مجلس السوفيت الاعلى لاصدار قرارات بها (٨٤) .

النظام الجديد للمشروع الاشتراكى :

أصدر مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ٤ أكتوبر ١٩٦٥ « لائحة خاصة بمشروع الدولة الاشتراكى للانتاج » (٨٥) وذلك اعمالا لقرار الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى بالموافقة على مقترحات رئيس الوزراء فى شأن الاصلاح الاقتصادى على النحو المشار اليه حالا . وفى ٢٤ يناير ١٩٦٦ وافقت لجنة الدولة للتخطيط على « تعليمات منهجية حول انتقال بعض المشروعات الصناعية الى النظام الجديد للتخطيط والحوافز الاقتصادية لعام ١٩٦٦ » (٨٦) . وتكون الاحكام الواردة فى تلك اللائحة وهذه التعليمات ما يمكن اعتباره النظام الجديد للمشروع الاشتراكى .

وقد تضمنت أحكام هذا النظام كافة المقترحات ، ولم تزد عليها ، التى وردت فى تقرير رئيس الوزراء المشار اليه وذلك بالنسبة الى كل موضوع من الموضوعات الخمسة السابق ذكرها . وبالتالى لا توجد أية حاجة لدراسة هذه الاحكام هنا مرة أخرى وذلك تلافيا لتكرار نفس الشىء . ونكتفى بالاشارة الى أنه تم فى نهاية عام ١٩٦٦ انتقال حوالى ٧٠٠ مشروع

---

(٨٤) راجع

The Decision of the Plenary Meeting of the C.P.S.U. Central Committee Adopted on Sep. 29, 1965, in New Methods of Economic Management in the USSR op. cit., p. 122.

(٨٥) راجع فى الترجمة الكاملة لنصوص هذه اللائحة

Règlements sur l'entreprise étatique socialiste de la production, in Textes relatifs à l'entreprise industrielle, Annuaire de l'USSR, 1966, C.N.R.S., Paris, 1967 ,pp. 425 - 445.

(٨٦) راجع فى الترجمة الكاملة لنصوص هذه التعليمات :

Instructions méthodologiques sur le passage de certaines entreprises industrielles au nouveau système de la planification et des stimulants économiques en 1966, in ibid, pp. 445 - 465.

تعمل فى فروع الصناعة الثقيلة وكذلك الخفيفة والغذائية الى النظـــام الجديد للتخطيط والحوافز الاقتصادية . وقد كان يشتغل فى هذه المشروعات ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائتى ألف عامل كما كانت تنتج حوالى ١٢ ٪ من الانتاج الصـــناعى السوفيتى . وقد استمر الانتقـــال التدريجى لباقى المشروعات الاخرى الى النظام الجديد فى عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ (٨٧) .

(٨٧) راجع فى كل ما يتعلق بطريقة وشروط انتقال المشروعات الى النظام الجديد
P. Krylov, L. Rotshtein and D. Tssarev, **On the Procedure and Conditions for Changing to the New System,** (Planovoe Khoziaisto, No. 4, 1966), «Problems of Economics», vol. IX, No. 5, Sep. 1966, pp. 3 - 14.

الفصـــل الثـــالث

تقييم الاصـــلاح الاقتصـــادى لعـــام ١٩٦٥

هل كانت الاجراءات التى اتخذت فى الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٦٥ وأوائل عام ١٩٦٦ ، فى شكل النظام الجديد للمشروع الصناعى والتى أصبحت تعرف باسم الاصلاح الاقتصادى لعـــام ١٩٦٥ ، هى فعـــلا تلك الاجراءات التى كان ينتظرها الاقتصاد القومى السوفيتى لحل مشـــكلاته المتعددة باعتباره اقتصادا متقدما ؟ يتعين للاجابة على هذا التســـاؤل أن نتناول كل وجه من أوجه الاصلاح الخمسة المشار اليها على حدة بالدراسة والتقييـــم .

أولا ــ استقلال المشروع :

رحبت الغالبية العظمى من الكتاب الســـوفيت بما قـــرره الاصـــلاح الاقتصادى من تخفيض ملموس لعدد المؤشرات التى تفرض على المشروع من أعلى وتولى المشروع بنفسه تحضير خطته الفنية والصناعية والمـــالية واعتبروا هذا خطوة كبرى فى سبيل تحقيق استقلال المشروع (٨٨) .

الا أنه يلاحظ أن هذا الاستقلال الذى منح للمشروع لم يذهب الى المدى الذى كان يطالب به الاقتصاديون دعاة الاصلاح الاقتصادى ، وصحيح أن المؤشرات المفروضة من السلطات العليا قد أصبحت ثمانية فحسب كمـــا سبق أن رأينا ، الا أنها كلها مؤشرات رئيسية وأهمها حجم الانتاج المبـــاع بحيث يتعين على المشروع اعداد خطته كلها ، بما فيها المؤشرات الاخـــرى المتروك تخطيطها اليه ، على نحو معين دون غيره يتفق مع ما تقرره تلك

---

(٨٨) راجع مثلا

A. Birman, **Réflexions au lendemain de l'Assemblée Plénière du Comité Central** (Novyi Mir, No. 2, 1965), Cahiers de l'I.S.E.A., No. 3, Mars 1967, p. 75; N. Bailbakov, **Under the New Conditions** (Kommunist, No. 7, 1966), in Soviet Economic Reform, Novosti Press Agency Publishing House, Moscow, 1966, pp. 22 - 23; Losev (S.), Chirkova (A.), **Des entreprises isolées aux branches de l'industrie** (Soc. Trud. No. 1, 1967), l'URSS et les pays de l'Est», No. 1, 1968, p. 145.

المؤشرات الثمانية وذلك حتى يمكن تنفيذها على النحو المطلوب . وبهذا يكون الكثير من مظاهر استقلال المشروع التى أتى بها الاصلاح الاقتصادى ظاهرية أكثر منها حقيقية .

وجدير بالذكر أن استقلال المشروع بوضع عدة مؤشرات وعدم فرضها عليه من أعلى لا يعنى أنه قد أصبح حرا فعلا فى تحضير خطته بصفة نهائية ، فالمادة ٤٣ من لائحة مشروع الدولة الاشتراكى المشار اليها تنص على « أن السلطات العليا هى التى تتولى مع المشروع بحث خطته السنوية والموافقة عليها طبقا للمؤشرات المقررة » (٨٩) .

كذلك فان ما قررته هذه اللائحة فى المادة ٣٠ منها من حق المشروع فى اقامة روابط اقتصادية مباشرة بينه وبين المشروعات والمنظمات الاخرى قد اقتصر على مجال المنتجات الاستهلاكية وذلك من أجل امداد المستهلكين بالسلع ذات التنوع والجودة المطلوبين ولم يتعدى هذا الحق الى مجال الامدادات المادية والفنية للمشروع مع ما هو معروف من مقدار ما يعانيه المشروع من النظام الحالى لتوزيع الموارد المادية (٩٠) . وقد سبق أن رأينا أن اجراءات الاصطلاحات الاقتصادية قد احتفظت للسلطات العليا بتخطيط الامدادات المادية والفنية للمشروع .

والواقع أنه لا يمكن فى ظل اقتصاد التخطيط الذهاب الى مدى بعيد فى استقلال المشروع الاشتراكى لان هذا الاقتصاد انما يفترض ، بالتعريف ، أن يسير الاقتصاد القومى وأن تنتظم حركته وفقا لخطة تحدد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يتعين تحقيقها ووسائل هذا التحقيق والمدة التى يجب أن يتم فيها ذلك . وفى ظل هذا الاقتصاد يتحدد وضع المشروع بأنه الوحدة الانتاجية التى تختص بتنفيذ بعض المهام الانتاجية المحددة تماما بواسطة الخطة القومية ، ويتعين اذن أن تتولى السلطات العليا تحديد خطة الانتاج الخاصة بكل مشروع . وهكذا يتنافى الاستقلال الكامل للمشروع الاشتراكى وعدم تدخل السلطات العليا فى شئونه مع مفهوم اقتصاد التخطيط نفسه . وفى الواقع فان هذا الاستقلال لا يمكن أن يصبح حقيقة واقعة وكاملة حقا الا فى ظل اقتصاد السوق وحده . وفى نهاية الامر فان مسألة استقلال المشروع الاشتراكى ليست سوى وجها واحدا من وجوه المشكلة الاساسية التى يواجهها الاقتصاد الاشتراكى المتقدم فى الوقت الحاضر .

ثانيا ــ تحقيق الارباح كمؤشر لنجاح المشروع :

لا شك فى أن هذه المسألة هى محور ما كان يطالب به الاقتصاديون من دعاة الاصلاح الاقتصادى ، ولا شك أيضا فى أنها من أدق المسائل التى يثيرها الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ ، وقد تبدو أكثرها تعقيدا وغموضا

(٨٩) راجع Règlements..., op. cit., pp. 433 - 434.
(٩٠) راجع Ibid, p. 432.

فى الواقع . فهذا الاصلاح قد قرر اعتبار مؤشر الربح من مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى ، وقوبل هذا التقرير بدعاية واسعة من جانب الكتاب والمعلقين الغربيين الذين رأوا فيه ،سواء عن سوء قصد أم عن سوء فهم ، تحولا خطيرا فى اتجاه الاقتصاد السوفيتى الى الرأسمالية ! (٩١)

وهناك أربعة تساؤلات يتعين الاجابة عليها حتى ندرك وجه الحقيقة فى هذا الموضوع وحتى يزول ما قد يبدو فيه من تعقيد وغموض (٩٢) . وهذه التساؤلات هى : هل أصبح مؤشر الربح هو المؤشر الرئيسى لنجاح المشروع الاشتراكى ؟ وهل هو مؤشر جديد فى الاقتصاد السوفيتى ؟ وهل يمكن اعتباره مقياسا صحيحا لفعالية الانتاج الاجتماعى للمشروع الاشتراكى فى اقتصاد التخطيط ؟ وما هى ، فى واقع الامر ، وظيفة الربح فى اقتصاد التخطيط ؟

أولا : وفيما يتعلق بالتساؤل الخاص بما اذا كان مؤشر الربح قد أصبح هو المؤشر الرئيسى لنجاح المشروع الاشتراكى فان الاجابة عنه بالنفى . فلم يصبح مؤشر الربح بالاصلاح الاقتصادى هو المؤشر الهام الوحيد أو حتى الاساسى للحكم على نتيجة النشاط الانتاجى للمشروع الاشتراكى ، بل ان

---

(٩١) وقد تصدى الكتاب السوفيت بطبيعة الحال للرد على هذه الادعاءات . راجع مثلا :
S. Kharina, **Bourgeois Views on the Essence and Role of Profits in the Socialist Economy** (Voprosy Ekonomiki, No. 6, 1965), «Problems of Economics», vol. VIII, No. 8, Dec. 1965, pp. 34 - 42; V. Smolianskii, **Soviet Planning and the «Syntheses» Theories** (Planovoe Khoziaistvo, No. 7, 1965), ibid, pp. 43 - 48; B. Rakitskii, **In Refutation of Bourgeois Interpretation of the Economic Reform in USSR,** (Voprosy Ekonimiki, No. 10, 1965), the same review, vol. VIII, No. 11, March 1966, pp. 21 - 31; Liberman, **Are...**, **op. cit.**, pp. 36 - 41.

(٩٢) والواقع أنه ربما لم يوجد تعبير أو مفهوم استخدم فى المناقشات الاقتصادية فى معان جد مختلفة ومتعارضة ومحيرة مثل تعبير الربح . وهكذا لم يكف تعريف الربح وتفسيره وتقديره عن التغير والتطور والتنازع فيه فى الفكر الاقتصادى . راجع

F. H. Knight, Encyclopaedia of the Social Sciences, vol. 12, p. 480, in C. L. Harris, Profit et Croissance, «Economie appliquée», tome X, Nos. 2-3, 1957, p. 279.

ونحن نكتفى هنا ، دون الدخول فى مناقشة مختلف النظريات التى حاولت اعطاء تفسير للربح، باسترعاء النظر الى وجوب التمييز بين وجهين مختلفين للربح . الاول يتعلق بمعرفة الى من يعود الفضل فى تحقيق الارباح وكيف ، بالتالى ، يتعين توزيعها . وهذا هو الجانب التوزيعى للربح . أما الوجه الثانى فيتعلق بأهمية الدور الذى يؤديه الربح فى الحياة الاقتصادية الحديثة بصفة خاصة . وهذا هو الوجه الوظيفى للربح . وبطبيعة الحال فان الوجه الثانى للربح هو وحده الذى يهمنا فى مجال دراستنا الراهنة .

المؤشر الرئيسى فى هذا الخصوص هو حجم المنتجات التى يتعين تصريفها ، أى حجم الانتاج المباع .

وليس هناك أى جدال فى هذا ، فقد كان مؤشر الانتاج المباع هو أول المؤشرات الثمانية المفروضة من السلطات العليا على المشروع ويليه مؤشر آخر ملحق به وخاص بالانتاج أيضا وهو التنوع الواجب فى المنتجـــات الرئيسية للمشروع . وعلى هذا يكون تحقيق المشروع لخطة الانتاج المباع المقدرة له ، وليس الانتاج الكلى كما كان الحال من قبـــل ، هـــو المؤشر الرئيسى المستخدم فى الحكم على نتيجة نشاط المشروع . ويتفق على هـــذا الكتاب السوفيت فى كتاباتهم بعد الاصلاح الاقتصادى فى نهـــاية عـــام ١٩٦٥ (٩٣) .

وهكذا لا يتمثل الجديد الذى أتى به الاصلاح الاقتصـــادى فيما يتعلق بالمؤشر الرئيسى لنجاح المشروع الاشتراكى فى اعتبار مؤشر الربح هـــو هذا المؤشر الرئيسى بدلا من مؤشر تحقيق خطة الانتاج ، ولكن فى النظر الى الانتاج الكلى المباع لا الى الانتاج الكلى المطلق سواء تم تصريفه أم لم يتم ذلك . أما تحقيق خطة الانتاج فقد بقى دائما المؤشر الاساسى للحكم على تنفيذ المشروع لخطته وبالتالى لاســـتحقاق المكافآت المقررة لذلك (٩٤) .

---

(٩٣) راجع مثلا

Pogosov (L.), L'indice de production vendue et les problèmes méthodologiques de son utilisation (Vestn. Statist.,No. 7, 1966), «l'URSS et les pays de l'Est», vol. VIII, No. 3, 1967, p. 628; Kurskij (A.), **Le Bilan de la réforme économique pour 1966 et quelques problèmes de sa réalisation pour l'avenir** (Voprosy Ekon. No. 4, 1967), la même revue, vol. IX, No. 2, 1968, p. 411; Birman, **Reflexions..., op. cit.**, p. 75.

(٩٤) ويلاحظ أن الانتاج الذى يؤخذ فى الاعتبار فى كافة الحالات هو الانتاج الكلى ، أى دون خصم قيمة مستلزمات الانتاج . وبهذا ظل الحال ، فيما يتعلق بكيفية حساب الانتاج وما اذا كان يتم على أساس كلى أم على أساس القية المضافة فحسب ، بعد الاصلاح الاقتصادى كما كان قبله . وقد سبق أن تعرضنا للانتقادات الخطيرة التى توجه الى حساب الانتاج على أساس كلى وذلك عند الكلام عن مؤشرات المشروع الاشتراكى قبل الاصلاح الاقتصادى .

وقد يبدو أن استخدام مؤشر القيمة المضافة بدلا من الانتاج الكلى كفيل بتلافى هذه الصعوبات. وهذا صحيح فى الواقع . لكن هذا المؤشر بدوره وبالرغم من فائدته الظاهرة ، قد يؤدى الى نشأة صعوبات من نوع آخر تتركز فى اتجاه المشروع الى زيادة العمليات الانتاجية التى يقوم بها الى أقصى حد ممكن حتى تزداد القيمة التى يضيفها الى مستلزمات الانتاج التى يحصل عليها من غيره من المشروعات ، وقد يتم هذا على حساب تقسيم العمل والتخصص الواجب مراعاته ما بين مختلف المشروعات الاشتراكية . ولهذا فانه لم يتم التحول الى مؤشر القيمة المضافة الا فى صناعة المنسوجات .

وقد يرجع السبب الحقيقى فى الابقاء على مؤشر الانتاج الكلى الى أن كل من الســـلطات السياسية والوزارات والوحدات الانتاجية الفردية فى الدولة من مصلحتها أن تزيد ما أمكن من الارقام المتعلقة بالانتاج الذى يتوصل اليه كل من الاقتصاد القومى والوزارة والوحـــدة الانتاجية ، وهذا مايحققه مؤشر الانتاج الكلىوذلك بغض النظر عن مساوىء هذا المؤشرالمعروفة ومزايا مؤشر القيمة المضافة .

ومعروف أن السبب فى هذا التغيير فى كيفية حساب انتاج المشروع على هذا النحو هو ، كما أشار الى ذلك كوسيجين فى تقريره المشار اليه ، دفع المشروعات الى تحسين جودة انتاجها والاهتمام بحالة الطلب فى السوق وذلك حتى تتمكن من تصريف منتجاتها فعلا وبالتالى تحقيق مؤشر الانتاج المصرف أو المباع (٩٥) .

واذن لم يصبح الربح ، كما كان يطالب دعاة الاصلاح الاقتصادى ، هو المؤشر التركيبى الوحيد للحكم على نتائج النشاط الاقتصادى للمشروع ولقياس مدى مساهمته الحقيقية فى خلق الناتج الصافى للمجتمع ، بل ان هذا المؤشر لم يصبح حتى المؤشر الاساسى لنجاح المشروع الاشتراكى وظل مؤشر تحقيق خطة الانتاج ، كما كان دائما ، هو المؤشر الرئيسى لتقييم نتيجة نشاط هذا المشروع مع حسابه على أساس الانتاج المباع لا الانتاج الكلى كما رأينا .

وفى الحقيقة فان ما أكده الاصلاح الاقتصادى من الاستمرار فى اعتبار تحقيق خطة الانتاج هو المقياس الاساسى للحكم على نتيجة النشاط الاقتصادى للمشروع هو أمر مفهوم ومنطقى تماما ولم يكن من المتصور أن يقرر الاصلاح غير ذلك . فطالما كان اقتصاد التخطيط ، وليس اقتصاد السوق ، هو النظام الذى يسير على أساسه الاقتصاد القومى فان الخطة القومية هى التى تتولى وحدها تحديد الاهداف الانتاجية التى يتعين على الاقتصاد القومى تحقيقها ، وهكذا تقوم هذه الخطة بتعيين حجم الانتاج وكذلك التنوع الرئيسى فى المنتجات . وفى ظل هذا الوضع تكون الغاية الوحيدة من وجود المشروع وواجبه الاساسى هو تنفيذ ما تحدده له السلطات العليا من مهام انتاجية فى اطار الخطة القومية بحيث يكون تنفيذ كافة المشروعات لمهامها المحددة لها هو الشرط الضرورى والكافى لتنفيذ هذه الخطة كلها وبالتالى تحقيق الاهداف المقررة للجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى . واذن تكون المهمة الرئيسية للمشروع الاشتراكى ، فى ظل اقتصاد التخطيط ، هى تحقيق خطة الانتاج الخاصة به ويكون من المنطقى أن يقاس مدى نجاح المشروع فى تحقيق الغرض من وجوده بمؤشر تحقيق خطة الانتاج الخاصة به وكذلك بمؤشر التنوع فى منتجاته الرئيسية كما حددتها له جميعا السلطات العليا فى الاقتصاد القومى .

ثانيا : وفيما يختص بالتساؤل الثانى والمتعلق بما اذا كان مؤشر الربح هو مؤشر جديد فى الاقتصاد السوفيتى فان الاجابة عنه هى أيضا بالنفى . فقد كان مؤشر الربح ، بمعنى زيادة المشروع لايراداته من مبيعاته لمنتجاته

---

(٩٥) وان كان يلاحظ أن التطبيق العملى قد أظهر أن المشروعات لا تعرف بما فيه الكفاية اتجاهات السوق ومن ثم لا تقدر تماما على توقع حالة الطلب الفعلى على منتجاتها ولا تستطيع بالتالى تنظيم انتاجها كدالة لهذا الطلب . راجع

Kurskij, **Le bilan...**, **op. cit.**, p. 413.

عن النفقات اللازمة لانتاج هـــذه المنتجات ، موجودا دائما فى الاقتصـــاد السوفيتى وذلك منذ السنوات العشرين وخلال فترة السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) . وتلك حقيقة معروفة تماما ، وقد ســـبق أن رأينا أن مؤشر تحقيق الارباح كان موجودا قبل الاصلاح الاقتصادى لعـــام ١٩٦٥ كأحد المؤشرات التى يحكم بها على نجاح المشروع وهو بصدد القيام بالعملية الاقتصادية المخصص لها ، وكان الهدف من هذا المؤشر حث المشروع على تحقيق أكبر قدر من الزيادة فى القيم التى يحصل عليها نتيجة نشاطه الانتاجى عن القيم التى يبذلها فى سبيل القيام بهذا النشاط وبالتالى زيادة النـــاتج القومى الصافى للمجتمع الى أقصى حد ممكن . وهكذا كانت الارباح دائمـــا مؤشرا كيفيا هاما لقياس نتيجة نشاط المشروع ولحفزه على تخفيض نفقاته باستمرار (٩٦) .

وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نعلم أن ستالين كان يؤكد باستمرار خلال فترة الخطة القومية الاولى (١٩٢٨/٣٢) الحاجة الى ادخال وتقوية الاستقلال المـــالى فى كافة المشروعات الاقتصادية ، كما كان يؤكد أيضـــا واجب مديرى المشروع فى مراعاة العلاقة بين دخول مشروعاتهم النقدية وبين نفقاتهم وأن يعملوا دائما على تخفيض هذه النفقات وذلك حتى تتمكن مشروعاتهم من تحقيق أرباح نقدية وذلك بدلا من الالتجاء الى ميزانية الدولة والحصول على اعانات منها . وقد جعل ستالين من تخفيض كافة المشروعات الصناعية لنفقاتها وتحقيقها لارباح أحد المهام الكبرى التى تقع على عاتق هذه المشروعات (٩٧) .

وفى آخر المساهمات النظرية لســـتالين ، وهو كتيبـــه المعروف عن « المشكلات الاقتصادية للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى » فى عام ١٩٥٢ وقبل أن يتوفى بعام واحد ، أعاد هـــذا الرجل ذو الفكر الواضح والذهن الصافى تأكيد أهمية دور الربح فى الاقتصـــاد الاشتراكى وذلك بأسلوبه الخاص الذى عرف به وقال « انه من غير الصحيح القول بأنه فى نظامنـــا الاقتصادى الحالى ، المرحلة الاولى للتطور نحو المجتمع الشيوعى ، فان قانون القيمة هو الذى ينظم النسب التى يتم بها توزيع العمل ما بين فروع الانتاج المختلفة ... لكن بعض الرفاق يستخلصون من هذا أن قانون النمو

---

(٩٦) ويعرف الكتاب السوفيت هذه الحقيقة جيدا ويؤكدونهـــا فى كتاباتهم بعـــد الاصلاح الاقتصادى . راجع مثلا

Cagolov (N.A.), **Autonomie financière totale, loi de la valeur et conformité au plan de la production socialiste** (Vestn. Moskovs. Univ. (ekon), No. 1, 1966), «l'URSS et les pays de l'Est», No. 1, 1967, p. 168.

(٩٧) راجـــع

J. Staline, Speach of June 23, 1931 to the Conference of Business Executives (Voprosy Leninizma, 10th edition) in Granick, Management..., op. cit., p. 159.

المخطط للاقتصاد القومى ، أى تخطيط الاقتصاد القومى ، يهدم مبدأ الاربحية . وهذا غير صحيح على الاطلاق ، والعكس هو الصواب تماما » (٩٨) .

ثالثا : وفيما يتعلق بالتساؤل الخاص بما اذا كان يمكن اعتبار الربح مقياسا صحيحا لفعالية الانتاج الاجتماعى للمشروع الاشتراكى فى اقتصاد التخطيط فان الاجابة عنه هى بدورها بالنفى . فتحقيق مشروع ما ، فى ظل اقتصاد التخطيط ، لمعدل ربح أعلى من المعدل الذى يحققه مشروع آخر لا يدل على الاطلاق على أن المشروع الاول أكفأ اقتصاديا من المشروع الثانى من وجهة نظر الانتاج الاجتماعى ، وبالتالى لا يمكن قياس فعالية انتاج المشروع ، أو كفاءته الاقتصادية ، بمعدل ما يحققه من ربح .

ويرجع السبب فى هذا الى أن معدل الربح الذى يحققه المشروع انما يتوقف أساسا على نوع النشاط الانتاجى الذى يباشره المشروع من جهة وعلى مستوى الاثمان التى يشترى بها المشروع المواد الاولية والوسيطة وغيرها من مستلزمات الانتاج ومعدل الاجور وكذلك على مستوى الاثمان التى يبيع بها منتجاته من جهة اخرى . وفى اقتصاد التخطيط ، بالتعريف ، لا يكون المشروع حرا فى اختيار النشاط الانتاجى الذى يباشره بل انه تحدد المهام الانتاجية للمشروع بواسطة السلطات العليا . كذلك فانه فى اقتصاد التخطيط ، وهذا هو أهم ما فى الموضوع ، فان الاثمان سواء كانت خاصة بعوامل الانتاج من مستلزمات انتاج مختلفة وأجور أم خاصة بالمنتجات النهائية انما يتم تحديدها مركزيا بواسطة قرارات المخططين ومقدما قبل قيام المشروع بعملية الانتاج وذلك دون الاعتماد على معيار موضوعى محدد فى هذا الصدد . وتكون نتيجة كل هذا أن تصبح الارباح ، مقدارا ومعدلا ، بدورها محددة سلفا فى خطة المشروع وعلى أساس قرارات هؤلاء المخططين وألا تتوقف هذه الارباح ، بالتالى ، على القرارات الاقتصادية التى تتخذ فى نطاق المشروع نفسه .

وهكذا فان بعض المشروعات تحقق معدلا مرتفعا للربح فقط لانها مخصصة بواسطة قرارات السلطات العليا لانتاج منتجات معينة ، ولان الاثمان التى تشترى بها مستلزمات انتاجها والاجور التى تدفعها والاثمان التى تبيع بها منتجاتها كلها محددة سلفا بواسطة هذه القرارات الى نحو

---

(٩٨) راجع

J. Staline, **Economic Problems of Socialism in USSR,** Moscow, 1952, in G. Grossman, Suggestions for a Theory of Soviet Investment Planning, in Investment Criteria and Economic Growth, Centre of International Studies, Massachussetts Institute of Technology (M. F. Millikan edt.), Asia Publishing House, New York, 1961, p. 99.

يمكنها من تحقيق ذلك المعدل المرتفع للربح . والعكس صحيح تماما فيما يتعلق بالمشروعات التى تحقق معدل ربح منخفض أو حتى التى تحقق خسارة « مخططة » . واذن لا يمكن الاعتماد على المقارنة بين معدلات ربح مختلف المشروعات فى ظل هذه الاوضاع لاستظهار أية دلالة على كفاءة المشروع الانتاجية أو حتى على كيفية تسيير المشروع (٩٩) .

والواقع أن فعالية الانتاج الاجتماعى للمشروع فى اقتصاد التخطيط انما تجد مقياسها الاخير فى القرارات التى يتخذها المخططون ، فى نطاق الخطة القومية ، بتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع على مختلف الاستعمالات الممكنة وفقا للاولويات التى تضعها السلطات السياسية فى الدولة بقصد تنمية الاقتصاد القومى ، فهذه القرارات هى التى تتحدد على اساسها المهام الانتاجية للمشروع الاشتراكى . ولهذا فان فعالية انتاج المشروع انما تتمثل فى تنفيذه لنصيبه من الخطة القومية ، وهو النصيب الذى تعبر عنه المهام الانتاجية المحددة للمشروع المشار اليها والتى تتضمنها خطة الانتاج الخاصة به . وهكذا يكون الانتاج الفعال للمشروع هو بالذات الذى تحدده الخطة القومية وخطة الانتاج للمشروع . وبقدر ما يمتثل انتاج المشروع لما هو محدد فى خطته للانتاج تكون كفاءته الاقتصادية ، فالخطة ومدى تنفيذها هما معيار الكفاءة للمشروع الاشتراكى فى ظل اقتصاد التخطيط .

ولو كان للربح اية دلالة ، فى اقتصاد التخطيط ، على فعالية الانتاج الاجتماعى للمشروع لما أمكن أن تكون نتيجة حوالى ٢٥٪ من المشروعات العاملة فى الصناعات الاستخراجية هى تحقيق خسارة ، أو أن تكون المشروعات العاملة فى القسم الاول من الانتاج الاجتماعى عاجزة عن تحقيق اية أرباح تذكر ، ولما انعدم حق مديرى المشروعات فى رفض الموافقة على انتاج المنتجات التى لا تحقق للمشروع معدلات ربح مرتفعة ومن باب أولى تلك التى تحقق له خسارة ، ولما انعدم حقهم ايضا فى رفض بيع منتجاتهم بالاثمان التى تحددها السلطات العليا اذا لم تكن كافية لتحقيق معدلات الربح التى يرغبون فيها . لكن كل هذه الامور تصبح مقبولة من جهة (بالنسبة للامرين الاولين) ومنطقية من جهة اخرى (بالنسبة للامرين الاخيرين) اذا علمنا أن الربح الذى يحققه المشروع ليس هو المعيار الذى يحكم به على كفاءته الاقتصادية ، وانما المعيار فى ذلك هو تنفيذه لخطة الانتاج الخاصة به والتى تتحدد فى اطار الخطة القومية .

وفى واقع الامر فان تحديد الاثمان فى اقتصاد التخطيط بواسطة قرارات المخططين ، وليس على أساس علاقات الندرة فى الاقتصاد القومى ، قد

---

(٩٩) وكما يقول الاقتصادى المعروف اليك نوفى ، فان انعدام دلالة الربح فى اقتصاد التخطيط هو النتيجة المنطقية لعدم منطقية نظام الاثمان فى هذا الاقتصاد . راجع
Nove, The Soviet Economy, op. cit., p. 165.

تسبب فى تباين معدلات الربح التى تحققها المشروعات المختلفة ، وحتى العاملة فيها نفس الفرع الانتاجى ، تباينا شاسعا بحيث يبلغ معدل الربح فى بعض المشروعات ٣٠ أو ٥٠ ضعفا لمعدله فى البعض الاخر . وبطبيعة الحال فانه لا يمكن القول بأن المشروعات الاولى أكفأ ثلاثين أو خمسين مرة من المشروعات الاخيرة ، بل أن الامر مرده فى الواقع الى أن مستوى الاثمان التى يحددها المخططون للمشروعات الاولى سواء فيما يتعلق بمستلزمات انتاجها أم بمنتجاتها المصرفة تمكنها من تحقيق معدلات ربح مرتفعة ، وأن الاثمان التى يحددوها للمشروعات الاخيرة لا تمكنها من ذلك . وقد يبلغ الامر فى بعض الاحيان عدم تمكن المشروع من تحقيق أية أرباح ، ليس فحسب بل أيضا تحقيق خسارة . لكنها خسارة مخططة وليس لها أية دلالة على كفاءة الانتاج الاجتماعى للمشروع . أن مرجع الامر فى النهاية الى مستوى الاثمان التى يحددها المخططون بالنسبة الى كل مشروع أو مجموعة من المشروعات .

ولعل فى هذا أبلغ دليل على عجز مؤشر الربح عن أن يكون مقياسا صحيحا لفعالية انتاج المشروع فى اقتصاد التخطيط . وهكذا تدل بعض الدراسات التى أجريت فى عام ١٩٦٣ على مجموعة من المشروعات العاملة فى صناعة الالات الزراعية أن معدل الربح فيما بينها يتراوح ما بين ٩ر٤٪ و ٢٧٤ ٪ ، وبالنسبة الى مجموعات أخرى من المشروعات المشتغلة فى الصناعات الكيمائية يتراوح معدل الربح ما بين ٥ر٣٪ و ٢٢٧ ٪ ، وهكذا الحال بالنسبة الى مجموعات أخرى من المشروعات (١٠٠) كذلك تدل دراسة أخرى على مائة مشروع تعمل كلها فى فرع الانشاءات الميكانيكية على فروق بالغة بين معدلات الارباح التى تحققها هذه المشروعات ، فقد كانت تتراوح ما بين ٥٪ و ٦٠٪ (١٠١) .

ولم يغفل كثير من الكتاب السوفيت اطلاقا عن حقيقة انعدام دلالة مؤشر الربح على فعالية انتاج المشروع الاشتراكى فى ظل اقتصاد التخطيط وما يميزه من نظام أثمان خاص به . ونكتفى بايراد بعض المقتطفات فى هذا الشأن . فيقول كاجاريدوف « انه من الواضح أن الربح فى الاقتصاد السوفيتى لا يمكن أن يعتبر هدفا أو منظم الانتاج ، وبالتالى فان ربط

---

(١٠٠) راجع

P. Bunich, **Planning Indices and Economic Incentives for Effective Utilization of Fixed Assets** (Voprosy Ekonomiki, No. 6, 1964), «Problems of Economics», vol. VII, No. 12, April 1965, p. 31.

(١٠١) راجع

Plotnekov, Ce qu'il y a de correct et de faux chez Liberman (Voprosy Ekonomiki, No. 11, 1962), in Meyer, l'Entreprise..., op. cit., p. 738.

ويعلق بلوتنيكوف على هذه الدراسة قائلا « هل يمكن أن نستنتج من هذا أن المشروعات التى تحقق ٦٠٪ هى أحسن ادارة من التى لم تحقق سوى ٥٪ ؟ لا ، فهذا مستحيل ، أن الاثمان تمارس تأثيرا حاسما على معدل الربح » .

الحوافز بالربح لا يعكس اطلاقا الكفاءة الحقيقيـــة » (١٠٢) . وفى خلال المناقشات التى دارت فى الاجتمـــاع الذى دعا اليـــه « المجلس العلمى للاستقلال المالى والحوافز المادية للانتاج » فى ٢٥ و ٢٦ ســبتمبر ١٩٦٢ والسابق الاشارة اليه عارض زفيريف وجاتوفسكى فى اعتبار مؤشر الربح هو المؤشر الوحيد لتقييم أعمال المشروع بسبب ما يؤدى اليه ذلك من تلقى المشروعات لمكافآت فى مقابل تحقيق نتائج لا تتوقف فقط على كيفية ادارة المشروع (١٠٣) .

ويعبر باشتورين وبيرفوخين فى مقالهما السابق الاشارة اليه تعبيرا واضحا عن عجز مؤشر الربح عن الدلالة على كفاءة انتـــــاج المشروع قائلين « فى مرات كثيرة لم تؤخذ الفائدة التى تعود على المجتمع فى شكل زيادة فى الربح (الناتج الصافى) فى الاعتبار عند تقدير الكفاءة الاقتصادية لهـــذا المشروع أو ذاك . وكما نعلم فان مرد هذا الى العيوب الخطيرة فى الاثمان الحالية والاختلافات التى لا تجد ما يبررها فى معدلات الربح التى تحققهـــا المشروعات والفروع الاقتصادية . وكنتيجة لهـــذا فان الربح لا يمكن أن يصلح كمعيار موضوعى صحيح (أو بالاحرى كواحد من المعايير) لتقييم نتائج عمـــل المشروع ، أو لكفاءة الاســـتثمارات الرأسمالية ، أو غـــير ذلك » (١٠٤) .

وأخيرا فقد عبر العالم الاقتصادى المعروف ستروميلين عضو الاكاديمية عن انعدام أية دلالة للربح على الكفاءة الاقتصادية للمشروع فى ظل الاوضاع التى تتحدد بها الاثمان فى اقتصاد التخطيط قائلا « ان القرارات المثلى فى التخطيط انما تتطلب معيارا علميا لتحديد ما هو المثالى . وفى الاقتصـــاد الاشتراكى يفترض هذا المعيار التوصل الى أحسن النتائج بأقل النفقـــات من العمل الاجتماعى ، أى بأقل قيمة للسلع المنتجة . وما دامت أثمان هذه السلع تحدد بمعزل عن قيمتها الحقيقية ، فانه لن توجد امكانية حقيقية للحكم على ما اذا كانت نتـــائج معينة فى التخطيط تعتبر نتـــائج مثلى أم لا تعتبر كذلك » (١٠٥) . وفى موضع آخر يقول هذا العالم « ان معدل الربح هو مؤشر للنجاح صالح فقط فى ميدان المنافسة ما بين المنظمين الرأسماليين » (١٠٦) .

---

(١٠٢) راجع
Kagaredov, (Financy SSSR, No. 6, 1957), in Nove, The Problems..., op. cit., p. 3.

(١٠٣) راجع
Zverev et Gatovsky, (Voprosy Ekonomiki, No. 11, 1962), in Verre, l'Entreprise..., op. cit., p. 248.

(١٠٤) راجع Bachurin and Pervukhin, Concerning..., op. cit., p. 16

(١٠٥) S. Strumilin, Material Incentives and Planning in the USSR (Planovoe Khoziaistvo, No. 3, 1963), «Problems of Economics», vol. VI, No. 9, Jan. 1964, p. 3.

(١٠٦) Ibid p. 7. ولا شك أن ستروميلين يصدر هذا الحكم وفى ذهنه النظام الاشتراكى

رابعا : وفيما يتعلق بالتساؤل الرابع والاخير والخاص بوظيفة الربح فى اقتصاد التخطيط فان الاجابة عليه تتلخص فى أن « زيادة » معدل الربح الذى يحققه المشروع الاشتراكى يصلح كمقياس لتحقيق خطة الانتاج الخاصة بالمشروع وكذلك خطة التنوع فى المنتجات الرئيسية بأقل قدر ممكن من النفقات ، وذلك بشرط ثبات مستويات أثمان مستلزمات انتاج المشروع والاجور وأثمان منتجاته المباعة .

فالربح الذى يحققه المشروع الاشتراكى هو الفرق بين ايراداته من بيع منتجاته وبين نفقات الانتاج فيه،كما أن معدل الربح،بعد الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ ، هو النسبة بين مقدار الربح الذى يحققه المشروع وبين قيمة رأسماله الثابت والجارى ، ومن هذا يتبين أنه لا يمكن لمعدل الربح الذى يحققه المشروع أن يزيد ، فى ظل ثبات الاثمان ، الا عن طريق زيادة كمية منتجاته المباعة أو تحسين التنوع فيها ، أو عن طريق تخفيض نفقات انتاجه، أو عن هذين الطريقين فى نفس الوقت .

ولما كانت خطة الانتاج تتولى تحديد حجم الانتاج للمشروع كما تحدد خطة التنوع ما يجب أن يكون عليه تنوع منتجاته ، فان الطريق الوحيد المفتوح أمام المشروع لزيادة معدل الربح فيه يكون هو طريق تخفيض نفقات الانتاج .

ويتوصل المشروع الى تخفيض نفقات انتاجه اما عن طريق الاقتصاد فى الكميات التى يستخدمها من المواد الاولية والوسيطة وغيرها من مستلزمات الانتاج ، واما عن طريق زيادة انتاجية العمل فى المشروع بمختلف الوسائل ، واما عن هذين الطريقين معا . وهكذا تدل الزيادة فى معدل الربح التى يتوصل اليها المشروع ، مع شرط ثبات مستوى الاثمان دائما ، على نجاحه فى تحقيق خطة الانتاج المباع وكذلك خطة التنوع الخاصتين به وذلك بمقادير أقل من النفقات ، والعكس صحيح . ومن هنا فقط يستمد مؤشر الربح أهميته كمؤشر من مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى فى ظل اقتصاد التخطيط .

ويعد شرط ثبات مستوى الاثمان شرطا جوهريا فيما يتعلق بوظيفة الربح فى اقتصاد التخطيط ، اذ أن زيادة معدل الربح الذى يحققه المشروع بسبب ما قد يتخذه المخططون من قرارات بزيادة أثمان منتجاته أو نقص أثمان مستلزمات انتاجه ليست لها أية دلالة فى صالح المشروع . كذلك فان نقص هذا المعدل نتيجة لقرارات عكسية ليس له أية دلالة بدورها ضد صالح المشروع .

أما السبب فى جعل « زيادة » معدل الربح وليس المعدل نفسه هو المقياس لتحقيق المشروع خطة انتاجه وخطة التنوع بمقادير أقل من النفقات

القائم على أساس اقتصاد التخطيط فحسب ، وهو الاقتصاد الذى حكم النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى حتى الان .

فواضح ويرجع الى ان معدل الربح الذى يحققه المشروع فى لحظة معينة انما يتوقف ، كما سبق أن راينا ، على طبيعة النشاط الانتاجى للمشروع من جهة وعلى مستويات الاثمان المحددة بواسطة قرارات المخططين من جهة أخرى ، أى على عوامل خارجة عن مجال ادارة المشروع. ويكون من المتعين اذن أن نأخذ هذا المعدل باعتباره معطاة من المعطيات صالحة فقط لكى تكون نقطة البداية فى تقييم مجهودات المشروع المستقبلة من أجل تنفيذ خطة الانتاج وخطة التنوع بمقادير أقل من النفقات .

واذن لم يترتب على الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ لا تغيير فى طبيعة الربح فى الاقتصاد السوفيتى ولا فى دوره كمؤشر من مؤشرات نجاح المشروع الاشتراكى .

ثالثا ــ زيادة الحوافز الاقتصادية او المادية :

رحب الكتاب عقب الاصلاح الاقتصادى بنظام الحوافز المادية الجديد باعتباره افضل بكثير من النظام القديم فى معالجة المشكلات الخاصة بالتشجيع المادى للعاملين فى المشروع (١٠٧) . فقد ادى النظام الجديد للمشروع الاشتراكى الى انشاء صندوقين للتشجيع المادى : الاول هو صندوق الحوافز المادية التى توزع منه المكافآت على العاملين فى المشروع، والثانى هو صندوق الاجراءات الاجتماعية والثقافية والاسكان . ويغذى هذان الصندوقان من الاقتطاع من الارباح التى يحققها المشروع وذلك وفقا لمقاييس معينة ، ثابتة لعدة سنوات ، تحددها الوزارات على أن تمثل هذه الاقتطاعات نسبة محددة من الاجور التى تصرف للعاملين فى المشروع وذلك مراعاة لاختلاف قيمة صندوق الاجور فيما بين المشروعات وذلك دون وضع حد أعلى لنسبة الاجور المشار اليها كما كان الحال من قبل . وستعتمد تغذية الصندوقين اساسا على زيادة الانتاج المباع ، وعلى حجم الارباح المحققة ، واخيرا على مستوى الاربحية التى توصل الى تحقيقها المشروع .

وتقوم الوزارات بتحديد مقاييس الاقتطاعات المشار اليها بالنسبة الى مجموعات المشروعات وكذلك بالنسبة الى المشروعات الفردية مع التمييز

---

(١٠٧) راجع على سبيل المثال .

Mikhail Laptin, **Material and Moral Incentives under Socialism,** Novosti Press Agency Publishing House, Moscow, pp. 37 - 41; B. Sukharevsky, **New Elements in Economic Incentives** (Voprosy Ekonomiki, No. 10, 1965) in Soviet Economic Reform, Novosti Press Agency Publishing House, Moscow, pp. 85 - 87; Laptin (M.), Egiazarian (G.), **Les moyens d'augmenter l'intéressement matériel des travailleurs à l'exécution de la production** (Soc. Trud, No. 1, 1966), «l'URSS et les pays de l'Est», vol. VIII No. 1, 1967, pp. 174 - 175.

ما بين المشروعات التى يراد منها اساسا زيادة الانتاج ، وفيهـــا يعتمد الاقتطاع بصفة رئيسية على زيادة حجم الانتاج المباع ، وتلك التى يراد فيها اساسا تخفيـض نفقات انتاجهـا ، وفيها يعتمـد الاقتطـاع بصـفة رئيســية على حجـم الارباح المحققـة . وستقل نسبة الاقتطـاعات فى حالة تجـاوز الاهـداف المحـددة فى الخطـة عن النسـبة المقـررة عنها فى حالة تحقيق هذه الاهداف دون تجاوز وذلك بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ (١٠٨) . وستزيد الاقتطاعات فى حالة زيادة اثمان منتجات المشروع نتيجة تحسينه لدرجة جودة منتجاته ونتيجة انتاجه لمنتجات جديدة (١٠٩) . لكن الاصلاح الاقتصادى قد ابقى على سياسة تحديد الاجور مركزيا ولم ينقل هذا الاختصاص الى المشروعات كما كان يطالب بذلك بعض دعاة الاصلاح .

لكنه يلاحظ ، بالرغم من مزايا نظام الحوافز الجديد ، أن المقاييس التى يقتطع على اساسها جزء من الارباح فى شكل نسبة معينة من الاجور قد تركت كلية فى يد الوزارات ولم ينص عليها ، حتى ولو فى شكل قواعد عامة رئيسية ، فى لائحة احكام المشروع الاشتراكى او فى التعليمات المنهجية . وليس من شأن ذلك تقديم التشجيع المـادى المطلوب للعـــاملين فى المشروعات الاشتراكية .

كذلك يلاحظ ، وهذا هو المهم ، أن كل اساس لتغذية صندوق الحوافز المـادية فى المشروع ولاستحقاق المكافآت للعاملين فيه يقترن بعيب من شأنه عدم حفز هؤلاء العاملين على استغلال طاقات المشروع الانتاجية الى اقصى حد ممكن ، وهو الغاية النهائية من نظام الحوافز المـادية ذاته . فقبـل الاصلاح الاقتصادى وعندما كان تجاوز خطة الانتاج يؤدى الى زيادة تغذية صندوق المشروع ترتب على هذا محاولة المشروعات اخفاء طاقاتها الانتاجية الحقيقية حتى تحصل على خطة انتاج سهلة يمكن تجاوزهـا دون مشقة والحصول على المكافآت المقررة . أما ما تقرر بعد الاصلاح من نقص المكافآت المقررة فى حالة تجاوز تنفيذ اهداف الخطة ، سواء فيما يتعلق بالانتاج المباع أم بالربح المحقق بحسب الحال ، فانه لا يقدم الى المشروعات الحافز الكافى للعمل على زيادة الانتاج او زيادة الارباح خلال عام الخطة حتى ولو كان فى امكانها فعل ذلك وتحقيق مصلحة الاقتصاد القومى وخاصة لان هـذه الزيادة ستؤخذ فى الاعتبار عند تحديد اهداف خطتها فى المستقبل .

---

(١٠٨) وقد سبق أن دعا الى اتباع هذه السياسة أوسكار لانجه فى خطابه الذى القاه فى معهد الدراسات السياسية والاقتصادية الدولية فى بلغراد فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ والذى ذكر فيه ان بولندا قد الغت فعلا الصلة بين دفع المكافآت للعاملين فى المشروع وتجاوز اهداف خطـة الانتاج المقررة له . راجع

Oskar Lange, **Political Economy of Socialism,** in Problems of Political Economy of Socialism (O. Lange edt.) Peoples Publishing House, New-Delhi, 1962, p. 10.

(١٠٩) وقد فصلت احكام التشجيع المادى للمشروع المواد من ١٧ الى ٣٢ من التعليمات المنهجية السابق الاشارة اليها . راجع هذه المواد فى :

Instructions..., op. cit., pp. 451 - 456.

ولا شك أن الصعوبات المحيطة بنظام الحوافز المادية فى الاقتصاد السوفيتى المتقدم ان هى الا وجها من وجوه المشكلة الرئيسية التى تعانى منها الاقتصاديات الاشتراكية المتقدمة .

رابعا ــ الغاء تمويل الاستثمارات من الميزانية :

راينا أن الاصلاح الاقتصادى قد الغى ما جرى عليه العمل من قبل من تمويل استثمارات المشروعات عن طريق منح الميزانية المجانية غير القابلة للرد وذلك على الاخص فيما يتعلق بالمشروعات القائمة التى تريد التوسع فى انشاءاتها الاستثمارية وتجديد جهازها الانتاجى وكذلك المشروعات الجديدة التى لا تتجاوز المدة اللازمة لتغطية مبالغ الاستثمارات من ارباحها فترة قصيرة حددت بخمس سنوات . واصبح من المتعين على هذه المشروعات ان تلجأ فى سبيل الحصول على الاموال اللازمة لتمويل استثماراتها اما الى الاقتراض طويل الاجل من بنك الانشاءات ، وهى اموال تلتزم المشروعات بدفع فوائد عنها ثم بسدادها فى المواعيد المحددة لذلك واما الى مواردها الذاتية ، اى التمويل الذاتى من الصندوق الذى انشأه النظام الجديد للمشروع الاشتراكى وهو صندوق تنمية الانتاج . ويمول هذا الصندوق عن طريق مصادر ثلاثة : الاول هو اقتطاع جزء من ارباح المشروع ، والثانى هو تحويل نسبة تتراوح ما بين ٣٠٪ و ٤٥٪ من مقابل الاستهلاك المخصص لاستبدال آلات المشروع وتجهيزاته ، وكانت هذه المبالغ تستخدم مركزيا لتمويل استثمارات كافة المشروعات دون تفرقة ، والثالث هو الموارد التى يحصل عليها المشروع نتيجة بيع تجهيزاته الفنية التى يستغنى عنها ، وكانت هذه الموارد تذهب الى ميزانية الدولة من قبل (١١٠) .

وهذا الاجراء من اجراءات الاصلاح الاقتصادى سليم ومتفق تماما مع ما هو مقرر من استقلال مالى للمشروع الاشتراكى . وفضلا عن هذا فان من شأن الغاء التمويل المجانى للاستثمارات من الميزانية دفع المشروعات الى عدم القيام الا بالاستثمارات التى تحتاجها فعلا من جهة وحفزها على الاقتصاد فى نفقات هذه الاستثمارات الى اقصى حد ممكن من جهة اخرى .

خامسا ــ فرض مقابل لاستخدام راسمال المشروع :

ترتب على الاصلاح الاقتصادى ، اخيرا ، التزام المشروعات التى تحول للنظام الجديد بدفع جزء من ارباحها نظير استخدام راسمالها الثابت

(١١٠) وقد نظمت أحكام تمويل الاستثمارات فى المشروعات المحولة للنظام الجديد المواد من ٣٣ الى ٣٤ ومن ٤٦ الى ٥١ من التعليمات المنهجية المشار اليها . راجع
Ibid, pp. 456 - 457, 463 - 464.

والجارى . ويتحدد هذا الجزء على أساس نسبة معينة من قيمة هـــذا الرأسمال . وقد تقرر أن تكون هذه النسبة خلال عـــام ١٩٦٦ هى ٦ ٪ . وفى الوقت الحاضر ، وحتى تعدل أثمان الجملة بما من شأنه رفع مســتوى أثمان منتجات المشروعات العاملة فى القسم الاول من الانتاج الاجتماعى ، فان دفع المقابل المشار اليه يقتصر على المشروعات العاملة فى القســـم الثانى وكذلك فى البترول والغاز والكهرباء ، وهى المشروعات التى تفرض على منتجاتها الضريبة على رقم الاعمـــال . ولم يقصد بهذا المقابل أن يكون عبئا جديدا على المشروعات لصالح ميزانية الدولة تدفعه من أرباحـــا الى جانب الاقتطاع من الارباح ، بل الحـــد من طلب المشروعات لاستثمارات جديدة وحثها على حسن استخدام رؤوس أموالها الثابتة والجارية .

وأول ما يلاحظ على هذا المقابل هو انه فى الحقيقة ليس سوى طريقـــة جديدة لتحويل جزء من الناتج الصافى للمشروع الى الموارد المـــالية المركزية بميزانية الدولة ، ذلك الناتج الذى كان يحول من قبل فى شكل اقتطاع من الارباح وضريبة على رقم الاعمال . ولهذا فانه بعد فرض هذا المقـــابل سينخفض مقدار الاقتطاع من الارباح وستقل بصفة خاصة الضريبة على رقم الاعمال ، وان كان هذا لا يعنى أن مسألة حساب النسبة من قيمـــة رأسمال المشروع التى يفرض على أساسها مقـــابل استخدام رأس مال المشروع وما اذا كان من الواجب أن تكون نسب واحدة فى كافة المشروعات أم أن تختلف بحسب طبيعة نشاط كل مشروع هى مسألة ســـهلة بأية حال (١١١) .

والذى نراه هو أن فرض مقابل لاستخدام رأسمال المشروع يعد محـــل نظر كبير ، فالغاية من فرض هذا المقابل يحققها تماما الغاء تمويل الميزانية المجانى لاستثمارات المشروع واضطراره الى الالتجاء اما الى الاقتراض واما الى موارده الذاتية لتمويل استثماراته كما ذكرنا حالا . وفى هذا الكفاية لتحقيق الغاية المطلوبة . ومن غير المفهوم اطلاقا أن يقوم المشروع بشراء بعض الاصول الانتاجية المعينة من أمواله الخاصة ، ســـواء عن طريق الاقتراض أو التمويل الذاتى ، ثم يلتزم بعد هذا بأن يدفع مقابلا لاستخدامه لهذه الاصول نفسها الى الدولة . وقد كان يمكن أن يكون لفرض هذا المقابل معنى فى حالة الاستمرار فى تمويل الميزانية لاستثمارات المشروع بواســـطة المنح غير القابلة للرد ، أما الجمع بين الغاء تمويل الميزانية للاستثمارات وفرض مقابل لاستخدام رأس المـــال فى نفس الوقت فانه يؤدى الى ازدواج لا مبرر له فى الاعباء التى يتحملها المشروع عن نفس رأس المـــال المستخدم فيه ويتنافى مع فكرة الاستقلال المـــالى للمشروع نفسها .

---

(١١١) راجع فى هذا الموضوع

V. Bocharov, **On the Differenciation of Rates of Charges for Funds** (Planovoe Khozlaistvo, No. 5, 1966), «Problems of Economics», vol. IX, No. 7, Nov. 1966, pp. 30 - 36.

وهكذا يمكن ، بعد انتهاء تقييمنا للاصلاح الاقتصادى السوفيتى لعام ١٩٦٥ ، أن نخلص الى نتيجة محددة مؤداها عدم كفاية الاجراءات التى اتى بها هذا الاصلاح لمعالجة المشكلات التى تواجه الاقتصاد السوفيتى باعتباره اقتصادا اشتراكيا متقدما ، بل ان هذه الاجراءات تثير مشكلات جديدة فى نفس الوقت الذى تحل فيه مشكلات قديمة . والواقع أن هذا النوع من الاصلاحات الخفيفة التى تقع كلها فى نطاق اقتصاد التخطيط وفى اطاره تماما ليس هو العلاج الكفيل بحل المشكلة الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد الاشتراكى المتقدم بكل ما يترتب عليها من مشكلات فرعية بعد أن تغيرت أوضاعه المادية وظروفه الموضوعية وانتهت مرحلة بناء جهازه الانتاجى وتم نقله من حالة التخلف الى حالة التقدم الاقتصادى . وجوهر هذه المشكلة ، فى راينا ، هو الاختيار بين اقتصاد التخطيط نفسه وبين اقتصاد السوق كنظام لتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنة . لكن هذا هو موضوع آخر .